الفصل الاول

تطور القضية العربية قبيل وبعيد الحرب العالمية الأولى

١ ـ نشأة الحركة العربية القومية الحديثة :

أ ـ النهضة الفكرية العربية :

شهد المشرق العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورات أقتصادية وأجتماعية كبيرة انعكست آثارها في بعث نهضة فكرية شملت مختلف جوانب الحياة في المجتمع العربي . وقد مثلت هذه النهضة الأطار الفكري الذي تنامى فيه الوعي القومي العربي ، وتدرج في نمائه في أتجاهات ثقافية الى أخرى سياسية عبّرت عن نفسها في التنظيمات والاحزاب السياسية التي شكلت فيما بعد الحركة العربية القومية . وقد لعبت هذه الحركة دوراً بارزاً في النضال القومي ورسمت عبر مسيرتها ، التي أخذت بالظهور في الثلث الأخير من القرن المنصرم ـ طموحات وأهداف الشعب العربي في التحرر والاستقلال[١] .

وقبل التعرض للحركة العربية لابد من بعض الأشارات السريعة بشأن النهضة الفكرية ، باعتبارها الأساس الذي انطلقت منه هذه الحركة . وكما تحدده الدراسات المعنية بالفكر العربي القومي فأن هذه النهضة عبرت عن عدة تيارات فكرية يمكن تجتها بالصورة الآتية :

ـ التيار الحضاري :

ويمثل هذا الاتجاه بدايات النشاط الفكري العربي الذي يهدف ل تحديد الهوية القومية للثقافة والفكر العربيين . وأستند في ذلك الى إحياء الأرث الحضاري العربي الزاخر بالعطاء والإبداع . ولزاحة ما لحق به من دمار في العصر السابقة والكشف عن مكنوناته العلمية والأنسانية بهدف أيقاظ وعي العرب بتأريخهم وقوميتهم . وأبرز من مثل هذا الإتجاه . الشيخ ناصيف اليازجي (١٨٠٠ـ ١٨٨١) وبطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٨٣) . اللذان بذلا الجهود الكبيرة في احياء التراث العربي ، خصوصاً في علوم اللغة والأدب محدثين بذلك نهضة واسعة في هذين الحقلين اللذين يعدان من أبرز مستلزمات النهوض القومي العربي (٢)

ـ التيار الديني ـ الأصلاحي :

دعا هذا الأتجاه الى التوفيق بين الدين الاسلامي ومنجزات العلم الحديث كي تتمكن المجتمعات الأسلامية من أستيعاب متطلبات العصر الحديث . وأكد هذا الأتجاه على الرابطة العثمانية . ولعل أبرز من مثل هذا الاتجاه . جمال الدين الافغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٢٥) . (٣)

ـ التيار الديني ـ القومي :

وتمثل هذا الأتجاه في الدعوة الاصلاحية التي أكدت على تغيير الأوضاع الفاسدة التي كانت تسود الدولة العثمانية ، من خلال برنامج سياسي يعتمد أساسين هما الرابطة الاسلامية متمثلة في الدين الاسلامي ، بعد تنقيته من الشوائب والبدع والتقليد الأعمى . ثم الخلافة التي يجب أن تعود الى العرب من قريش اعتبارهم أجدر الأمم في حفظ الاسلام من الفساد . وذلك لمركز الجزيرة العربية ولمكانة اللغة العربية في التفكير الأسلامي . أضف الى ذلك أن الاسلام قد نجا نسبياً من المفاسد الحديثة وأن البدوي ظل بعيداً عن الانحطاط الخلقي والخنوع الملازم للاستبداد . وخير من مثل هذا الأتجاه . عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨ ـ ١٩٠٢) دعا الى خلافة عربية مركزها في الجزيرة العربية ، ووجه فكرة الاصلاح الديني بشكل يتماشى والفكرة العربية القومية . وهو بذلك يختلف عن الأفغاني بأنه بأن

للعرب مكانة خاصة في برنامجه الداعي الى تأسيس الدولة النموذج، وقد ضمن أفكاره، كتابيه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، و (أم القرى). (٤)

ـ التيارات العلمانية والاصلاحية ـ الاجتماعية :

كرس هذا التيار أهتمامه بالجوانب العلمية وتطور المدنية الهائل في أوربا في هذا المجال، ودعا الى تفسير الحياة وتطورها على أساس الحقيقة العلمية. وخاطب العقل العربي للاستفادة من العلوم الأوربية لما فيها من قيمة عالية. وبيّن أن بالامكان استخراج نظام اجتماعي جديد من خلال الاكتشافات العلمية، وأن أساس هذا النظام انما هو التحسس بالمصلحة العامة، أي الوطنية التي هي حب الوطن والمواطنين الذي يجب أن يعلو على جميع الروابط الاجتماعية الأخرى حتى الدينية منها. (٥) ودعا الى الفصل بين الدين والسياسة كما أولى عناية كبيرة بالمسألة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي (٦) بكلمة أخرى كان هذا الاتجاه يعكس توجهاً علمانياً لاصلاح الأوضاع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ويؤكد على الاستفادة من المدنية الأوربية في وضع النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجديد. ولعل أبرز من مثّل هذا الاتجاه شبلي شميل (١٨٥٠ ـ ١٩١٧) وقاسم أمين (١٨٦٥ ـ ١٩٠٨) وأديب أسحق (١٨٥٦ ـ ١٨٨٤) وفرح أنطون (١٨٧٤ ـ ١٩٢٢). (٧)

ـ التيار القومي :

وكان الهدف الذي دعا اليه ممثلو هذا الأتجاه هو أستقلال العرب عن الدولة العثمانية وتكوين دولة عربية قومية تمتد من دجلة والفرات الى قناة السويس ومن البحر المتوسط الى البحر العربي. ويكون أسلوب الحكم فيها دستورياً، والجميع من خلاله سواسية أمام القانون. وأكد ممثلو هذا الأتجاه على وجود أمة عربية واحدة وبأن المشاكل الدينية التي تنشأ بين ابناء أديان مختلفة أنما هي بالحقيقة مشاكل سياسية تثيرها قوى خارجية لمصلحتها الخاصة. وأبرز من مثل هذا الأتجاه، نجيب عازوري (١٨٨١ ـ ١٩١٦) أحد المواطنين السوريين الذين أستقروا في فرنسا، وقد ضمّن أفكاره هذه كتابه (يقظة الأمة العربية) المنشور باللغة الفرنسية في عام ١٩٠ ومن خلال نشاطه الاعلامي الذي تمثل في مجلة (الاستقلال العربي) التي أخذ يصدرها في باريس منذ نيسان ١٩٠٧ رغم أنها لم تعمر طويلاً أذ توقفت عن الصدور بعد إعلان الدستور العثماني في تموز ١٩٠٨. (٨)

ب ـ نشوء الحركة العربية القومية :

في رحم هذه التيارات الفكرية ترعرع جنين الحركة العربية وأخذ بالظهور ممثلاً في الجمعيات والتنظيمات السياسية التي شرعت تطالب بحقوق العرب القومية، وسنورد هنا أبرز هذه التنظيمات ونشاطاتها في ضوء السياق التاريخي لظهورها .

١ ـ جمعية بيروت السرية (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) :

يرجع أول جهد منظم للحركة العربية الى عام ١٨٧٥ حينما شكل مجموعة من الشباب العربي في بيروت تنظيماً سياسياً أطلق عليه (جمعية بيروت السرية) . وقد تزايدت أهمية هذه الجمعية وأتسع نشاطها حتى أصبح لها فروع في العديد من المدن السورية كدمشق وطرابلس، وصيدا . وأتخذت الجمعية طابع السرية في دعوتها للثورة أعلى الأتراك وذلك من خلال المناشير التي كانت تلصق على جدران المدن وهي تحمل على ظلم الأتراك وتندد بالفساد .(٩)

ومما يلفت النظر في هذه المناشير تضمنّها مفاهيم سياسية جديدة لا عهد للأفكار السائدة بها . فللمرة الأولى في التاريخ العربي الحديث تبرز الدعوة الى « الوطن السوري ». تبدأ المناشير بالنداء يا أبناء سوريا « يا أهل الوطن » وتذكّر « بالنخوة العربية » و « الحمية السورية » وتدرج مطاليب غدها المختصون أنها كانت أول بيان مدون عن برنامج العرب السياسي . أما ماتضمنته هذه المطاليب فهي :

١ ـ منح سوريا الأستقلال متحدة من جبل لبنان وبما يضمن المصالح الوطنية .
٢ ـ الأعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد .
٣ ـ أطلاق حرية نشر الأفكار والمؤلفات والصحف .
٤ ـ أستخدام القوات المجندة من أهل البلاد في المهمات العسكرية الداخلية .

إضطرت الجمعية السرية الى أن توقف عملها بعد تصاعد الأستبداد الحميدي والقمع البوليسي وهاجر أبرز مؤسسيها فارس نمر وشاهين مكاريوس ويعقوب صروف الى القاهرة في عام ١٨٨٥ وأسسوا هناك جريدة سياسية يومية هي جريدة « المقطم » ومجلة فكرية هي « المقتطف » ليتابعوا من خلالها نشر أفكارهم التي بدأوها في بيروت .(١٠)

٢ ـ حركة وجهاء سوريا ١٨٧٧ ـ ١٨٨٠ :

حركة قام بها وجهاء بيروت وصيدا ودمشق عام ١٨٧٧ هدفها الرئيس البحث في مصير بلاد الشام والعمل على تجنيبه المصير السيء ومن أفجع صوره ، الاحتلال الأجنبي . ولم ترفض هذه الحركة بقاء الخليفة العثماني ، لكنها طالبت باستقلال بلاد الشام وتأجيل البت في طبيعة هذا الاستقلال لحين انجلاء الأوضاع عن الحرب الروسية العثمانية التي كانت دائرة حينذاك . اذ حددت الحركة هدفها بالاستقلال الناجز اذا ما تمخضت هذه الأوضاع عن نية أحدى الدول الأوربية فرض أحتلالها على سورية ، والاستقلال الذاتي اذا ماثبت عدم وجود مثل هذه النية . فهي حركة لمواجهة الاحتلال الأجنبي بشكل خاص . وكان من أبرز زعمائها عبد القادر الجزائري وابراهيم أغا الجوهري وعلي الحر وأحمد عباس الأزهري والحاج حسين بيهم[١١] . كما يرد في هذه الفترة ذكر لنشاط الجمعية الخيرية الاسلامية التي نسب اليها توزيع المناشير الثورية ضد التغلغل الاستعماري في سورية[١٢] .

٣ ـ جمعيات ثقافية وأدبية (١٨٨١ ـ ١٩٠٨) :

أتسمت هذه المرحلة بعدم ظهور أي عمل سياسي بارز في المدن السورية ، ولعل ذلك يعود الى سياسة السلطان عبد الحميد الثاني . وبالرغم من ذلك فأن المراجع تحدثنا عن تأسيس ونشاط جمعيات ثقافية وأدبية أنضم الى حلقاتها ومنتدياتها العديد من المثقفين والأدباء والوجهاء . وعلى سبيل المثال (الجمعية العلمية السورية) التي تأسست عام ١٨٥٨ والتي لم تمارس نشاطها بشكل واضح الا في عام ١٨٦٨ بسبب الحرب الأهلية في لبنان ـ ثم تأسست جمعيات علمية وثقافية أخرى ذات أهداف انسانية وخيرية في كل من طرابلس وصيدا وبيروت مثل (جمعية زهرة الأحسان) و (شمس البر) و (زهرة الآداب) و (المقاصد الخيرية)[١٣] .

غير أن أبرز النشاطات الثقافية التي كانت تعبر عن مواقع المثقفين الفكرية والسياسية تلك التي ظهرت في دمشق في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي والتي شكل محورها ومحركها الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥٢ ـ ١٩٢٠) هذه النشاطات التي عبرت فيما بعد عن نفسها وتطورت الى تنظيم

سياسي سري تمخض عنه في عام ١٩٠٣ ماأطلق عليه (حلقة دمشق الصغيرة) . وقد حددت هذه الحلقة هدفها بالسعي للقضاء على الأستبداد الحميدي وحكم السلطان المطلق وذلك بنشر الدستور المعلق . وكان أبرز من ساهم في تأسيس هذه الجمعية الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري ومحمد كرد علي وعبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي وعبد الرحمن الشهبندر[١٤] .

لقد تعمق المسار السياسي لهذه الحلقة تدريجياً للدور الفعال الذي أخذت تلعبه العناصر الجديدة أمثال محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وعثمان مردم وصلاح الدين القاسمي .. فقد أكدت هذه الحلقة على وضع برنامج سياسي يقضي بمطالبة الدولة العثمانية بأتخاذ نظام لامركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها .. وقد لعب هذا النشاط دوراً في توسيع الأتصالات بين شباب دمشق وبيروت ، وكان من بين الذين أتصل بهم في بيروت عارف النكدي وعبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني والأمير عادل أرسلان[١٥] .

أستمرت هذه الحلقة في نشاطها وأنتقل هذا النشاط عام ١٩٠٥ ـ بانتقال بعض أعضائها ـ الى أسطنبول لاكمال دراستهم . ففي عام ١٩٠٦ أسس كل من محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وآخرين (جمعية النهضة العربية) وأتفق على أن يكون مركزها الثابت في دمشق . وقد كان لهذه الجمعية أهميتها اذ ضمت العديد من الشباب العرب الموجودين في أسطانبول والذين ستبرز أسماؤهم بعد عام ١٩٠٨ كأعضاء في حزب اللامركزية العثماني أو جمعية العربية الفتاة أو جمعية العهد أو غير ذلك من النشاطات السياسية التي لعبت دوراً واضحاً في الحركة العربية في السنوات اللاحقة .[١٦]

٢ ـ الحركة العربية أثناء وبعد انقلاب ١٩٠٨ :

أ ـ جمعية الإخاء العربي العثماني ١٩٠٨ : ـ

أستبشرت شعوب الدولة العثمانية خيراً بالإنقلاب العثماني عام ١٩٠٨ ، لما ادعى قادة الإنقلاب من مبادىء تؤكد على ضمان حقوق وحرية هذه الشعوب ـ وكانت تأمل في أن تباشر جمعية « الاتحاد والترقي » التي تزعمت الإنقلاب في تطبيق المبادىء التي نادت بها بعد الثورة . ومع عنفوان هذا الحدث وما صاحبه من تأكيد على الاتحاد والأخوة بين العناصر العثمانية ، تأسست أول جمعية عربية بأسم (جمعية الاخاء العربي العثماني) في ٢ ايلول ١٩٠٨ في اسطانبول . وقد حضر في يوم الافتتاح اعضاء من جمعية الاتحاد والترقي . وكانت اهداف هذه الجمعية المحافظة على الدستور وتوحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان وتحسين اوضاع الولايات العربية على اساس المساواة الحقيقية مع الأجناس الأخرى في الدولة ونشر التعليم باللغة العربية والحفاظ على التقاليد العربية . وقد تقرر انشاء فروع لهذه الجمعية في الولايات العربية كما أصدرت صحيفة لنشر مبادئها وأفكارها السياسية . (١٧)

غير أن شهر العسل التركي ـ العربي لم يدم طويلاً رغم المواقف الودية التي كان يبديها الزعماء العرب للإتحاديين ، فقد تنصل هؤلاء عن وعودهم بشأن حقوق العرب ، وأتبعوا السياسة الدكتاتورية والمركزية أسلوباً في الحكم ، والأيدلوجية العنصرية فكراً لتكريس سيطرتهم على ولايات الدولة العثمانية . وكان من شأن هذه الأمور أن تجعل من العمل المشترك بين العرب والأتراك أمراً صعباً ، لكن بقيت مسألة الحفاظ على الدولة العثمانية ـ هذه الفترة في الأقل ـ أمراً قائماً بالنسبة للحركة العربية . (١٨)

لقد أنعكست مواقف الاتحاديين الأخيرة في عدة مظاهر كالحملات الصحفية والاعلامية المعادية للعرب ، أو الانتخابات غير العادلة للبرلمان العثماني ، وسياسة التتريك ، والسياسة القمعية لتحقيق أهدافهم بالقوة ... ولعل التطورات اللاحقة قد عززت عملية التباعد التدريجي بين العرب والاتحاديين ، ونعني بذلك الأنقلاب المضاد الذي عمد الى تنفيذه أنصار السلطان عبد الحميد الثاني في ١٣ نيسان ١٩٠٩ . أذ فسح هذا الانقلاب المجال لأنفراد الاتحاديين بالسلطة بعد إفشالهم له ، ودفعهم

للاستبداد . ولعل أولى الاجراءات التي أتخذوها هو حلهم للجمعيات غير التركية ومن بينها جمعية الإخاء العربي العثماني .. فكانت هذه بداية الصدع الذي حل بالعلاقات بين العرب والدولة العثمانية هذه الفترة .(٢٩)

ب ـ المنتدى الأدبي ١٩٠٩ :

كانت السياسة الأخيرة سبباً في حمل الزعماء العرب على اتباع أساليب جديدة في العمل ، إذ اتخذت بعض الجمعيات طابع السرية في عملها ولم يعلم الأتراك بوجود بعضها قطّ ، وأصبح منذئذٍ نشر أفكار العرب القومية تتم في مجالين . تمثل المجال الأول في النوادي والجمعيات المعترف بها رسمياً ، في حين تمثل المجال الثاني في المنظمات السرية . وقد أنشيء عدد من هذه الجمعيات ومارست نشاطها بين سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٦ .(٣٠)

وكان المنتدى الأدبي أقدم هذه التنظيمات أنشأها جماعة من الموظفين والنواب والأدباء والطلاب في أسطانبول في صيف ١٩٠٩ لتكون مقراً يلتقي فيه العرب . ولم تكن لهذا المنتدي أهداف سياسية علنية ، ولكنه كان يتمتع بقسط كبير من التأثير السياسي .. وتركز عمله الأساسي في توضيح الأفكار والآراء لا في صنعها ، ومع ذلك ، كان لنشاطه أثر في دعم الحركة العربية وتوسيع مداها ـ وقد بلغ أعضاؤه ألوفاً أكثرهم من الطلاب(٣١) ، وأنشأ له فروعاً في العديد من مدن الشام والعراق ، كما أصبحت له مجلة أدبية بأسم (لسان العرب) ، حتى غدا من المراكز المهمة للقاء العربي في أسطانبول . وجدير بالذكر أن العديد من أعضائه لعبوا دوراً بارزاً في الحركة العربية فيما بعد ، بل واجه بعضهم حكم الأعدام عام ١٩١٥ / ١٩١٦ أمثال عبد الكريم خليل ورشدي الشمعة وصالح حيدر وسيف الدين الخطيب وعزة الجندي .(٣٢)

جـ ـ الجمعية القحطانية : ١٩٠٩ :

تأسست هذه الجمعية « السرية » في أواخر عام ١٩٠٩ بعد انشاء المنتدى الأدبي ، وهدفها تحقيق مشروع جديد وجريء في الادارة العثمانية ، وهو تحويل الامبراطورية العثمانية الى دولتين أحداهما عربية تتمتع بمقوماتها القومية والأخرى تركية ، على أن يكون السلطان العثماني على رأس هذه الامبراطورية . وقد جاء هذا

المشروع محاولة لحل المشكلة التي أوجدتها سياسة الأتحاديين المركزية . وكان يقود هذه الجمعية الضابط العربي المعروف « عزيز علي المصري » . أما أعضاؤها فكان أختيارهم يتم بعناية ودقة . ولم يكن يسمح بالانضمام اليها ما لم تكن وطنية العضو فوق الشبهات . كما كان لها كلمة سر وأشارة خاصة لأثبات شخصية العضو . وجدير بالاشارة أن معظم الأعضاء كانوا من العسكريين ومنهم من ذوي الرتب العالية في الجيش العثماني[٣٣] أضافة الى بعض الأعضاء المدنيين من مؤسسي جمعية « المنتدى الأدبي » . وقد أصبح للجمعية فروع في خمسة مراكز اضافة الى فرعها في القسطنطينية .[٣٤]

أن أهمية هذه الجمعية في الحركة العربية هي أنها تمثل أول محاولة معروفة لضم الضباط العرب في الجيش العثماني وتنظيم جهودهم بما يخدم القضية العربية . غير أن هذه الجمعية لم تعمر طويلاً رغم نشاطها البارز لأكتشاف سرها بسبب خيانة أحد أعضائها للثقة . مما دفع بأعضائها الى تجميد نشاطهم . فأنحلت الجمعية تدريجياً .[٣٥]

د ـ جمعية « العربية الفتاة » :

تعد هذه الجمعية من أبرز التنظيمات السياسية (السرية) في الحركة العربية . أسسها في ١٤ تشرين الأول ١٩١١ عدد من الطلاب والمثقفين العرب الموجودين في باريس . أمثال عوني عبد الهادي وجميل مردم ومحمد المحمصاني ورستم حيدر وعبد الغني العريس وتوفيق السويدي . وأمتازت هذه الجمعية بدقة التنظيم وسريته لدرجة كبيرة الأمر الذي يفسر أستمرارها في العمل دون اكتشافها حتى اعلان الثورة العربية عام ١٩١٦ .[٣٦]

أما البرنامج السياسي للجمعية فكان يطالب بحقوق العرب ومصالحهم القومية وتطوير البلاد من النواحي المختلفة في أطار الدولة العثمانية .[٣٧] على أن هذه الجمعية تجاوزت هذا الهدف وطالبت بأستقلال العرب عن الدولة العثمانية والتخلص من أية سيطرة أجنبية . وقد جاء هذا التحول بسبب سياسة الاتحاديين التي أخذت تتجاهل حقوق العرب القومية كما سيتضح في حينه[٣٨] . وقد أنتقلت الجمعية الى بيروت عام ١٩١٣ ثم الى دمشق في العام التالي . وفي دمشق أخذت تمارس دورها الفعال في التخطيط للثورة العربية[٣٩] .

هـ ـ حزب اللامركزية الادارية العثماني :

تأسس هذا الحزب في القاهرة في أواخر عام ١٩١٢ ، وكان هدفه يقوم على تطبيق اللامركزية في الادارة العثمانية ومنح الولايات العربية قسطاً من الاستقلال الذاتي لتتمكن من تطوير امكانياتها واصلاح أوضاعها المختلفة . ولتحقيق ذلك ، دعا الحزب الى أن تكون اللغة العربية اللغة الرسمية في الولايات العربية ، وأن تسند معظم الوظائف في هذه الولايات الى عناصر عربية وأن تستشار السلطات المحلية عند تعيين الموظفين . كما طالب الحزب بحصر الخدمة العسكرية في داخل الولاية في زمن السلم ، وأن تخصص بعض الواردات المحلية لسد الحاجة المحلية ، وتوسيع صلاحيات مجالس الولايات والاستعانة بمستشارين أجانب لاعادة تنظيم بعض المرافق الادارية .. (٣٠)

وقد تولى الاشراف على تنظيم الحزب لجنة مؤلفة من عشرين عضواً ، انبثقت منها هيئة ادارية مكونة من ستة أعضاء . وتأسست للحزب فروع في العديد من الولايات العربية . وكان ثمة اتصال بينها والجمعيات السياسية العربية الأخرى . ولم تمض سنة حتى أصبح حزب اللامركزية أفضل من يمثل أهداف العرب وأمانيهم من حيث دقة التنظيم وقوة التأثير (٣١) .

والحقيقة أن أهمية الحزب تعود الى برنامجه الذي شكل نقطة التقاء بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والاصلاحية في المشرق العربي . فاللامركزية الادارية التي دعا اليها الحزب شكلت القاسم المشترك بين المثقفين والمفكرين النازعين للاستقلال والاصلاحيين المعارضين للتتريك . ومن جهة أخرى شكلت أيضاً مطالب الاصلاح مرحلياً العامل الموحد بين هذه الاتجاهات . (٣٢)

لقد كان لنشاط الحزب ضد السياسة المركزية والتتريك أثر في خلق أجواء مماثلة من النشاط السياسي في العديد من مدن المشرق العربي ، وقد زاد في ذلك صعود « حزب الحرية والائتلاف العثماني » ـ المعارض لسياسة الاتحاديين ـ الى السلطة ، مما أشاع مناخاً سياسياً ملائماً لقيام عدد من الحركات والدعوات الاصلاحية بوحي من برنامج حزب اللامركزية (٣٣) .

وكان من أبرز مؤسسي هذا الحزب رفيق العظم ورشيد رضا واسكندر عمون وفؤاد الخطيب وسليم عبد الهادي وحافظ السعيد وآخرون . (٣٤)

و ـ حركة الاصلاح البيروتية :

تعد هذه الحركة تعبيراً عن برنامج حزب اللامركزية الادارية . وقد تمثلت في الهيئة السياسية التي أطلق عليها أسم « لجنة الاصلاح » التي تأسست في بيروت في أواخر عام ١٩١٢ . وكانت هذه اللجنة مؤلفة من (٨٦) عضواً[٣٥] . أما هدفها فقد جاء ـ كما نوهنا ـ تطبيقاً لبرنامج حزب اللامركزية الساعي لتحقيق الاستقلال الذاتي للولايات العربية . وقد حددت اللجنة مطاليبها في ضوء هذه المبادىء فيما يتعلق بولاية بيروت[٣٦] :

وقد تفاقم نشاط هذه اللجنة وأنتهى الى الصدام مع السلطات العثمانية . مما دفع بهذه السلطات في نيسان ١٩١٣ الى حل هذه اللجنة وغلق مراكزها . الأمر الذي أثار سخط وهياج سكان الولاية الذين وقفوا في وجه السلطات العثمانية . وأنتهجت السلطات العثمانية سياسة العنف ضد المعارضة فزاد بذلك الهياج وأدى الى قيام المظاهرات العامة في الولاية . فلجأت الحكومة الى نوع من المرونة . ووعدت باجراء الاصلاحات المطلوبة .. غير أن هذه السياسة كانت وقتية لامتصاص سخط السكان . وخطوة مقنعة نحو تكريس السلطة المركزية في الولاية[٣٧] .

ز ـ المؤتمر العربي الأول في باريس حزيران ١٩١٣ :

في الوقت الذي كان فيه الاتحاديون يواصلون تطبيق سياستهم المركزية . كانت باريس تشهد تحركاً عربياً لمناقشة القضية العربية . فقد عمد عدد من المثقفين والطلبة العرب المقيمين في باريس الى عقد مؤتمر عربي عام في حزيران ١٩١٣ ، لتحديد الموقف العربي تجاه سياسة الاتحاديين من جهة واطلاع الرأي العام العالمي على القضية العربية من جهة أخرى . ولعل أبرز من ساهم في تنفيذ هذه الفكرة ، عبد الغني العريس ومحمد طبارة وتوفيق فايد وجميل مردم وعوني عبد الهادي وتوفيق السويدي وآخرون .[٣٨]

لقد تبنى المسؤولون عن إقامة المؤتمر أهداف حزب اللامركزية المشار اليها سلفاً . وعليه فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر ارتأت أن يكون حزب اللامركزية هو المشرف على المؤتمر ، ووجهت الدعوة للحزب تطلب فيه أن يختار من بين زعمائه ممثلاً يرأس جلسات المؤتمر . أما أبرز النقاط التي أتفق على بحثها في المؤتمر

فتكاد تنحصر في حقوق العرب للحصول على نوع من الاستقلال الذاتي وربما مطاليبهم القومية . ثم الإصلاح على أساس من الأدارة اللامركزية (٣٩) .

انعقد المؤتمر في الفترة ١٧ ـ ٢٣ حزيران وقد حضره ممثلون عن العديد من مدن المشرق العربي . أما رئاسته فقد عهدت الى عبد الحميد الزهراوي ممثلاً عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية . وقد أتسمت مناقشات المؤتمر بالصراحة والاتزان وعكست القرارات التي خرج بها الرغبة في الاعتدال . وكانت ترديداً للمبادئ التي أعلنها حزب اللامركزية مع التأكيد على مطالب العرب بالحقوق السياسية الكاملة ونصيبهم في الاشتراك أشتراكاً فعالاً في ادارة شؤون الدولة . (٤٠)

لقد كان لنشاط المؤتمر صداه الواسع والمؤثر مما دفع بالحكومة العثمانية للعمل على تحجيم دوره واحتوائه من خلال أساليب ملتوية انطوت كما يبدو على بعض قادة الحركة العربية . فقد بعثت الحكومة العثمانية ممثلاً عنها للاجتماع بأعضاء المؤتمر ، وقد وقع معهم فعلاً اتفاقاً وافق فيه على معظم قرارات المؤتمر .. وعقب ذلك ، صادق السلطان العثماني في ١٨ آب ١٩١٣ على هذا الاتفاق .. غير أن هذه الخطوة التي أتخذتها الحكومة العثمانية انما كانت لامتصاص الاندفاعة التي أتسمت بها الحركة العربية تلك الفترة . اذ سرعان ما انقلب الاتحاديون على اتفاقهم الأخير وشرعوا في تصفية الحركة العربية بمختلف الأساليب سواءاً من خلال الحملات الاعلامية ، أو من خلال السياسة الشديدة تجاه الجمعيات العربية ، أو بإبعاد القيادات العربية العسكرية من الولايات العربية أو التأكيد على سياسة التتريك ومطاردة المعارضين للأتحاديين . (٤١)

لقد أثارت هذه السياسة حالة من النفور والاشمئزاز ما يعد نقطة تحول فبعد أخفاق الحركة العربية في تحقيق مطاليبها انتكست موجة الشعور المتفائلة وأصبحت مراراً وبأساً . ولم تقم بعد ذلك محاولة للأتفاق مع الأتحاديين . ومما زاد الطين بله أن الأتحاديين بعد أن أحرزوا هذا النصر بالأحتيال أخذوا يثبتون مكاسبهم بضروب من القسوة بلغت سوءاً من التدبير مبلغاً كبيراً (٤٢) . وقد زاد من حدة ذلك الأوضاع المتأزمة التي نجمت عن توتر الجو الدولي وأحتمالات أندلاع الحرب العالمية الأولى وأشتراك الدولة العثمانية فيها . وما صاحب ذلك من أجراءات مشددة وأساليب صارمة أتبعت ضد الحركة العربية هذه الفترة كما ستبين .

ح ـ جمعية العهد العربية :

عمد الجناح العسكري في الحركة العربية الى تشكيل تنظيم عسكري (سري) من القادة العسكريين العرب لمواجهة سياسة الأتحاديين . ويعود أمر تشكيل هذه الجمعية الى مؤسسها القائد « عزيز علي المصري » الذي شرع في تأسيسها أواخر عام ١٩١٣(١٣) . وقد سميت بالعهد لأن أنتماء أي عضو لها يعد بمثابة « عهد » بينه وبين الله لخدمة الوطن . أما أهدافها فتمثلت في الحصول على الأستقلال الداخلي للأقطار العربية ، وعلى حد قول أحد أعضائها ، أنهم لم يكونوا يفكرون في الأنفصال وانما « الحصول على أدارة عربية محلية ولغة عربية رسمية على أن نشترك والعنصر التركي في أدارة سياسة الدولة العامة » .(١٤)

أقتصرت الجمعية على العسكريين ولم يقبل منها الا عدد قليل جداً من العناصر المدنية الموثوق بنزاهتها . ولما كان العنصر العراقي أكثر العناصر عدداً في الجيش العثماني ، كانت له قوته في الجمعية . هذا وقد أصبح للجمعية فروعها في العديد من المدن العربية كبغداد والموصل والبصرة ، وبيروت ، وحلب ، ودمشق ، فأتسع نشاطها حتى أصبحت بالنسبة للضباط مثل جمعية الفتاة العربية بالنسبة للمدنيين . ومع ان الجمعيتين لم تعلم أحداهما بوجود الأخرى في بداية الأمر ، غير ان نشاط كل منهما في ميدانها كان متمماً لنشاط الثانية ، الى أن وافت سنة ١٩١٥ فأتصلت الجمعيتان في مدينة دمشق ووحدتا وسائلهما معاً لأيقاد الثورة العربية(١٥) بعد أتصالهما بالشريف حسين بن علي شريف مكة وتنسيق العمل معه للانتفاض بوجه الأتحاديين كما سيتضح .

وجدير بالاشارة أن الجمعية كانت قد تعرضت في مطلع عام ١٩١٤ لمحاصرة السلطات العثمانية وضغوطها بعد أن تسربت بعض المعلومات عن نشاطها ، وكان أبرز الخطوات في هذا السبيل ، اعتقال زعيمها عزيز علي المصري في ٩ شباط ١٩١٤ وتحميله بعض التهم الملفقة . كما قامت السلطات العثمانية باجراءات أخرى تمثلت في أبعاد القادة العرب من الولايات العربية والاستغناء عن خدمات بعضهم . الى جانب الأمعان في سياسة الشدة والصرامة تجاه قادة الحركة العربية عموماً ، والتي زادت حدتها بعد تورط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى(١٦) .

٣ ـ الثورة العربية الكبرى :

أ ـ التخطيط للثورة :

خضع المشرق العربي لظروف الحرب العالمية الأولى بعد أشتراك الدولة العثمانية فيها الى جانب المانيا . وقد تعرضت هذه المنطقة بسبب ذلك لعدة تطورات كان لها الأثر في النتائج التي حصلت فيما بعد . فقد تحملت جزءاً من أعباء الحرب وما تقتضيه من التزامات وأمكانيات عسكرية وأقتصادية . بل كانت منطقة حرب فعلية للقوات العثمانية التي كانت تهدف الى السيطرة على قناة السويس وأنتزاع مصر من يد بريطانيا وتهديد مواصلاتها في هذه المنطقة المهمة . هذا من جهة أما من جهة ثانية فأن التطورات السياسية الداخلية شهدت نشاطاً متصاعداً للحركة العربية رغم الضغوط التي كانت تمارسها السلطات الأتحادية كما تقدم . وأخذت التنظيمات العربية السرية تتحصن في سوريا لممارسة دورها السياسي ، ولم تقف الصعوبات دون نشاطها بل زادتها أصراراً بسبب الظرف الدقيق الذي أخذ يحيط بالمنطقة . أذ أصبح مستقبل البلاد العربية معرضاً لخطر جديد بعد اشتراك الدولة العثمانية في الحرب لما سببه من تزايد في الأطماع والخطط الاستعمارية للسيطرة على المنطقة . لكن التنظيمات العربية تمكنت ـ رغم هذا الظرف ـ من تحديد رؤيتها من المستقبل وذلك من خلال التأكيد على استقلال العرب ومنع أي تدخل أجنبي للسيطرة على البلاد العربية .

لقد كانت هذه الظروف بما رافقها من الأساليب التعسفية والسياسية العنصرية التي مارسها الأتحاديون في الولايات العربية ، سبباً في تصاعد نشاط الحركة العربية وتفكيرها بالانفصال عن الدولة العثمانية وبالذات بعد أن شدد الأتحاديون من سياستهم المركزية وبطشهم بالزعماء العرب الذين كانوا يمارسون نشاطهم السياسي في سوريا . وقد وجدوا في فكرة التعاون مع الشريف حسين بن علي شريف مكة وترشيحه لزعامة الثورة أمراً ضرورياً من ناحيتين الأولى تتمثل في مكانته الدينية بين العرب والمسلمين بأعتباره من سلالة الرسول (ص) والناحية الثانية أن علاقة الشريف بالأتحاديين كانت في توتر مستمر بسبب عدم انصياعه للسياسة المركزية التي حاولت الدولة العثمانية تطبيقها في الولايات العثمانية . وعلى أية حال فقد أكتملت صيغة التقارب بين الزعماء العرب والشريف حسين عن طريق الأمير فيصل الذي ناب عن والده الشريف في الاتصالات التي جرت بين جمعيتي العهد والعربية

الفتاة وهو في طريقه الى ومن الاستانة . وتمخضت هذه الأتصالات بشكل نهائي عن ميثاق دمشق الذي أتفقت عليه الحركة العربية وسلمته الى الأمير فيصل كي يسلمه لوالده للعمل بموجبه كأساس للأتفاق مع بريطانيا والحصول على دعمها لاستقلال العرب .(٤٧)

وكان هذا الميثاق يمثل محاولة القادة العرب للمحافظة على استقلال أقطار المشرق العربي ، ولم تكن أهميته تقتصر على ما تضمنه من شروط بل لأنه أستخدم من قبل الشريف في مفاوضاته مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير « هنري مكماهون » بأعتباره يمثل مطاليب العرب وأهدافهم . ولعل أبرز نقطتين أوردتهما الوثيقة استقلال العرب أستقلالاً كاملاً بعيداً عن أي تدخل أجنبي ثم التحالف مع بريطانيا .(٤٨)

ب ـ مراسلات حسين ـ مكماهون وأعلان الثورة العربية عام ١٩١٦ :

قادت هذه الدعوة الجريئة التي وجهها الزعماء العرب الى الشريف حسين وأبنائه الى عقد أجتماعات متواصلة لمناقشة الموقف وأنتهت بالموافقة على أجراء الاتصالات مع السلطات البريطانية في القاهرة . فجاءت رسالة الشريف حسين الأولى الى السير « هنري مكماهون » في تموز عام ١٩١٥ ، وكانت فاتحة للمراسلات المتبادلة بين الجانبين والمعروفة بمراسلات حسين ـ مكماهون والتي انتهت في آذار ١٩١٦ .(٤٩)

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً بشأن هذه المراسلات ، من الضروري الاشاره الى ان هذه المراسلات التي تمت عام ١٩١٥ انما قد تم التمهيد لها باتصالات سابقة بدات في شباط ١٩١٤ بين الأمير عبدالله نجل الشريف حسين واللورد كتشنر المعتمد السامي البريطاني في القاهرة ـ وقد جاءت هذه الأتصالات التمهيدية أنعكاساً لطبيعة العلاقة المتردية بين الشريف حسين والدولة العثمانية كما نوهنا . أما ما تضمنه هذا اللقاء فينحصر في مطالبة الأمير عبدالله وقوف بريطانيا الى جانب والده في حالة أصطدامه بالدولة العثمانية .. غير ان الظرف لم يكن ملائماً لتشجيع مثل هذا الاتفاق مما يفسر الحذر الذي أبدته السلطات البريطانية في القاهرة في حينها تجاه طلب الأمير عبدالله . على أن الموقف البريطاني أبقى الباب مفتوحاً أمام الأسرة الهاشمية لتبادل وجهات النظر بهذا الشأن ، ومعارضة بريطانيا للحركات التي تعيق الأمن والسلام في الحجاز ..(٥٠)

على أن هذا الحذر أتسم به الموقف البريطاني أنما كان أنعكاساً لطبيعة العلاقات العثمانية البريطانية . فلم يكن دخول الدولة العثمانية الحرب حينئذٍ جانب المانيا مسألة أكيدة . غير ان الأشهر التي تلت الأتصالات الأولى بين عبدالله وكتشنر شهدت تبدلاً واضحاً في الموقف . فقد تعاظم النفوذ الألماني في الاستانة وتزايدت احتمالات أنزلاق الدولة العثمانية في الحرب جانب المانيا . الأمر الذي أستدعى أستئناف المفاوضات مجدداً مع الشريف حسين وبالسرعة الممكنة . فبدأت الجولة الثانية من هذه الأتصالات في تشرين الأول ١٩١٤ . أظهر فيها الجانبان تفاهماً واضحاً للتعاون بينهما . فتعهدت بريطانيا بالدفاع عن الحجاز ضد أي اعتداء خارجي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية . ووقوفها جانبه عند مبايعته بالخلافة . في حين تعهد الأمير عبدالله بالتمسك بالمقترحات البريطانية والوقوف ضد من يحاول الحاق الضرر بمصالحها .. والعمل على أستغلال الفرصة بوجه الأتراك .(٥١)

أذن كانت هذه الأوضاع السائدة في الحجاز هي التي سبقت مراسلات الشريف حسين مع السير « هنري مكماهون » . أما جوهر هذه المراسلات فقد تضمن مطاليب العرب القومية والداعية لاستقلال البلاد العربية وأعتراف بريطانيا بهذا الأستقلال ، وحددت المنطقة المعنية بالاستقلال باقطار المشرق العربي الحالي ، التي يحدها شمالاً الحدود الجنوبية التركية الحالية تقريباً ، وشرقاً ايران وجنوباً البحر العربي ، (باستثناء عدن التي ستحتفظ بوضعها الحالي) وغرباً البحر الأحمر والبحر الابيض المتوسط . وفي مقابل ذلك أعترف الشريف بأفضلية بريطانيا في كل المشاريع الأقتصادية في البلاد العربية ، وأن تعلن الثورة ضد الدولة العثمانية ، ويسهم بالضرورة في دعم الموقف الحربي ضد القوات العثمانية .(٥٢)

ومع أن السير مكماهون وافق ـ نيابة عن حكومته ـ على المطاليب العربية ، لكنه حاول الحصول على أعتراف الشريف حسين بالوجود الخاص لكل من بريطانيا وفرنسا في أقطار المشرق العربي : الأولى في العراق وفلسطين والثانية في بلاد الشام . والحقيقة أن الشريف لم يوافق على مثل هذا الطلب ، وانما اكتفى بموافقته على مركز كلتا الدولتين في المناطق المعنية فترة الحرب فقط كأجراء تتطلبه الضرورات الحربية لا غير .(٥٣) وفي آذار ١٩١٦ أختتمت المراسلات بين الطرفين وتم الأتفاق النهائي لمباشرة العمل المشترك ضد الدولة العثمانية . وبعد ما يقارب الثلاثة أشهر من الأستعدادات والتحضيرات للثورة أنهى الشريف كل أحتمالات التفاهم مع الأتحاديين وأعلن الثورة في ٩ شعبان ١٣٣٤ هـ / ١٠ حزيران ١٩١٦ حينما أطلق

الرصاصة الأولى للثورة من شرفة داره أيذاناً بأعلانها . لتبدأ من مكة وتستمر طوال عامين أكتسحت فيها القوات العربية ـ تدعمها مساعدات بريطانيا ـ معظم مواقع الجيش العثماني في الحجاز ، وأسهمت بشكل فعال الى جانب قوات الحلفاء في تحرير الشام ودخول دمشق في تشرين الاول ١٩١٨ وأعلان الحكومة العربية فيها برئاسة الأمير فيصل بن الشريف حسين . (٥٤)

٤ ـ أتفاقية سايكس ـ بيكو وأثرها على مستقبل العرب :

كانت الدول الأوربية (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا) تسعى منذ القرن التاسع عشر في الأقل لأقتسام ممتلكات الدولة العثمانية ، وقد شجعها على ذلك حالة الضعف التي بلغت حداً دفع البعض الى تسميتها بالرجل المريض . وكانت بريطانيا تقف حائلاً دون الأسراع في تنفيذ هذا المخطط لضمان مصالحها ومواصلاتها في هذه الممتلكات وخشيتها من ان تتعرض هذه المصالح لخطر الدول المنافسة لها غير ان دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا أنعش المشروع الاستعماري السابق ودفع بهذه الدول للتلويح عن مصالحها وأهدافها في المنطقة . فحددت روسيا مطامعها بالسيطرة على القسطنطينية (اسطنبول حالياً) ومضيقي البسفور والدردنيل . فيما طالبت فرنسا ببلاد الشام ، وبدأت بريطانيا تزيد من خططها لضمان مصالحها التقليدية في المنطقة ـ كما كان لايطاليا أطماعها في آسيا الصغرى . وعلى أية حال ، فرضت هذه المطامع حالة من الوئام المصلحي للتفاهم وتوزيع الغنائم ، وبدأت المفاوضات التمهيدية بهذا الشأن في آذار ١٩١٥ بين الدول الرئيسة الثلاث وأستمرت المفاوضات بين هذه الأطراف ما يقارب العام حتى أسفرت عما سمي فيما بعد اختصاراً باتفاقية سايكس ـ بيكو نسبة الى كل من المندوبين السياسيين اللذين مثلا بلادهما في قسم من المفاوضات ، وهما السير مارك سايكس عن الجانب البريطاني والمسيو جورج بيكو عن الجانب الفرنسي . وقد تمّ التوقيع على الاتفاقية رسمياً في ١٦ مايس ١٩١٦ . (٥٥)

أحتفظت فرنسا بموجب الأتفاقية بالقسم الأعظم من بلاد الشام (سوريا ولبنان حالياً) وبحصة غير صغيرة من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق (وقد لونت هذه المناطق باللون الأزرق على الخريطة) أما حصة بريطانيا (التي لونت باللون الأحمر) فتألفت من شريط يمتد من أقصى جنوب سوريا عبر العراق حيث يشمل ولايتي بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة

المخصصة لفرنسا وهي تضم ايضاً مينائي حيفا وعكا مع جزء صغير من المنطقة الداخلية . وهناك منطقة أخرى (لونت باللون البني) تضم حصة تعرف اليوم باسم فلسطين ، وقد أستبقيت لتكون تحت حكم دولي خاص . (٥٦)

ان المناطق التي خضعت لكل من فرنسا وبريطانيا والمنطقة الدولية المعلمة باللون البني تشمل كلاً من سوريا والعراق وتقدر حسب الأتفاقية وضعها تحت نوع من الوصاية الأوربية . وكل منطقة من المناطق الفرنسية والبريطانية ، تغد مكونة من قسمين متمايزين حسب شكل الحكومة التي ستقام في كل منهما . فأما حصة فرنسا فقسمت الى قسمين أحدهما أزرق والثاني يشار له بالحرف (أ) . وجعلت حصة بريطانيا في قسمين أحدهما أحمر والثاني يرمز له بالحرف (ب) . وفي القسمين الأزرق والأحمر ستكون الدولتان حرّتين في اقامة أدارة خاصة بهما .. ونصت الاتفاقية على أن تكون الادارة في أ و ب تحت سيادة عربية تعترف بها وتسندها الدولة المختصة بكل واحد من هذين القسمين ، على ان يكون لفرنسة أو انكلترا حسبما تقتضي الحال الأولوية في المشروعات الأقتصادية وحق الانفراد في تزويد الأدارة العربية المقبلة بما تحتاجه من موظفين ومستشارين اجانب . (٥٧)

أما الشروط الخاصة التي وضعت بشأن وضع فلسطين الخاص فأنها كانت نتيجة الأهداف المتصارعة بين الدول الثلاث (أنكلترا ، فرنسا ، روسيا) فقد أكدت فرنسا على رغبتها في أن تكون المنطقة الواقعة تحت نفوذها هي كل سوريا (بما في ذلك فلسطين) . أما بريطانيا فعارضت ذلك لأسباب أولهما رغبتها في السيطرة على خليج عكا ـ حيفا لكي يكون لها منفذ يصل العراق بالبحر المتوسط ، والثاني أنها لم ترغب في أن توطد فرنسا أو اي دولة أخرى نفوذها على مقربة من قناة السويس في وقت تزايدت فيه أهمية هذه المنطقة الستراتيجية للمواصلات البريطانية ولضمان ذلك فان بريطانيا فسحت المجال لأن تحقق فرنسا نفوذها وتحتفظ بالمناطق الساحلية في شمال سورية . (٥٨)

من جهة أخرى فأن أهتمام بريطانيا بفلسطين أنما كان أيضاً أنعكاساً للمخطط الذي عملت على تنفيذه الحركة الصهيونية بالتعاون مع الحكومة البريطانية هذه الفترة . ففي تشرين الثاني ١٩١٤ أتصل (هربرت صموئيل) أحد زعماء الصهيونية بأدواردغراي وزير خارجية بريطانيا وحثه على تبني قيام دولة يهودية في فلسطين ، تكون حليفة لبريطانيا وعلى مقربة من مصر ومن قناة السويس وان يسعى دون

قيام دولة عربيه مستقلة في سوريا والعراق) لان مستقبل تحقيق الدولة اليهودية يتوقف على مدى قوة جيرانها العرب أو ضعفهم. وكان أن وافق غراي على الوجهة العامة لهذا المشروع وتم الاتفاق بينه وبين اللجنة الصهيونية في لندن على أن لا تمنح فلسطين استقلالها السياسي قبل أن يدخل اليها عدد من اليهود لانهم فيها آنذاك قلة ضئيلة ضعيفة لا تتعدى ٤ ٪ من السكان. وبعد سلسلة من مداخلات بريطانيا مع فرنسا وافقت فرنسا على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين وبعد مداولات وأخذ ورد حول مضمون النص الذي يمكن أن يشكل وعداً رسمياً من قبل الحكومة البريطانية وضع النص ـ أو « وعد بلفور » الذي أعلن في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ (٥٩).

ولم يتوقف الأمر على فرنسا وبريطانيا ومطامعها للحصول على فلسطين، فقد طالبت روسيا هي الأخرى بذلك، على أنها أقتنعت في النهاية بوضع فلسطين تحت اشراف دولي وبهذا الأقتراح أنحازت بريطانيا الى جانب روسيا واضطرت فرنسة الى الأذعان وبذلك خلقت المنطقة البنية على الخريطة. (٦٠)

وورد في الاتفاقية ايضاً استعداد الدولتين للاعتراف بـ « أستقلال » والقيام بحماية دولة عربية أو اتحاد فيدرالي في منطقة ا و ب وتكون لهما الافضلية ـ كل في منطقته ـ في أقامة المشاريع ومنح القروض وتقديم المستشارين بناء على طلب الحكومة العربية. وتعهدت انكلترا بالموافقة على استثمار مياه نهري دجلة والفرات بين المنطقتين أ و ب كما اتفق الطرفان على ان تكون الاسكندرونة وحيفا ميناءين مفتوحين امام تجارة فرنسا وانكلترا. وتقرر بموجب البندين السادس والسابع ان يقوم الانكليز ببناء خط حديدي من حيفا باتجاه بغداد ويقوم الفرنسيون ببناء خط مشابه من حلب بالاتجاه نفسه على ان لا يجري العمل في بناء سكة حديد بغداد الى الجنوب من الموصل ضمن المنطقة (أ) والى الشمال من سامراء ضمن المنطقة (ب). ونص البند الثامن من الاتفاقية على ضرورة الحفاظ على التعريفة الكمركية التركية على مدى عشرين عاماً شريطة ان لا يحق للجانبين القيام برفعها او تبديلها دون موافقة مسبقة من الجانب الآخر. واتفقت الدولتان في البند التاسع على عدم السماح لطرف ثالث بالاستحواذ على أي جزء من شبه الجزيرة العربية أو القيام ببناء قواعد في الجزيرة الواقعة على الجانب الشرقي من البحر الاحمر. وأخيراً نصت الاتفاقية في بندها العاشر على أن تجري المفاوضات مع العرب بشأن حدود الدولة (العربية) أو أتحاد الدول (العربية) بأسم الدولتين ونصت في بندها الحادي

عشر الأخير « على أن تقوم الدولتان معاً بوضع الضوابط على تصدير السلاح للمناطق العربية »(٦٠).

لقد كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو مثالاً صارخاً على مكر وخداع وجشع الدول الكبرى . وبقدر ما أنطوت عليه هذه الاتفاقية من جشع وقبح السياسة الاستعمارية وتلاعبها بمقدرات الشعب العربي ، لعبت دوراً خطيراً . في تدمير صورة المستقبل العربي الذي كافح من اجله العرب في الوحدة والأستقلال . فوحدة المشرق العربي كانت موجودة بكامل مقوماتها القومية والتاريخية ، وحافظت على بقائها رغم ما عانته في العهد العثماني ، ولم يكن أمام العرب الا أن ينتظروا نضوج الظرف والعمل على تنفيذ ما تصبو اليه أنفسهم وقد تبلورت آمالهم القومية وتصاعد نشاطهم ، كلما ادركوا طبيعة الاوضاع التي اخذت تحل في الدولة العثمانية ، والأخطار المحدقة بمستقبلهم جراء تكالب الدول الاستعمارية التي كثفت من نشاطها وخططها لتقسيم الممتلكات العثمانية . وضعوا لحماية مستقبلهم وضمانه قراراتهم موضع التنفيذ في الحرب العالمية الأولى وأنتفضوا لنيل الاستقلال وتحقيق وحدتهم .

غير ان هذه الأهداف لم تكن تتماشى بطبيعة الحال ومصالح الدول الاستعمارية في المنطقة ، اذ ان قيام دولة عربية واحدة في بقعة تعد من أخطر مناطق العالم من حيث اهميتها الستراتيجية والأقتصادية ، يعني ضرب المصالح الاستعمارية في الصميم وهذا ما كانت تؤكد عليه السياسة البريطانية منذ القرن التاسع عشر . كما أن وحدة الشعب العربي اصبحت تتناقض جذرياً والخطط الصهيونية الرامية الى اقامة الوطن الصهيوني في فلسطين ، فضلاً عن كون هذا الهدف يتعارض في الأساس وطموحات الدول الاستعمارية الرامية لفرض سيطرتها واحتلالها لهذه المنطقة وتوجيهها وفق ارادتها اطول فترة ممكنة من الزمن .

ان الخطورة لا تكمن فيما حققته هذه الاتفاقية في حينها من مكاسب أستعمارية حسب ، بل بما تركته من آثار مؤلمة وخطيرة في مستقبل الواقع العربي . اذ تحولت المنطقة الى أجزاء متناثرة تتناهبها الاطماع الاستعمارية وأصبح التمزق والقطرية ظاهرة موجودة بين أقطار الأمة الواحدة . كما كان من نتائج هذه الأتفاقية ان خلقت كياناً غريباً على الوطن لعربي ذلك هو الكيان الصهيوني في فلسطين كي يكون جسراً لعبور الامبريالية للمنطقة ويقوم بتنفيذ سياستها الرامية في الاساس الى تمزيق الوطن العربي الى كتل ومواقف متضاربة وبالتالي اخضاعه ونهب خيراته .

ولا تحتاج هذه الحقيقة الى تفصيل اذ ان وقتنا الحاضر لدليل واضح على ما تركته هذه الاتفاقية من آثار سيئة في واقع العرب وتطلعاتهم للمستقبل .

غير ان هذه الاتفاقية بقدر ما خلقت من نتائج سلبية ، خلقت بطبيعة الحال ، مواجهة عربية تصدت للمخططات الأستعمارية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وتمكنت من ان تقطع شوطاً جاداً في طريق الوحدة والاستقلال .

لقد ظلت الاتفاقية أمراً سرياً ولم يعرف بها العرب وفي مقدمتهم الشريف حسين الذي تزعم الثورة عام ١٩١٦ . ومع أن كلًا من السير مارك سايكس والمسيو جورج بيكو قد التقيا بالشريف حسين في مايس ١٩١٧ الا ان احداً منهما لم يكشف بصراحة عن نصوص هذه الاتفاقية بل عمدت الحكومة البريطانية الى تنفيذ أهم بنود هذه الاتفاقية التي لم يجف حبرها بعد والحرب مازالت قائمة . ونعني بذلك وعد بلفور الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ والذي بموجبه منحت بريطانيا اليهود حق تأسيس دولة صهيونية في أرض فلسطين العربية(٦٢) .

وعلى أية حال تمّ كشف الأتفاقية من قبل زعماء الثورة الروسية في تشرين الثاني ١٩١٧ ، وكان ذلك فضيحة لاغبار عليها بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ، الا أن كلتا الدولتين ـ وبالذات بريطانيا ـ تمكنت الى حد ما من تخفيف موجة السخط الصارمة التي أجتاحت المشرق العربي ، وذلك من خلال الأساليب الملتوية والوعود الغامضة التي تفننت في صياغتها والتي كانت توجهها للشريف حسين أو غيره من الزعماء العرب دون أدنى حياء . وقد أنطلت على البعض كما هي الحال بالنسبة للشريف حسين ، أذ أستمر على موقفه السابق ولم يعر أهتمامه لدعوة الصلح التي وجهها الاتراك بعد اكتشاف أمر الاتفاقية .. على ان الموقف الحرج والدقيق الذي أحاط بالعرب في تلك الفترة وصعوبة اتخاذ موقف حاسم بعد الشوط الطويل الذي قطعته الأحداث في المنطقة حال هو الآخر دون شك لأن تأخذ التطورات في المنطقة طريقاً كان للقوي شأنه في تحديد اتجاهاته(٦٣) .

هكذا تلاحقت الأحداث في المشرق العربي ، وبالرغم من فداحتها ، فأن العرب وفي مقدمتهم الشريف حسين كانوا يتوقعون حسم كل الخلافات بعد الحرب كما وعدت بذلك بريطانيا .. وهذا ما سعى العرب الى تحقيقه بعد انتهاء الحرب في مؤتمر الصلح الذي أنعقد في باريس عام ١٩١٩ لتصفية ما خلفته الحرب من مشاكل وأوضاع .

٥ ـ العرب ومؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ :

آ ـ عرض القضية العربية امام المؤتمر

ما ان وضعت الحرب العالمية الأولى اوزارها حتى شرعت الوفود الدولية تتجه صوب باريس حيث مقر انعقاد مؤتمر الصلح الذي تقرر عقده بداية عام ١٩١٩ لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب وقد مثل العرب في هذا المؤتمر الأمير فيصل الذي رشحه والده ممثلاً عن مملكة الحجاز التي دُعيت لحضور المؤتمر من قبل بريطانيا بصفتها حليفة ساهمت في الحرب .

لقد كان موقف الامير فيصل حرجاً للغاية سواء بالنسبة له أو للحلفاء اذ لم تكن هناك فكرة لدى فيصل عن مفهوم الحلفاء لمركز والده ، فقد اراده هؤلاء ان يكون ممثلاً عن مملكة الحجاز بينما اراد فيصل ان يكون ممثلاً عن مملكة الحجاز والبلاد العربية . وهنا ارتطم الوفد الحجازي بواقع السياسات الدولية خاصة بالنسبة لكل من انكلترا وفرنسا ومطامعهما في البلاد العربية ، ناهيك عن المشكلة الفلسطينية والأنتداب على البلاد العربية وهذا ما تمثل في نشاطات فيصل في باريس(٦٤) .

واجه فيصل منذ وصوله الأراضي الفرنسية في ٢٦ / ١١ / ١٩١٨ ، موقفاً فرنسياً مجافياً ، وأبلغ بأن الحكومة الفرنسية لا تستطيع ان تعده ذا صفة تمثيلية أو رسمية . وبعد جولة قصيرة في فرنسا توجه فيصل الى لندن للأجتماع بالمسؤولين البريطانيين قبل حضور المؤتمر وفي لندن تكشفت له ألاعيب السياسة الأستعمارية في بلاده . اذ كان النقاش على أشده بين (لويد جورج) رئيس الوزراء البريطاني و (كليمنصو) رئيس الوزراء الفرنسي بشأن غنائمهما في المشرق العربي ، التي تضمنتها أتفاقية سايكس ـ بيكو .(٦٥)

كما واجه فيصل التفافاً مكشوفاً من قبل المسؤولين البريطانيين والزعماء الصهاينة للتوقيع على اتفاقية تفسح المجال امام الأستيطان اليهودي في فلسطين . غير ان الأمير فيصل لم يكن يملك الصلاحية الا ما أمر به والده في الأصرار على الوعود البريطانية للعرب لذا فانه عالج الموقف بأسلوب لا يفتقر الى الفطنة . فجعل موافقته على استيطان اليهود في فلسطين مرتبطة بانجاز بريطانيا لعهودها التي قطعتها في أمر استقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين طبعاً . والحقيقة ان فيصل اتخذ الموقف

الأخير بهدف الحصول على دعم بريطانيا لموقفه في المؤتمر تجاه المطامع الفرنسية في بلاد الشام .(٣٦)

وعلى أية حال أنتقل فيصل الى باريس في ٩ كانون الثاني للمشاركة في المؤتمر رغم رفض الحكومة الفرنسية . وذلك بعد أن تدخلت الحكومة البريطانية في الأمر ، ومنح وفد الحجاز مقعدين بين الوفود المشاركة وكان فيصل قد رفع مذكرته الأولى للمؤتمر منذ ١ كانون الثاني ١٩١٩ عرف فيها الحضور بالبلاد العربية وبحدودها الجغرافية التي حددتها مراسلات والده مع السير هنري مكماهون ، وأكد على ان سكان المنطقة يشكلون شعباً متلاحم الانساب ولغته واحدة هي اللغة العربية ، وان طموحهم هو الوحدة وثقة والده من انتصار هذه الوحدة . ومع ان المذكرة تضمنت اشارة الى امكانية الأستعانة بالخبرة الأجنبية لاحدى الدول الكبرى لتطوير امكانيات بعض أجزاء الدولة العربية المنشودة الا أنها طالبت « أن تكون الحكومة عربية في المبدأ والروح » .

وفي اليوم التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٩ تقدم فيصل بمذكرة ثانية طالب فيها الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم في المنطقة المعروفة اليوم بالمشرق العربي ، وأبدى موافقته لمراعاة بعض الاعتبارات الخاصة بكل قطر عربي عند تشكيل الدولة العربية الموحدة بالشكل الذي يعني موافقته على فكرة الأتحاد الكونفدرالي بين أقطار المنطقة كمرحلة أولى قبل قيام الوحدة بين هذه الأقطار . واكد على ثقته بحرص الدول الكبرى على حقوق العرب ومصالحهم ، كما أرفق بالمذكرة نسخة من مبادىء الرئيس الأميركي « ولسن » التي أكد فيها على حرية الشعوب في تقرير مصيرها وكان هدفه من ذلك دعم موقفه في المذكرة ، والرغبة في الحصول على دعم الرئيس الاميركي الذي حضر المؤتمر بنفسه .

وفي اليوم السادس من شهر شباط تمكن فيصل شخصياً من عرض قضيته أمام مؤتمر الصلح في مقر وزارة الخارجية الفرنسية . وكان خطابه بمثابة توسيع للمذكرة السابقة . وبين ان اشتراك والده والعرب في الحرب لم يكن للحصول على منافع مادية خاصة .. وأنما لأن يفي الحلفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في السابق .

وقد بيّن فيصل رأيه بقضية الأنتداب وتطبيقه على البلاد العربية . وذلك في اجابته على استفسار الرئيس الأميركي الذي تضمن هذا الموضوع ، اذ قال فيصل أنه

جاء الى باريس ليطالب بأستقلال شعبه وبحقهم في أختيار مصيرهم .. وأنه « شخصياً كان يخشى تجزئة البلاد العربية . كان هدفه وحدة العرب وفي سبيل الوحدة حارب العرب ، وأي حل غير هذا الحل يمكن أن يعتبره العرب نوع من تقاسم الأسلاب بعد المعركة .. كان العرب يطالبون بالحرية ولا يرضون عنها بديلاً ، فقد كان العرب أمة قديمة متحضرة منظمة في زمن لم يكن فيه للدول الممثلة في هذه القاعة الآن من وجود . »(٣٧)

ب ـ الموقف الدولي من المطاليب العربية :

لقد أتضح منذ البداية أن محور المشكلة الذي تدور فيه القضية العربية هو مصير بلاد الشام (سوريا ، لبنان ، فلسطين) وعزم فرنسا على أحتلالها دون الأخذ بمطاليب العرب القومية . ولما اخذت المفاوضات بهذا الشأن تقود الى باب مسدود شرعت الدول الكبرى بالتفتيش عن وسائل أخرى لتسوية الأمر . فقد جرى عرض القضية في ١٣ شباط في مقر وزارة الخارجية من قبل الدول الكبرى ، وأستدعي الدكتور (هواردبلس) رئيس الكلية الأنجيلية في بيروت (الجامعة الاميركية في بيروت الآن) ليدلي برأيه حول القضية باعتباره أحد الشخصيات التي تتمتع بخبرة واسعة باوضاع سورية فضلاً عما يتمتع به من ثقة الأهلين . وقد أكد هذا على ضرورة أستجلاء موقف أهالي سورية أزاء مصيرهم كأفضل أسلوب لحل المشكلة وهو موضوع كان أقترحه الأمير فيصل بداية حضوره لمؤتمر الصلح وحاول الأجتماع بالرئيس ولسن حينها بهذا الشأن .(٦)

تم عقد أجتماع آخر للدول الكبرى في ٢٠ آذار ١٩١٩ غير أن هذا الاجتماع لم يتخمض عن نتيجة بسبب أطماع كل من فرنسا وانكلترا . وبعد أن فرغ صبر الرئيس ولسن وفي ساعة كان فيها شديد الامتعاض صرح بعدم اكتراث بلاده لأدعاءآت كل من فرنسا وبريطانيا لفرض سيطرتهم على سكان المنطقة دون رغبتهم وبيّن « أن المبدأ الجوهري الذي تلتزم به الولايات المتحدة هو موافقة الشعوب المحكومة » وبان الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه القضية هي الاطلاع على رغائب سكان هذه المناطق وعليه اقترح الرئيس ولسن « أختيار أفضل الناس من ذوي الخبرة والمؤهلات لتشكل منهم لجنة مختلطة تمثل الحلفاء تذهب الى سوريا وأذا حملتهم تحقيقاتهم على توسيع النطاق فالى ما وراء حدود سورية » . وقد حدد الرئيس ولسن صلاحيات هذه اللجنة .

بقى هذا المقترح الحل الوحيد لمواجهة القضية السورية بعد ان ظلت فرنسا تصر على أحتلال بلاد الشام . ولم تنفع المحاولات الرامية لتسوية الموقف قبل ارسال لجنة التحقيق الى سورية . وأستقر الأمر نهائياً على أعتماد قرارات اللجنة لتحديد مستقبل بلاد الشام .(٦٩)

جـ ـ الموقف العربي تجاه الأطماع الفرنسية والبريطانية :

ترك فيصل باريس الى سوريا دون أن يتوصل الى نتيجة بشأن مستقبل البلاد العربية وفي مقدمتها مستقبل بلاد الشام ، على أمل أن تعالج اللجنة المقترحة هذه الأمور بعد تقصيها حقيقة موقف سكان المنطقة تجاه مصيرهم ومستقبلهم السياسي ـ غير أن عودة فيصل الى سوريا شهدت تطورات جديدة على صعيد الموقف العربي حيال المخططات الاستعمارية وأهدافها في المنطقة . وبدت الأجواء السياسية في سوريا أكثر تحفزاً لمعرفة الموقف الصريح لكل من بريطانيا وفرنسا . وأصبح لزاماً على فيصل أن يعلم الناس بمجريات الأمور ، وقد أختار موقفاً حذراً ولم يبح بخيبة أماله ومخاوفه الا لنفر يسير من أعوانه بينما كان في أحاديثه العلنية يؤكد على الأمال المرتقبة التي ترتبط بقدوم لجنة التحقيق الدولية .(٧٠)

وعلى أية حال فأن بعض أبعاد الموقف البريطاني والفرنسي أصبحت واضحة لأثارة سخط العرب ودفعتهم لأستئناف النشاط القومي ضد بريطانيا وفرنسا هذه المرة . فقد تقدم جماعة من الزعماء العرب باقتراح لتشكيل مجلس وطني كواجهة للتصدي للمخططات الأستعمارية وكان مدبرو هذا الأقتراح أعضاء حزب حديث التكوين يسمى بحزب الأستقلال العربي ولم يكن سوى جمعية العربية الفتاة في لباس جديد . وقد حظيت بتأييد فيصل الذي حاول توجيهها وجهة دستورية (٧١) وتمكنت هذه الحركة من اجراء الأنتخابات في كامل سوريا بما فيها لبنان وفلسطين وشكلت في ضوء ذلك المجلس الذي سمي منذ عهدئذٍ بأسم المؤتمر السوري العام في دمشق في ٢ / ٧ / ١٩١٩ م وقد أجتمع هذا المؤتمر عدة أجتماعات لدراسة الموقف الجديد وخرج بمجموعة من القرارات التي تحدد الاهداف القومية فيما يتصل بسوريا وفلسطين والعراق وأقرت بأجماع لامثيل له . وقد جاءت هذه القرارات في عشر مواد نذكر أيجازها بما يأتي :

١ ـ الأعتراف باستقلال سوريا بما في ذلك فلسطين دولة ذات سيادة على راسها الأمير فيصل ملكاً والاعتراف باستقلال العراق .
٢ ـ الغاء أتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا وأنشاء دولة يهودية في فلسطين .
٣ ـ رفض الوصاية السياسية التي تضمنتها النظم الأنتدابية المقترحة وقبول المعونة الاجنبية لفترة محدودة على شرط أن لا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوحدة القومية .. وتفضل المعونة التي تقدمها أميركا فأن لم تتيسر فالمعونة البريطانية .
٤ ـ رفض المعونة الفرنسية في أي شكل جاءت .

أن أهمية هذه القرارات تكمن في كونها تعبيراً جازماً عن موقف العرب من قضايا الساعة يومئذٍ اذ كان المؤتمر مجلساً تمثيلياً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . وأن القرارات التي أمضيت فيه تعد ـ بأطمئنان ـ معبرة عن الآراء والعواطف التي كانت تسود الأكثرية .

كانت هذه هي الأوضاع التي سادت سوريا في تلك الفترة ، حينما وصلت لجنة التحقيق الدولية المعروفة بلجنة كنج ـ كرين .(٧١)

د ـ لجنة كنج ـ كرين :

كانت الدول الكبرى قد أتفقت على أن تعين كل دولة من جانبها عضوين يمثلانها في اللجنة التي اقترح أرسالها الى سوريا .

وأختار الرئيس ولسن الدكتور هنري كنج رئيس كلية أوبرك الأميركية والمستر تشارلس كرين الذي اهلته لتلك المهمة تجربته الواسعة واستقلاله في النظر. اما الحكومة البريطانية فقد عينت السير هنري مكماهون والقائد د. ج. هوغارث وهما من كبار المسؤولين البريطانيين في القاهرة اثناء الحرب العالمية الاولى . ولم تبد الحكومة الفرنسية ميلاً للمبادرة لاختيار ممثليها . وقد تخلت بريطانيا هي الاخرى فيما بعد عن مشاركتها في اللجنة فاقتصرت على العضوين الاميركيين ومن هنا جاءت تسميتها بلجنة كنج ـ كرين(٧٢) .

وصلت اللجنة الى سوريا في ١٠ حزيران ١٩١٩ وقد قامت بتحقيق وافٍ في معظم الولايات التي تشكل بلاد الشام حتى انتهت من أعداد التقرير وسلمته الى سكرتارية الولايات المتحدة في باريس في ٢٨ آب ١٩١٩ في حين رفعت نسخة منه الى الرئيس ولسن في فترة لاحقة .

عبرت اللجنة عن أيثارها نظام الأنتداب عن سوريا (ومن ضمنها فلسطين) والعراق على شرط ان يكون الأنتداب لمدة محدودة وأن يهدف الى أيصال البلاد الخاضعة له الى مرحلة الأستقلال بالسرعة التي تسمح بها الظروف وأوصت ان يعتبر العراق قطراً واحداً وان تظل لسوريا (من ضمنها فلسطين) وحدتها كذلك على أن يمنح لبنان الحكم الذاتي داخل اطار الوحدة السورية ، وان يكون للعراق أنتداب واحد ولسوريا وفلسطين أنتداب واحد وان يكون الحكم في كل منهما ملكياً دستورياً فيصبح فيصل ملكاً في سوريا وينتخب سلطان عربي آخر عن طريق الأستفتاء ليحكم العراق .

أما في مسألة أختيار الدولة المنتدبة فقد وجدت اللجنة أن اجماع الرأي في سورية يرفض الحماية التي تسمى باسم « انتداب » وأنه يميل بقوة الى « المعونة » على شرط أن تجيء من الولايات المتحدة ، فأن لم تتيسر فلتكن بريطانيا العظمى ولكن ليس من فرنسا بأية حال . وبعد أن أنتهى المندوبان من هذه المعلومات أوصيا بمفاتحة كل من أميركا وبريطانيا برغبة الأهالي كدولة منتدبة ووجدا أنهما لا يستطيعان التوصية بأنتداب فرنسي لان ذلك قد يؤدي الى حرب بين العرب والفرنسيين .

أما بشأن فلسطين فقد أوصيا بتحديد المطامع الصهيونية ، ذلك أنهما وجدا أن الصهاينة يتطلعون الى أنتزاع الملكية أنتزاعاً عملياً تاماً من أيدي غير اليهود وبأنواع مختلفة من ضروب الأحتيال ، وبيّنا ان مثل هذا العمل يُعد انتهاكاً بالغاً لحقوق السكان والمبادىء التي تنادى بها الحلفاء والرئيس ولسن ... ومن ثم فأنهما يجدان نفسيهما ملزمين ان يوصيا بان يختصر البرنامج الصهيوني . وأن تحدد الهجرة اليهودية وان تطرح فكرة جعل فلسطين دولة يهودية . (٧٣)

لقد كان من المتوقع أن يأخذ تقرير اللجنة طريقه الى المعنيين للعمل بمضمونه الا أنه أودع في زاوية أحد الأدراج وأغفلوا أمره ولم يعمل به حتى في واشنطن

نفسها . وقد مضى عليه قبل أن ينشر على الناس ثلاث سنوات خلقت بريطانيا وفرنسا في أثنائها « تسوية من لدنهما وفرضتاها فرضاً دون الأخذ بنصائح اللجنة . خصوصاً وأن الرئيس ولسن لم يطلع على التقرير بشكل وافٍ رغم معرفته بخلاصته . أذ ان الرئيس كان قد سافر في رحلة خطابية للفوز بالانتخابات تلك الرحلة التي أنتهت بمرضه الذي أقعده نهائياً عن العمل . فأحبطت مهمة اللجنة من خلال هذه الظروف .

والحقيقة أن هذا التقرير يعد وثيقة ذا أهمية بالغة بأعتبارها المصدر الوحيد الذي يمثل موقفاً نزيهاً موضوعياً للمشاعر السائدة بين العرب تلك الفترة ، وهو المحاولة الوحيدة التي بذلت نيابة عن مؤتمر الصلح للتعرف على الأماني القومية للعرب . ومما زاد في قيمته أنه تم على يد هيئة ليست لديها عموماً مطامح قومية تود الترويج لها فضلاً عمّا تمتع به الرجلان كنج وكرين من استقلال في الحكم ونفاذ البصيرة ورجاحة العقل في ادارة مهمتهما على الوجه الصحيح والمنصف .(٧٤)

٦ ـ مؤتمر سان ريمو ونظام الأنتداب :

أ ـ فرض الأنتدابات على أقطار المشرق العربي :

بينما كانت لجنة التحقيق تقوم باعمالها عمدت بريطانيا الى محاولة أخيرة لتسوية المشكلة . فدعا لويد جورج الأمير فيصل في آب ١٩١٩ لزيارة لندن بهدف اقناعه لقبول الأحتلال الفرنسي للبنان وسحب القوات البريطانية من هذه المنطقة ، كما كان جورج يهدف بهذه الدعوة الى وضع الأمير فيصل للتفاوض مع كليمنصو بهذا لشأن ، رغم أن بريطانيا كانت تدرك أن فرنسا كانت تخطط لاحتلال بلاد الشام وليس لبنان وحده . وبهذا الأسلوب أنما أرادت بريطانيا أن تتملص من التزاماتها تجاه العرب وتزكهم لوحدهم في مواجهة فرنسا . وعلى أية حال فأن فيصل أضطر في تشرين الثاني ١٩١٩ الى الاتفاق مبدئياً مع كليمنصو وبدا وكأن المشكلة قد سويت عند هذا الحد . هذا في الوقت الذي بدأت فيه القوات البريطانية تستعد للانسحاب من المنطقة ابتداءاً من الاسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩١٩ .(٧٥)

أثارت هذه التطورات سخط الرأي العام في سوريا ضد الحلفاء وأنتقد الزعماء السياسيون فيصل على الأتفاق الأخير رغم ما أحاطته من ضغوط . وعلى أية حال فأن

الهياج العام قاد مجدداً الى أنعقاد المؤتمر السوري في ٨ آذار ١٩٢٠ . وأصدر قراراً أعلن فيه أستقلال سوريا بما فيها فلسطين ولبنان دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل . وأجتمع الزعماء العراقيون وأصدروا قراراً مماثلاً عن العراق وأختاروا الأمير عبد الله ملكاً على العراق . وأضيف الى القرار بند يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل أطار الوحدة السورية وأن يعتمد كيان الحكومة في كل من العراق وسوريا على أساس اللامركزية . (٧٦)

لقد رفضت الحكومتان البريطانية والفرنسية قرار دمشق الأخير ، وعمدتا الى عقد أجتماع مبكر للمجلس الأعلى لدول الحلفاء ودعتا فيصل الى أوربا لمناقشة الموقف ، غير أن تلاحق الاحداث كما سيتضح حال دون ذلك وقاد الأمور باتجاه آخر . فقد أجتمع مؤتمر الحلفاء الأعلى في مدينة سان ريمو في أيطاليا في ١٩ نيسان ١٩٢٠ وحسم الموقف نهائياً وبما يتماشى وأهداف كل من فرنسا وبريطانيا في المشرق العربي . هذا وقد حضر المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وأيطاليا وممثلون عن اليابان وأستمر في أعماله حتى السادس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ .

كان الهدف الرئيس من المؤتمر وضع صيغة معاهدة (سيفر) معاهدة الصلح مع تركيا التي تم أعدادها مبدئياً في باريس . وقد انتهى المؤتمر من ذلك بعد ست جلسات عقدت بين ١٩ ـ ٢٤ نيسان . وبقدر ما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية ، كانت المادة ٩٤ من المعاهدة تنص على ما يأتي : « يوافق الطرفان المتعاقدان الساميان على ان تكون سوريا والعراق ، وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الجزء الأول (من ميثاق عصبة الأمم) بلدين مستقلين معترفاً بهما أعترافاً مؤقتاً على أن تتلقيا العون والمشورة في الأدارة من قبل دولة منتدبة الى أن يحين الوقت عندما تجد الدولتان أنهما تغنى عن مثل هذا العون والمشورة ... » . وعلى هذا الأساس وفي الخامس والعشرين تم توزيع الأنتداب على العراق وفلسطين وسوريا . وكانت هذه البلدان تقع تحت الأنتداب من فئة A . وكانت الدول المنتدبة التي « أختارتها الدول الحليفة الكبرى ، فرنسا على سوريا (بما في ذلك لبنان) وبريطانيا على العراق وفلسطين . (٧٧)

كان هذا النظام السياسي الجديد تطبيقاً لما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم التي تمت المصادقة عليها في ٢٨ نيسان ١٩١٩ والتي ضمن ما جاء فيها « أن رفاهية شعوب المستعمرات وتنمية مواردها تستلزمان رعاية الدول

المتقدمة التي ، أستناداً الى مواردها والى، خبرتها ، أو أستناداً الى موقعها الجغرافي ، تستطيع أن تتولى هذه المسؤولية على أتم وجه ، والتي تبدي أستعداداً لقبول تحمل هذه المسؤولية ، على أن تمارس هذه الدولة رعايتها بصفتها دولاً منتدبة من قبل عصبة الأمم ... »

أما الفقرة الرابعة التي تضمنتها المادة ٢٢ والتي تدخل في صميم المبادىء التي سار عليها مؤتمر سان ريمو فقد نصت على ما يأتي : « أن بعض الشعوب التي كانت فيما مضى تابعة للامبراطورية العثمانية قد بلغت في مرحلة من التقدم بحيث يمكن الأعتراف بها كبلدان مستقلة أعترافاً مؤقتاً على أن تتلقى العون والمشورة في المسائل الأدارية من قبل دولة منتدبة الى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه هذه الشعوب أن تستغني عن مثل هذا العون والمشورة ويجب أن تؤخذ رغائب هذه الشعوب بعين الاعتبار عند اختيار الدولة التي ستتولى الانتداب عليها .. »(٧٨)

ولا بد من الأشارة الى أن المؤتمر أضاف فقرة للانتداب البريطاني في فلسطين تنص على أن الأنتداب على فلسطين سيلتزم بتطبيق وعد بلفور .(٧٩)

أما الحدود بين مناطق الأنتداب فقد تم تخطيطها نهائياً عن طريق أتفاق عقدته حكومتا فرنسا وبريطانيا بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ . وعندما أقرت عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ قرار سان ريمو بتوزيع الأنتداب كان تخطيط الحدود الأقليمية قد سوي تماماً بين الدولتين المنتدبتين .(٨٠)

لقد تم البت في أمور البلاد العربية في المؤتمر دون حضور ممثلين عرب على الرغم من الوعد الصريح الذي أعطي لفيصل بأسم حكومتي بريطانيا وفرنسا بانه لا يمكن أتخاذ قرار نهائي الا بعد أجراء المشاورات معه . وقد جاء بعض أعوان الملك فيصل مثل رستم حيدر ونوري السعيد ونجيب شقير الى سان ريمو وأجروا أتصالات وحثوا على ضرورة الأخذ برغبات الأهلين في الدولة التي ستنتدب عليهم بعين الاعتبار ولكن حججهم لم تجد آذاناً صاغية ولم تؤد الى نتيجة ورفض أعضاء المؤتمر أن يعترفوا للمندوبين العرب باي صفة رسمية ولم يسمحوا لهم بعرض آرائهم رسمياً ، بينما كان للصهيونيين عملاء من ذوي الكلمة النافذة يحيطون بالوفد البريطاني .(٨١)

وجدير بالذكر أن الموقف الأميركي الذي علق عليه العرب آمالهم في عام ١٩١٩ كان بعيداً عن هذه التطورات . فقد نسيت الولايات المتحدة الاميركية مبدأ تقرير المصير ونسيت مثالياتها وأعترفت بالأنتداب على فلسطين عام (١٩٢٣) وعلى سوريا عام (١٩٢٤) وبما تجدر اليه الاشارة أيضاً أن الرئيس ولسن أصيب في خريف ١٩١٩ بشلل جزئي ونشب خلاف بينه وبين مجلس الشيوخ الأميركي الذي رفض تصديق معاهدة فرساي (الصلح مع المانيا) في ١٩ تشرين/الثاني ١٩١٩. بهذا أنسحبت الولايات المتحدة الأميركية عن مجلس الحلفاء الأعلى وأصبحت السياسة الأميركية الخارجية في حالة تجمد مما أتاح لبريطانيا وفرنسا تسوية قضايا بلاد العرب على هواهما فيما بعد . (٨٢)

ب ـ المواجهة العربية لقرارات سان ريمو

لقد كانت قرارات سان ريمو ترسيخاً للاتفاقات السرية التي عقدت آبان الحرب وتنسيقاً للمصالح الأستعمارية وتثبيتاً لواقع الأحتلال العسكري ، ونتيجة نهائية للمساومات التي بدأت بأنتهاء الحرب ، أما نظام الانتداب الجديد فلم يكن باعتراف (لويد جورج) نفسه سوى « بديل عن الاستعمار القديم » .

وعلى أية حال ما كاد المؤتمر ينقضي حتى بدأت العلاقات بين الفرنسيين والعرب تزداد سوءاً كنتيجة طبيعية لتطور الموقف ، وكرد فعل للأستهانة التي عبرت عنها سياسة الحلفاء على أحسن الوجوه في قرار المؤتمر الأخير .. فبدأت الصدامات تتلاحق بين القوات العربية والفرنسية حتى أتخذت طابع الواجهة الحقيقية في تموز ١٩٢٠ ، حينما وجه الجنرال (غورو) قائد لقوات الفرنسية في لبنان في ١٤ من نفس الشهر انذاره النهائي ، لفيصل ملك سوريا ، الذي تضمن خمسة شروط كان على العرب الأمتثال لها خلال أربعة أيام والا ستكون الحكومة الفرنسية مطلقة اليد في العمل . أما الشروط التي تضمنتها فهي :

١ ـ تسليم سكة حديد رياق ـ حلب الى السلطة العسكرية الفرنسية . وهذا سيجر في أثره أحتلال الفرنسيين لمدينة حلب ومحطات رياق وبعلبك وحمص وحماه .
٢ ـ الغاء التجنيد وتخفيض عدد الجيش العربي .
٣ ـ قبول الأنتداب الفرنسي قبولاً غير مشروط

٤ ـ تداول العملة التي فرضتها الأدارة الفرنسية .
٥ ـ معاقبة الأشخاص الذين عرفوا بالتورط في « الأعمال العدائية » ضد الفرنسيين . (٨٣)

والحقيقة أن نص الأنذار كان يخفي وراءه دوافع أخرى وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة . أذ أن الفرنسيين كانوا قد عقدوا العزم في أية حال أن يمدوا أحتلالهم العسكري ليشمل بقية سورية . وان ذلك البلاغ لم يكن سوى سعي تكتيكي لبلوغ تلك الغاية . وهذا ما حصل بالفعل بعد عدة أيام . حيث تقدمت القوات الفرنسية باتجاه دمشق وتمكنت في ٢٤ تموز ١٩٢٠ من التغلب على المقاومة العربية بفضل الأسلحة والأمكانيات العسكرية التي كانت تمتلكها القوات الفرنسية . وكانت المعركة الفاصلة التي حسمت الموقف وفتحت الباب الى دمشق هي معركة ميسلون حينما أصطدمت القوة العربية التي كان يقودها يوسف العظمة وزير الدفاع بالقوات الفرنسية الزاحفة عند ممر ميسلون . غير أن الوقفة البطولية للمقاومة العربية لم تفلح في أيقاف القوات الفرنسية ذات الأمكانيات الضخمة فأستشهد الكثير من المقاتلين العرب وفي بدايتهم يوسف العظمة . فسقطت بذلك الحكومة العربية في دمشق وغادر فيصل سوريا في ٢٨ تموز متجهاً الى أوربا بهدف مواصلة النشاط السياسي بشأن القضية العربية . (٨٤)

وفيما كانت المقاومة العربية تؤدي دورها في سوريا شهدت أقطار المشرق العربي الأخرى انتفاضات عربية مماثلة ضد السياسة الاستعمارية التي نفذتها فرنسا وبريطانيا في المنطقة . فقد اندلعت في القدس اضطرابات جراء الاوضاع التي كانت تخططها الصهيونية وبريطانيا . فيما كان الغليان الشعبي واضحاً في العراق وكان يمهد لثورة عارمة لم تقدر الحكومة البريطانية مداها وتأثيرها وهذا ما تمثل في ثورة العراق التحررية (ثورة العشرين) التي أندلعت في حزيران ١٩٢٠ . ولم تتوقف حتى كبدت بريطانيا الخسائر الفادحة بالمال والأرواح كما سيتضح فيما بعد .

ان الأحداث الخطيرة الأخيرة والخسائر الكبيرة الناجمة عنها ـ وبالذات ثورة العشرين ـ أضافة الى عزم بريطانيا على رسم مستقبل سياستها في الشرق الاوسط والسبل الكفيلة بدعمها . دفعت بالمستر تشرشل وزير المستعمرات الى عقد مؤتمر في القاهرة في آذار ١٩٢١ دعا فيه معظم المسؤولين البريطانيين في المنطقة العربية الى إتخاذ التدابير الكافية لدعم السياسة البريطانية ومصالحها فيها . وقد اتخذ المؤتمر في

١٢ آذار ١٩٢١ عدة قرارات كان لها أثرها في بعض التغييرات التي طرأت على طبيعة الأوضاع السياسية لبعض الاقطار العربية. اذ أقر المؤتمر تسليم أدارة العراق الى حكومة عربية وتعيين فيصل ملكاً عليها والدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية لإبرام معاهدة تحالف تحل محل الانتداب. وكان هذا القرار قد أتفق بصورة مبدئية في المباحثات التي جرت في لندن بين فيصل والمسؤولين البريطانيين بعد خروجه من دمشق في تموز ١٩٢٠.

كما وافق تشرشل على تشكيل ادارة عربية في المنطقة الكائنة شرق نهر الأردن (الاردن حالياً) ويتولى حكمها الأمير عبد الله. وقد تمت هذه الموافقة بعد الاجتماع الذي عقده تشرشل مع الأمير عبد الله في القدس في ٢٨ ـ ٣٠ آذار ١٩٢١. والحقيقة ان الموقف البريطاني الاخير بشأن شرقي الأردن جاء بمثابة أجراء لتلافي المشاكل والصدامات التي قد يسببها نشاط القوات العربية في هذه المنطقة التي كان يقودها الأمير عبد الله بعد أن عزم على أخذ الثأر لأخيه فيصل من القوات الفرنسية في سوريا. وعلى أية حال فان التسوية الأخيرة أظهرت للوجود كياناً عربياً آخر سمي بأمارة شرقي الأردن. (٨٥)

وعلى أية حال ـ وبالرغم من التطورات الأخيرة ـ فان الأحداث كانت تسير بالاتجاه العام الذي رسمته أتفاقية سايكس ـ بيكو. فأصبح العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الأنتداب البريطاني في حين واجهت سوريا الأنتداب الفرنسي. فكان هذا هو حال البلاد العربية وهي تنفض عنها غبار الأحداث المزدحمة لتواجه مرحلة جديدة من التطورات السياسية.

٣٧

تصريح بلفور :

منذ اواخر القرن التاسع عشر قام جماعة من اليهود أطلقوا على انفسهم اسم « صهيونيين » بحركة تدعو الى فتح ابواب فلسطين لليهود كي يهاجروا اليها وينشؤا فيها كياناً خاصاً بهم . وقد اتاحت ظروف الحرب العالمية الاولى للصهيونية الاعتراف باهدافها الاستعمارية تلك . اذا اثار اشتراك الدولة العثمانية في الحرب الاطماع الصهيونية في الحصول على وطن لليهود في فلسطين .

بدأت في شباط ١٩١٧ مفاوضات بين الحكومة البريطانية والزعماء الصهيونيين ، وبدعم من الولايات المتحدة الاميركية ، حصل الصهاينة في بريطانيا على (وعد بلفور) في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ .

لقد جاء الوعد في صيغة كتاب موجه من اللورد آرثر بلفور وزير خارجية بريطانيا الى البارون روتشيلد احد زعماء الحركة الصهيونية . واذناه نص الكتاب :

« يسرني جداً ان أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته ، التصريح الآتي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود القومية ، وقد عرض على الوزارة وأقرته : ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على ان يفهم جلياً ، انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق او الوضع السياسي ، الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى » .

ان التصريح الذي غدا الحجر الاساس الذي قام عليه الكيان الصهيوني يرجع الى ظروف عديدة منها انه محاولة لكسب يهود العالم نحو قضية الحلفاء ، أو لاثارة المتاعب امام المانيا ، او لضمان تأييد العناصر اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية او لعوامل تتعلق بمطامع بريطانيا العظمى الاستعمارية واعتقاد بعض سياسييها ان اقامة مجموعة يهودية في فلسطين تدين بوجودها لبريطانية ، سوف تؤلف قاعدة امينة مخلصة تساعد على حماية قناة السويس وتأمين الطريق الى الهند والشرق الاقصى . اوان قيام الثورة في روسيا وسقوط النظام القيصري (اذار ١٩١٧) شجع الحكومة البريطانية على الاعتقاد بانه يمكن التملص من الاتفاق المعقود بينها وبين حكومتي روسيا وفرنسا بشأن تدويل فلسطين لتحويلها الى محمية بريطانية بمساعدة النفوذ اليهودي العالمي ، او أن لعلاقات الدكتور حاييم وايزمن الناطق الرسمي بأسم الحركة الصهيونية انذاك الشخصية مع بلفور ولويد

جورج رئيس وزراء بريطانيا اثرمهم في اصدار التصريح . ولكن مهما كانت قوة الدوافع من مالية او سياسية او دينية او شخصية كما يذكر البعض ، فان ضرورات الستراتيجية البريطانية هي التي اقتضت العمل لصالح الحركة الصهيونية ، خاصة وان اهمية فلسطين كقاعدة وطيدة تحمي المصالح البريطانية في المنطقة ، اخذت تزداد مع تطور الحرب .

لقد تجاهل التصريح الشعب العربي في فلسطين الى حد انه وصف الـ (٩٣) بالمئة من سكان فلسطين بانهم « الطوائف غير اليهودية المقيمة الان في فلسطين » وهذا يدل على مقدار لؤم بريطانيا التي استمرت في تجاهل حقوق العرب وهم اهل البلاد الحقيقيين حتى ان جفريز وهو كاتب انكليزي عرف عنه قول الحقيقة علق على صدور تصريح بلفور قائلاً : « انه صدر بصورة غير قانونية ، وينحو الى غاية استبدادية . وقد صيغ صياغة مضللة ، وانه اكثر وثيقة مخزية وضعت حكومة بريطانية يدها عليها في حدود ماتعيه الذاكرة » .

لم يحاول احد من اعضاء الوزارة البريطانية الحيلولة دون اصدار التصريح سوى ادوين مونتاكيو واللورد كرزن . وكان مونتاكيو اليهودي يرى انه بريطاني أولاً واخيراً . وانه يعارض في ازدواجيه الولاء . اما كرزن فقد حذر زملاءه من ان عبارة (وطن قومي) تعني « دولة قومية » وان هذا الاتجاه ينطوي على مخاطر كبيرة وان فلسطين لاتستطيع استيعاب جميع يهود العالم . وان العرب لن يوافقوا على التخلي عن املاكهم . ولكن لويد جورج وبلفور استطاعا اقناع بقية اعضاء الوزارة .

وفي اليوم نفسه الذي صدر فيه التصريح بعثت وزارة الخارجية البريطانية الى ريجنالد وينكيت الذي اصبح مندوباً سامياً في مصر بعد هنري مكماهون برقية تنبئة بصدور التصريح وتطلب اليه ان لايمارس رقابة رقيقة على تعليقات الصحف حتى لايستثار غضب المشاعر العربية . ولكن الانباء سرعان ماوصلت حين نشرت جريدة المقطم المصرية في ٩ تشرين الثاني ١٩١٧ برقية من مراسلها في لندن نص التصريح ، الأمر الذي اثار في مصر والوطن العربي خوفاً وشكوكاً من اهدافه الحقيقية ، ذلك انهم رأوا فيه انكاراً لرغبات السكان في فلسطين ولحريتهم السياسية .

وازاء هذا الموقف ارسل الحسين للحكومة البريطانية مذكرة يطلب تعريفاً لمعنى الوعد ومداه ، وعهدت وزارة الخارجية الى هوكارث من المكتب العربي في القاهرة نقل رسالة من وزارة الخارجية الى الشريف حسين في جدة في اوائل كانون الثاني ١٩١٨ .

واهم ماجاء في الرسالة القول : « ان دول الحلفاء مصممة على ان تتاح للشعب العربي فرصة كاملة لاستعادة كيانه كأمةً في العالم ، وهذا لايتيسر تحقيقه الا باتحاد العرب انفسهم وان بريطانيا العظمى وحلفاءها سيتبعون سياسة ترمي الى تحقيق هذه الوحدة » . اما بشأن فلسطين فقد قالت الرسالة : « اننا مصممون ان لايخضع شعب لشعب آخر » . ولكن بسبب وجود اماكن مقدسة بالنسبة للمسلمين واليهود والمسيحيين « فلابد ان يكون هناك نظام خاص بهذه الاماكن يوافق عليه العالم » . واما بشأن اليهود فقد قالت الرسالة ان الحكومة البريطانية مصممة على ان لاتوضع عقبة في سبيل « عودة » اليهود الى فلسطين بقدر مايتفق ذلك مع حرية الاهالي الموجودين من الوجهتين الاقتصادية والسياسية » . وان زعماء الحركة اليهودية مصممون على انجاح الصهيونية بالصداقة والتعاون مع العرب .

ويذكر هوكارث انه برغم قبول الشريف حسين بايجاد ملجأ لليهود في فلسطين وتقديره قيمة التعاون العربي اليهودي ، الا انه لم يتنازل عن مطلب السيادة العربية . ويبدو كما يقول المؤرخ الاردني سليمان موسى ، ان الشريف حسين لم تكن لديه حتى ذلك الحين ، فكرة واضحة عن مطامع الصهيونيين في فلسطين او عن ابعاد تصريح بلفور ومدى جدية الحكومة البريطانية تجاه الموضوع كله . وفيما بعد . عندما اتضحت له حقيقة المطامع الصهيونية وجدية الحكومة البريطانية في دعم تلك المطامع . اعلن معارضته التامة وبلغ في تشدده اقصى حد ممكن .

نجحت الحكومة البريطانية في تبديد المعنى السياسي الذي انطوى عليه تصريح بلفور. وارسلت لجنة صهيونية في اذار ١٩١٨ برئاسة وايزمن تضم ممثلين عن صهيوني العالم وبها مراقبان رسميان من الحكومة البريطانية لدراسة الاوضاع في فلسطين وارساء الاسس لاقامة الوطن القومي اليهودي .

بعد ان نشرت تفاصيل اتفاقية سايكس – بيكو من قبل الحكومة الجديدة التي تسلمت زمام الحكم في روسيا ، اثر ثورة اكتوبر (تشرين الاول ١٩١٧) اخذ الاتحاديون يعرضون الصلح على الشريف حسين لكن الصهاينة وقفوا ضد الصلح خوفاً على مشاريعهم في فلسطين . ويذكر سليمان موسى ان الشريف حسين ، لم يفعل شيئاً واحداً وراء ظهر حلفائه الانكليز. وهذا يدل دلالة واضحة على انه سقط في خطأ التحالف مع الانكليز الذين تنكروا لعهودهم معه وعملوا لاقتسام الاقطار العربية في المشرق مع الفرنسيين وفي الوقت ذاته ، وضعوا الاسس لضياع فلسطين واقامة « الوطن القومي اليهودي» فيها فيما بعد ويعلق المؤرخ البريطاني ديزموند ستيورات على هذا الوضع بقوله : « انه بعد نشر

في مصر لمناهضة الاحتلال والموالين له . وازاء ذلك ازداد الارهاب وتفاقم حتى بلغ اشده خلال الحرب العالمية الاولى . وخلال هذه الفترة تغلغل النفوذ والنشاط الاجنبي في مصر . فتدفق الاجانب على مصر ، وكانوا يتمتعون بالامتيازات التي اصبحت مبعث استياء المصريين وحنقهم لانها تمنح الاجانب حق الاعفاء من بعض الضرائب . وحق حماية قناصلهم لهم ومحاكمة الاجنبي في المحاكم القنصلية . واستغل نفوذ الاجانب في الحياة الاقتصادية المصرية تبعا لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية . ويؤخذ من بيان لمصلحة الاحصاء المصرية ان الشركات الاجنبية التي تأسست في مصر بلغت قبيل الحرب اكثر من مئة وستين شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها في سنة ١٩١٣ ٢٥٧ر٢٣٢ر١١١ باونا استرلينياً . هذا فضلا عن البيوتات التجارية والمالية الاجنبية ، ومعنى هذا ان الاموال الاجنبية صارت تتحكم في حياة مصر الاقتصادية ، ووجد الدائنون والمرابون الاجانب في مصر مرتعا خصبا ، فوقع قسم كبير من اصحاب الاراضي تحت طائلة الدين ، واستمر اهمال الصناعة المحلية ، وساد الايحاء من بريطانيا ان مصر بلد زراعي وانه لامستقبل للصناعة فيها . وكان من ابعد التطورات الاجتماعية اثرا في مصر تزايد فئة الاثرياء والرأسماليين ، وكانت هذه الفئة تعرف باصحاب المصالح الحقيقية في مصر وتقوم ثروتها في الاساس على ملكية الارض والزراعة ، وتكشف احصائية تعود الى سنوات قريبة من الحرب العالمية الاولى عن ان (١٢٤١٤) شخصاً من اهل مصر البالغ عددهم حوالي اثنى عشر مليونا كانوا يملكون حوالي نصف اراضي مصر.

كما لم يتقدم المصريون تقدما ملموسا في سبيل التدرب على حكم انفسهم بانفسهم فقد كان زمام الامور بيد المستشارين الانكليز . اما التعليم الذي كان ينتظر منه الارتقاء بابناء البلاد ليؤهلهم لحكم بلادهم فقد تأخر في زمن الاحتلال . اذ لم يكن الهدف من التعليم خلال هذه الفترة الا تخريج كتبة لدوائر الحكومة . وتدنى عدد البعثات التعليمية حتى اصبح المبعوثون يعدون على الاصابع . وكان مستشار التعليم د نلوب Danlop لايعطف على المصريين وتقول مذكرة سرية كتبها احد المسؤولين للحكومة البريطانية في ١٩ نيسان ١٩١٩ « ليس الطالب المصري من مخلوقات الله ، بل من خلق د نلوب .. يتخرج الاف الشباب الصغار من المدارس فلا يجدون سبيلا الى الاستفادة من علمهم ... لقد علم محمد علي العدد الذي يفي بحاجات حكومته اما د نلوب فقد علم عددا يكفي لخلق ثورة » . وبينما كان التعليم في عصر اسماعيل مجانياً . صار في ظل الاحتلال مقابل رسوم . وتبين احصائية لعدد الطلبة في مصر سنة ١٩١٣ – ١٩١٤ ان ٩٩٨ر٧٤ طالبا اي (٧٠ر٥ ٪) من جملة بالغي سن التعليم ، كانوا محرومين من التعليم . وان المحرومات منه في تلك السنة كن ٩٩٤ر٩٣٢ اي (٩٣ر٥ ٪) من مجموع

بالغات سن التعليم . وهكذا كان على المصريين ان ينتظروا انتهاء الحرب العالمية الاولى ليبدأوا مرحلة جديدة من تاريخ نضالهم من اجل التحرر والاستقلال والتخلص من الاحتلال البريطاني قادها حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول .

ارتبطت نشأة حزب الوفد . بمحاولة الحركة الوطنية المصرية . الاستفادة من انتهاء الحرب العالمية الاولى وفوز الحلفاء وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ . فمنذ ١٣ تشرين الاول ١٩١٨ توجه وفد مصري مؤلف من سعد زغلول وعبدالعزيز فهمي وعلي شعراوي الى دار المندوب السامي البريطاني . لمقابلة ريجنالد وينكيت . وقد طالب سعد زغلول اثناء المقابلة بالغاء الاحكام العرفية . وان تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند . وطالب كذلك بالاستقلال التام لمصر . واكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وتلا ذلك ان تقدم الوفد الى الحكومة طالبا السفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . لكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب وفي ٨ اذار ١٩١٩ اعتقلت سعد زغلول وعددا من رفاقه منهم محمد محمود . واسماعيل صدقي وحمد الباسل . ونفوا في اليوم التالي الى جزيرة مالطة . فانفجرت الثورة .. وشعارها « الاستقلال التام او الموت الزؤام » وفي هذه الثورة اشترك الشعب العربي في مصر كله وتحققت الوحدة الوطنية . وبرز دور العمال والفلاحين . ورفعت المرأة المصرية الحجاب عن وجهها لتشارك اخاها الرجل في النضال من اجل التخلص من الحماية البريطانية .

تراجعت الحكومة البريطانية عن موقفها . وبعث المستر لويد جورج رئيس الوزارة كتاباً للورد كيرزون يوافق فيه على السماح للوفد المصري بالسفر . ويلح على ضرورة اعادة النظام . وعينت الحكومة البريطانية اللورد اللنبي مندوباً سامياً في مصر ليعيد الأمن والنظام اليها . فسعى اللنبي الى اطلاق سراح المنفيين . وفي ٧ نيسان ١٩١٩ اعلن قراره بالافراج عنهم واباحة السفر لمن يشاء . فابحر اعضاء الوفد من مصر يوم ١١ نيسان الى مالطة حيث صحبوا سعدا واصحابه الى باريس .

تألفت في ١٢ نيسان في القاهرة لجنة مركزية للوفد . لامداده بما يحتاج اليه ، ولجمع التبرعات له . وتألفت لجان أخرى في الاقاليم لجمع التبرعات له ، وأوعز سعد زغلول فيما بعد بتأليف « لجنة الوفد المركزية للسيدات » التي رأستها السيدة هدى شعراوي .

فوجىء الوفد في باريس باعتراف الرئيس الاميركي ولسن بالحماية البريطانية على مصر . فدب اليأس الى نفوس أعضاء الوفد ، وفي جلسة ٢٦ ايار ١٩١٩ التي عقدها الوفد

صرح عزيز ميرهي أحد الأعضاء بان مهمتهم قد انتهت ، وان الأمل في الاستقلال لم يعد له وجود . وشهد شهر تموز ١٩١٩ أول انشقاق في صفوف الوفد انتهى بفصل اسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر واستقالة علي حافظ رمضان . وقد روج الوفد ضد صدقي وأبو النصر تهمة انشاء اسرار الوفد . كما اتهمهما بالاتصال بالانكليز . الا ان سعد زغلول رأى مواصلة السعي من أجل الاستقلال ، ويبدو ان لقدوم لجنة ملنر Milner الى مصر في ٧ كانون الأول ١٩١٩ « للتحقيق في أسباب انتفاضة مصر ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي » أثر كبير في اجماع الصحف الوطنية على أن « سعد زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي انابه الشعب المصري عنه ، فالاولى باللجنة مفاوضته بالامر ، وقويت عزيمة الوفد عندما اعلنت اللجنة ، بان غرضها كذلك « هو التوفيق بين اماني المصريين وبين ما لبريطانيا من المصالح الخاصة في مصر » وقويت امال الوفد بتحقيق مطالبه عندما دعت لجنة ملنر الوفد الى لندن لاجراء محادثات معه بقصد الوصول الى اتفاق ، وكانت الدعوة ، كما يقول المؤرخ الفلسطيني محمود زايد ، بحد ذاتها مكسباً للوفد لانها كانت بمثابة اعتراف رسمي به كناطق بلسان المصريين .

اسفرت المفاوضات عن مشروع معاهدة رفضه الوفد ، وقدم مشروعاً رأى انه اساس صالح للمفاوضات ، فرفضته اللجنة ، ثم استؤنفت المفاوضات وانتهت بتقديم مشروع آخر لايختلف كثيرا عن المشروع الاول ، ورأى الوفد عرضه على الشعب حتى لايتأثر وحده بالرأي في مسألة تتعلق بمصير البلاد جميعاً ، ولم يرض المصريون عن المشروع ففشلت المفاوضات وقد اعلنت الحكومة البريطانية ، بعد فشل مفاوضاتها مع الوفد ، على لسان ملنر ، انها ترى انه اذا تقرر عقد معاهدة مع مصر ، فانها يجب ان تكون نتيجة مفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية . ورفع ملنر تقريره الى كيرزون وزير الخارجية البريطانية في كانون الاول ١٩٢٠ اشار فيه الى ضرورة النزول عند بعض رغبات المصريين بما لايتعارض مع المصالح البريطانية ، لذلك تألف الوفد الرسمي المصري برئاسة عدلي يكن رئيس الوزراء المصري ، ومن لندن بدأت المفاوضات بينه وبين كيرزون في تموز ١٩٢١ وانتهت في تشرين الثاني بمشروع معاهدة لم تكن افضل من مشروع ملنر ، رفضه عدلي ورجع الى مصر ليقدم استقالته في ٨ من كانون الثاني ١٩٢٠ وتريث السلطان فؤاد في قبول الاستقالة ، وفي اثناء ذلك اعتقل سعد زغلول زعيم الوفد وبعض صحبه ونفوا الى جزيرة سيشل في المحيط الهندي في ٢٩ كانون الثاني ، ورأى عدلي ان يتعجل قبول استقالته حتى لايتهم بان له يداً في اعتقال سعد ونفيه ولجأت البلاد الى الثورة ثانية ، فتألفت الجمعيات السرية للانتقام من الانكليز ومن يتعاون معهم واحجم رجال السياسة عن قبول

دخلت مصر باعلان تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ مرحلة جديدة من المفاوضات مع بريطانيا لحل المسائل المعلقة . ولم يكن هدف بريطانيا من ورائها الا ان تكسب اعترافا شرعيا بحقيقة مصالحها في مصر ، خاصة وانها كانت حريصة على الايتعرض وجودها لغضب المصريين يمكن ان ينتهي بثورة كثورة ١٩١٩ . ولقد مرت المفاوضات البريطانية المصرية بفترات من التعثر استمرت من ايلول ١٩٢٤ وحتى ٢٦ اب ١٩٣٦ حين انتهت بعقد معاهدة الصداقة والتحالف . وقد حققت المعاهدة الجديدة التي وقعها عن الجانب البريطاني السير مايلز لامبسون Miles Lampson المندوب السامي البريطاني وعن الجانب المصري مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد بعد سعد زغلول ورئيس الوزارة المصرية ، لبريطانيا كثيرا من مبادىء سياستها التقليدية التي تمسكت بها في وادي النيل ، فقد اعترفت مصر لاول مرة منذ (٥٤) عاما بالوجود البريطاني في ارضها اذ نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة على انه « من المتفق عليه ان اي تغيير في المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التي تنطوي عليها المواد ... » ، ومع ان المادة الاولى من المعاهدة نصت على انتهاء احتلال مصر عسكريا ، فان المعاهدة كرست الاحتلال من الناحيتين الفعلية والقانونية . ولم ينتظر المصريون ، الذين كانوا منذ بداية الاحتلال يطمحون الى نيل الحكم الذاتي على الاقل ، طويلاً ليروا ان الوضع ، فيما يتعلق بدور بريطانيا في مصر ، وبدور القصر في السياسة المصرية لم يعتبه اي تغيير يذكر . بل يمكن القول ان الوضع ازداد سوءا خاصة بعد وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ ، وضعف تأثير حزب الوفد بين صفوف الشعب المصري اثر توقيعه معاهدة ١٩٣٦ ومجيء فاروق الذي خلف اباه على الحكم وردت عنه اسوأ نواحي شخصيته وهي استهتاره بالشعب وجشعه للمال ، ودوره السياسي الذي يتميز بالعداء للوفد والحكم النيابي . وحين اعلنت الحرب العالمية الثانية ، دخلت مصر مرحلة جديدة في تاريخها كما سنرى

ثورة ١٩٢٠ في العراق :

اشرنا فيما سبق الى ان العراق ، اتخذ اهمية دولية خاصة في السياسة البريطانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد خططت بريطانيا لاحتلاله خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) . وخلال عهدي الاحتلال والانتداب عمق البريطانيون الروح العشائرية والطائفية وساروا على المبدأ الاستعماري التقليدي فرق تسد وكان على رأس الادارة المحتلة أرنولد ولسن حاكماً ملكياً (مدنياً) عاماً . وولسن هذا من ابناء مدرسة الهند

وثانيهما ان الوفد هو الذي توصل الى معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا . ويذكر طارق البشري في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ » ان للطريقة التي فرضت بها حكومة الوفد على القصر اثرها لافي تفاقم العداء بين الملك والوفد فقط ، ولكن في ادراك الملك لما يمكن ان ينجم من خطر شديد على نفوذه من جراء سياسة تؤيد بها بريطانيا الوفد ذي العداء التقليدي للملك . لذلك ماان قاربت الحرب على الانتهاء حتى بادر الملك الى اقالة وزارة النحاس في ٨ تشرين الاول ١٩٤٤ . ومنذ ذلك الوقت اعتمد الملك في حكمه على احزاب الاقلية المعبرة عن مصالح كبار الرأسماليين وملاك الارض فكلف احمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف وزارة تمثل فيها كافة احزاب الاقلية السعديون والاحرار الدستوريون والكتلة والحزب الوطني ، على ان يحل البرلمان الوفدي وتجرى انتخابات جديدة . وكان الهدف من ذلك تكتيل القوى الرجعية استعداداً لفترة مابعد الحرب وتصدياً للحركة الوطنية المتوقعة .

لقد انطوت حادثة قبراير على اهانة للمصريين وجرح لكرامتهم . وظلت هذه الحادثة جرحاً في قلوب ضباط الجيش الذين اكدوا بانها كانت عاملا اساسياً في تكوين تنظيم الضباط الاحرار . وكانت الفترة مابين ١٩٤٥ وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ فترة تنظيم وتجنيد للاحرار من الضباط الذين وجدوا في البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر طاقة محركة هائلة النشاط . واخذ هؤلاء الضباط يوزعون المنشورات لنشر افكارهم وحفز همم الاخرين . وجاء في احدها : « ان هيئة الضباط الاحرار تطالب بان تكون مهمة الجيش هي تحقيق استقلال البلاد ، ولانقبل ان يستعمل الجيش للقضاء على الحركات الوطنية » .

كان الوطنيون المصريون ينتظرون من بريطانيا ان تعيد النظر في معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها قد استنفذت اغراضها . وفي ٢٣ ايلول ١٩٤٥ اصدر مجلس الوزراء المصري بيانا اشار فيه الى ان حقوق مصر الوطنية كما اجمع عليها رأي الامة واعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية عن مصر وتحقيق وحدة مصر والسودان غير ان الحكومة البريطانية ردت على المذكرة بقولها ان المباديء الاساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سليمة في جوهرها . ولم يكد يذاع هذا الرد حتى عمت المظاهرات البلاد واستمرت منذ ٩ شباط وحتى ٢١ من الشهر ذاته ، وذهب ضحيتها ٣٣ قتيلاً من المتظاهرين .

حاولت بريطانيا انتهاج اسلوب الترضية ، فسحبت سفيرها لامبسون وأجلت قواتها عن قلعة القاهرة وسلمتها للجيش المصري ثم دخلت في مفاوضات مع حكومة اسماعيل

صدقي لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ انتهت الى عقد اتفاق صدقي – بيفن في ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٦ نص على قيام تحالف عسكري بين مصر وبريطانيا ، وان يتعهد الطرفان بالا يشتركا في اي حلف موجه ضد احدهما . وتعهدت بريطانيا بالجلاء عن مصر في موعد اقصاه الاول من ايلول ١٩٤٩ .

واجه الاتفاق معارضة شديدة اضطرت على اثرها وزارة صدقي الى الاستقالة . وقد تشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود فهمي النقراشي التي واجهت ظروف الحرب العربية الفلسطينية في سنة ١٩٤٨ ومساهمة الجيش المصري في هذه الحرب ، وهو مزود باسلحة غير صالحة للقتال . وازاء فشل النقراشي ، تشكلت وزارة جديدة برئاسة حسين سري التي اجرت انتخابات جديدة فاز حزب الوفد بالاغلبية فيها . مما اهله لتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في كانون الثاني ١٩٥٠

اقدمت حكومة الوفد على الغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد وذلك في ٦ تشرين الاول ١٩٥١ . كما اعلنت قيام وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . وقد رافق الغاء المعاهدة واعلان الوحدة تنام في النشاط الوطني خاصة بعد ان قدمت بريطانيا مذكرة الى الحكومة المصرية عارضت فيها الغاء المعاهدة وحملت الحكومة المصرية مسؤولية ما قد يترتب على ذلك من احداث اواضرار في الارواح والممتلكات البريطانية. وفي هذه الاثناء احتدمت « معركة القتال » ضد الجنود البريطانيين وبلغت اوجها في كانون الثاني ١٩٥٢ عندما هاجم الفدائيون المصريون في وضح النهار حامية التل الكبير ونسفوا مخزنا للذخيرة . وقد وجد الملك فاروق ان هذه التطورات الجديدة تشكل تهديداً خطيرا لمركزه ، فاخذ يعمل على التخلص من الوفد . وكانت مؤامرة حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ احدى الاساليب التي استخدمت لتحقيق هدف الملك . فبعد سقوط ما يزيد عن سبعين قتيلا ومئة جريح في صدام مع القوات البريطانية ، خرجت مظاهرات كبيرة في ٢٦ كانون الثاني . ولم يكد النهار ينتصف حتى اخذت السنة النيران تمتد الى مباني القاهرة واحداً بعد الاخر . وكان ينتظران يهرع الجيش والشرطة الى التدخل ، لكن مضت ساعات قبل ان تصدر الاوامر من الملك بالتدخل ، لذلك فقد اتهم الملك بانه كان وراء تدبير حادثة الحريق وبالتواطؤ مع الانكليز .

حاولت الحكومة معالجة الوضع ، فاعلنت الاحكام العرفية وفرضت حظرا على التجول في القاهرة ، وقررت تعطيل الدراسة ، لكنها فشلت في السيطرة على الامر ، وقد استفاد الملك فاروق من ذلك فاقصى حكومة الوفد عن الحكم . وتميزت الفترة التي

اعقبت سقوط حكومة الوفد بازدياد تردي الاوضاع في مصر وتصاعد اضطهاد الحركة الوطنية ، وتجاه ذلك كله قرر الضباط الاحرار ان يأخذوا زمام المبادرة بيدهم . وفي صبيحة يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ استمع المصريون الى اول بيانات الثورة من الاذاعة المصرية. وقد جاء في البيان ان مصر « اجتازت فترة عصيبة في تاريخها من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش . وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، واما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتامر الخونة على الجيش ، وتولى امره اما جاهل او فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا ، وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وخلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب ...ان الجيش اليوم كله اصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من اية غاية » .

وفي ٢٦ تموز ١٩٥٢ انذر الضباط الاحرار الملك فاروق بضرورة التنازل عن العرش ومغادرة الاراضي المصرية . ولم يكد ينتصف نهار يوم ٢٦ تموز حتى وقع الملك وثيقة التنازل لابنه الامير احمد فؤاد ، وفي الساعة السادسة من اليوم ذاته غادر مصر الى ايطاليا . وفي ١٠ كانون الاول ١٩٥٢ اعلن محمد نجيب الغاء دستور ١٩٢٣ وتولى حكومة انتقالية للسلطة . وفي ٢٢ من الشهر ذاته صدر مرسوم ينص على محاكمة المسؤولين عن استغلال النفوذ وفساد الحكم . واجريت محاكمة عدد من المتهمين . وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ صدر قانون بحل الاحزاب السياسية . وفي العاشر من الشهر التالي اعلن الدستور المؤقت ، ونص على تولي مجلس الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء مهمة الحكم . وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته ، اعلنت الثورة قيام « هيئة التحرير » لتحل محل الاحزاب المنحلة وكان من اهداف هذه المنظمة اجلاء القوات البريطانية واقامة نظام اجتماعي يكفل حماية المواطن من البطالة والمرض والشيخوخة . ونظام اقتصادي يكفل توزيع الثروات بشكل عادل ونظام سياسي يكفل المساواة امام القانون . وفي ٢٧ نيسان ١٩٥٤ بدأت المفاوضات المصرية – البريطانية التي انتهت حين وقع الطرفان يوم ٩ تشرين الاول ١٩٥٤ معاهدة نصت على جلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاق . وقد اقرت الحكومتان في هذه المعاهدة ان قناة السويس طريق يأتي له اهميته الدولية ولذلك فانهما يعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة فيها والموقعة في استانبول سنة ١٨٨١ . كما احتفظت بريطانيا . بحق الحصول على بعض التسهيلات العسكرية من مصر في حالة

يشرع مجموم مسلح من دولة من التخريج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر نيسان ١٩٥٠ او على تركيا . وقد تم جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن مصر في ١٣ حزيران ١٩٥٦ .

اخذت حكومة الثورة بعد توقيع المعاهدة مع بريطانيا تستعد لمواجهة معركة البناء الداخلي فمنذ اعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣ واسناد رئاستها الى اللواء محمد نجيب ، جرت سلسلة من التطورات والأزمات ، كان من ابرزها تنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ وتولي جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء . وكان محمد نجيب يدرك منذ البداية حقيقة الدور الذي اراد رجال الثورة أن يسندوه اليه وهو أن يكون « واجهة » لهم. وقد أتضح ذلك منذ نجاحه في انتخابات مجلس ادارة نادي الضباط قبل الثورة ودعم الضباط الأحرار له ازاء منافسه الذي كان يحظى بتأييد الملك .

اتجه الرئيس جمال عبد الناصر لتعزيز الأستقلال الوطني لمصر وأخذ يركز على العمل في مجال الأنعتاق من دائرة النفوذ الغربي ، وتحرير مصر منه تحريراً تاماً خاصة بعد أن أتضح له بأن الغرب لن يتقدم الى مساعدة مصر الا بشروط وقيود . فأستطاع في مدى حوالي سنتين أن يتحرر من التزاماته نحو بريطانيا بموجب معاهدة الجلاء ١٩٥٤ وأن يستولي على المؤسسات والشركات الأجنبية في مصر . وقد لعبت مصر في عهده دوراً كبيراً في ارساء سياسة عدم الأنحياز في العالم الثالث . ونجحت مصر في كسر أحتكار السلاح حين عقدت صفقات أسلحة مع الدول الأشتراكية ، وهكذا أصبح في وسع مصر بناء جيش قوي تعتمد عليه في الذود عن أستقلالها وتحقيق الأهداف القومية .

لقد أثارت السياسة العربية القومية لمصر ووقوفها الى جانب الحركات التحررية الوطنية في العالم وتبنيها سياسة الحياد وعدم الأنحياز ومقاومة الأحلاف والتكتلات العسكرية الغربية ردود فعل عنيفة لدى الأوساط الأستعمارية وخاصة بريطانيا وفرنسا اللتين أشتركتا في شن العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ بالتعاون مع الكيان الصهيوني في أعقاب قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس بعد أن أتخذت القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية قراراً بسحب موافقتها على تمويل بناء السد العالي في مصر والضغط على البنك الدولي للأنشاء والتعمير بعدم المشاركة في هذا المشروع الحيوي لمصر.

قاوم الشعب العربي في مصر العدوان الثلاثي وأحبطه . وقد فشلت المحاولات التي استهدفت القضاء على نهج ثورة ٢٣ تموز القومي التقدمي وقد ألهب العدوان على مصر مشاعر الشعب العربي في كل مكان وكان الى جانب مصر في معركته تلك.. ومنذ ذلك الوقت بدأت المشاورات بين مصر وسوريا لأقامة الوحدة بينهما . وقد أنتهت تلك المشاورات في اول شباط ١٩٥٨ بقيام الجمهورية العربية المتحدة .

ثورة ١٩٥٤ في الجزائر :

فشل المستعمرون الفرنسيون في التوغل داخل الاراضي الجزائرية بسبب تنامي قوة حركة المقاومة . وكانت عناصر المقاومة تتخذ من الواحات المراكشية امثال توكليت وفجيج قواعد لها ، وكثيراً ما حاول المستعمرون التوغل عسكرياً داخل الصحراء ومقاومة القبائل العربية ، الا انهم كانوا يضطرون الى التراجع ، وكانت منطقة الجنوب الغربي الصحراوية من اكثر المناطق مقاومة للغزاة .

لم يتوقف الجزائريون عن النضال ، وفي مطلع القرن العشرين ، بدأ الوعي القومي العربي يتنامى بين الجزائريين وخاصة قبيل الحرب العالمية الاولى واثنائها . كما تعمقت روح النضال بين الشعب العربي هناك فصمم على الاستقلال وتحرير الارض . وترجع اول محاولة سياسية قام بها الجزائريون للمطالبة . بحقوقهم المشروعة الى سنة ١٩١٢ حين قدم اربعة من الشبان المثقفين عريضة الى الحكومة الفرنسية يطالبون فيها برفع القوانين الاستثنائية واعطاء الجزائريين حقوقهم / كما تزعم احد احفاد الامير عبد القادر الجزائري وهو الامير خالد محي الدين ، وكان ضابطا في الجيش تنظيما سياسيا عرف باسم (وحدة النواب الجزائريين). واصدر جريدة ناطقة بلسان هذا التنظيم ، وهي جريدة (الاقلام) . وكان برنامج الامير خالد تتضمن المناداة بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، وان يمثل الجزائريون في المجلس الوطن الفرنسي ، وتأسيس جامعة في الجزائر وتطبيق التعليم الالزامي . وبالرغم من الطابع الاصلاحي الذي تميز به البرنامج ، فان السلطات الفرنسية في الجزائر اتخذت اجراءات شديدة ضده ، منها ابعاد الامير خالد عن الجزائر فتلاشى اثر ذلك نشاط حركته تدريجياً منذ سنة ١٩٢٥ .

حاول بعض قادة الحركة الوطنية نقل نشاطهم الى داخل فرنسا فاسسوا فيها بعض التنظيمات السياسية كما اصدروا صحفاً وطنية . ولعل من ابرز هذه التنظيمات منظمة اطلق

امارة شرقي الاردن :

ارتبطت نشأة امارة شرق الاردن ، برغبة الاسرة الهاشمية في مقاومة السيطرة الفرنسية على سوريا وخاصة في اعقاب سقوط المملكة السورية المتحدة . فلم يمض على خروج فيصل من سوريا ، سوى بضعة اشهر حتى توجه الامير عبدالله بن الحسين من المدينة المنورة نحو معان في شرقي الاردن ، وكانت حينذاك تابعة اداريا لمملكة الحجاز ، على رأس قوة عسكرية مؤلفة من الفي مقاتل . وصل معان في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠ معلنا تصميمه على الزحف الى دمشق واعادة فيصل الى عرش سوريا ، وطلب من السوريين التضامن معه واعلان الثورة .

طلبت بريطانيا وفرنسا من الامير عبدالله العودة الى الحجاز بأسرع وقت ممكن ، وابلغته بريطانيا بانها لن تسمح بان تتحول احدى المناطق الخاضعة لنفوذها بموجب الانتداب ، الى قاعدة لمهاجمة حليفتها في سوريا . الا ان الامير عبدالله رفض الطلب البريطاني وأصر على انه يقيم في ارض حجازية . وساعده في ذلك حماس الاردنيين لقضية الاستقلال العربي وظهر ذلك من خلال عقد اجتماعات شعبية وارسال الوفود الى معان لدعوة الامير عبدالله والالحاح عليه بالتقدم نحو عمان .

وصل الامير عبدالله عمان في الثاني من اذار (١٩٢١) وقد استقبلته وفود من ارجاء شرقي الاردن ، معلنة الولاء له . لذلك اضطر تشرتشل وزير المستعمرات البريطاني الى دعوة الامير عبدالله الى لقاء في القدس وتم معه عقد اربعة اجتماعات في اواخر اذار ١٩٢١ حاول خلالها الامير عبدالله اقناع تشرشل بضرورة توحيد فلسطين وشرقي الاردن في دولة واحدة بزعامة امير عربي ، غير ان تشرتشل ابلغ الامير عبدالله ان بريطانيا لا يمكنها تغيير سياستها المعلنة تجاه فلسطين . وقد توصل الطرفان الى اتفاق كان بمثابة الاساس الذي قامت عليه امارة شرقي الاردن . ويتضمن هذا الاتفاق تأسيس حكومة عربية وطنية في شرقي الاردن برياسة الامير عبدالله تأخذ على عاتقها استكمال اجراءات الاستقلال التام . وقد تعهد الامير عبدالله بعدم استخدام شرقي الاردن كقاعدة لاي هجوم ضد سوريا او فلسطين . ووافق على ان تحتفظ بريطانيا بقاعدتين جويتين في عمان وزيزياء (الجيزة) وان تسترشد الحكومة الجديدة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان .

كانت شرق الاردن في ذلك الوقت الجزء الوحيد من سوريا الذي لم يكن خاضعاً لاحتلال قوة عسكرية اجنبية بشكل مباشر . وبالرغم من ان بريطانيا وضعته في اطار صك

رشيد طليع
رئيس الوزراء

١٩٢١

الانتداب ، الا انها لم تضم المنطقة الى ادارة فلسطين بل اكتفت بتعيين مستشارين سياسيين للمساعدة في تأسيس حكومات محلية للمقاطعات الثلاث التي كانت تتألف منها البلاد انذاك وهي حكومة اربد وحكومة السلط وحكومة الكرك . لذلك بدأ الامير عبد الله العمل بتوحيد المقاطعات الثلاث واختار مدينة عمان لتكون عاصمة لامارته وفي ١١ نيسان ١٩٢١ شكل اول مجلس للوزراء ، وعين رشيد طليع رئيساً لهذا المجلس الذي سماه مجلس المشاورين ومنحه لقب السكاتب الاداري ومن بين المشاورين ، اضافة الى رشيد طليع ، حسن الحكيم وامين التميمي وعادل ارسلان ونبيه العظمة ورشدي الصفدي وخير الدين الزركلي وسامي السراج وخالد الحكيم ومعظمهم من قادة حزب الاستقلال السوري ، الذين تركوا سوريا ، وطردوا منها على ايدي السلطات الفرنسية . وبعد ستة ايام من تاليف الحكومة الجديدة . زار السير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين مدينة عمان يرافقه السير وندهام ديد رالسكرتير العام لحكومة فلسطين واللورد ادوارد هنري والكولونيل لورنس ، من اجل المشاركة في تأسيس الادارة الجديدة . وقد عين المندوب السامي ، جوليوس ابرامسن Abramson رئيساً للممثلين البريطانيين . كما عين سبعة مستشارين سياسيين بريطانيين لمساعدة الامير والاشراف على سير الادارة الجديدة وفي آب ١٩٢١ قدم رشيد طليع استقالته ، كما اقيل عدد من الموظفين المنتسبين الى حزب الاستقلال وذلك في اعقاب توتر العلاقات بين شرقي الاردن وسلطات الانتداب الفرنسي في سوريا اثر محاولة اغتيال المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو في ٢٣ حزيران ١٩٢١ واتهام الاردن بتدبير المحاولة والطلب من الحكومة الاردنية تسليم المتهمين بالحادث ، الا ان الحكومة الاردنية رفضت الطلب . وقد عهد الى مظهر ارسلان بتأليف المجلس الوزاري الجديد الذي اطلق عليه « مجلس المستشارين » .

لقد كان للدولة الجديدة مقومات قليلة تبني نفسها عليها ، فالبلاد فقيرة ومتخلفة ، ومعظم افراد السكان من المزارعين او البدو الرحل ، واضطر الامير ان يقيم في الخيام على رابية ماركا فترة من الزمن ، ولم يكن هنالك طرق معبدة ولا ارصفة ولا شبكة مياه ، ولاكهرباء ولااتصالات هاتفية . وكان الفريق العامل مع الامير قليل الخبرة ، حتى ان مجلس المستشارين نفسه لم يكن يضم سوى اردني واحد في بدايته . وكانت معظم المساعدة البريطانية تصرف على تطوير القوة العسكرية التي انشئت لحفظ الامن في البلاد ، وعرفت تلك القوة باسم الجيش العربي ، وكان قائدها الكابتن بيك captain Peake ضابط بريطاني . وفي سنة ١٩٢٨ صار الجيش العربي مؤلفاً من (٨٥٩) فرداً منهم ٥٣٥ من اصل اردني والبقية سوريين وفلسطينيين . وكانت نفقات الجيش في بدايته تشكل

نسبة عالية من النفقات العامة وبنسبة تتراوح بين ٣٢ و٥١ بالمئة ويدل هذا الرقم في بلد فقير كالاردن على الاهمية البالغة التي كانت تعلقها بريطانيا على هذا الجيش في فترة تأسيس الامارة . وفي سنة ١٩٢٩ استحدثت قوة جديدة باسم « قوة حدود شرقي الاردن » وفي تشرين الثاني ١٩٣٠ تأسست قوة البادية ، وكانت بقيادة جون باجوت كلوب Clubb الملقب بـ (كلوب باشا) . وفي سنة ١٩٣٦ اصبح كلوب باشا قائدا للجيش الاردني .

وافقت عصبة الامم في ٢٣ ايلول ١٩٢٢ على مذكرة بريطانية تستثني شرقي الاردن من نصوص صك الانتداب على فلسطين . وهكذا تم الاعتراف الدولي بامارة شرقي الاردن . وتبع ذلك في ٢٥ ايار ١٩٢٣ اعتراف بريطانيا الرسمي باستقلال شرقي الاردن وقد نظمت العلاقة بين الطرفين بمعاهدة وقعت في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ، وتضمنت المعاهدة تعيين معتمد بريطاني في عمان ، يمثل حكومته وينوب عن المندوب السامي في فلسطين ، ويمثل حكومة شرقي الاردن في علاقاتها الخارجية . كما تضمنت نصوصاً اخرى خاصة بالشؤون المالية والعسكرية وامتيازات الاجانب ، وتقديم كافة التسهيلات لتحركات القوات البريطانية . الى غير ذلك من النصوص القاسية التي تكبل الامارة بالقيود والالتزامات . وفي ١٦ نيسان ١٩٢٨ صدر الدستور الاردني الذي تألف من (٧٢) مادة ، تتضمن النظام الاساسي للامارة ، وينص الدستور على ان السلطة التشريعية مخولة للامير عبد الله ولورثته الذكور من بعده ، يعاونه مجلسان احدهما تنفيذي مكون من خمسة اعضاء والآخر تشريعي مكون من ستة عشر عضواً ينتخبون على درجتين . وبالرغم من النصوص القاسية في المعاهدة الاردنية – البريطانية فقد صادق عليها المجلس التشريعي في ٤ حزيران ١٩٢٩ .

واجهت المعاهدة ، معارضة شديدة من القوى الوطنية الاردنية ففي ٥ تموز ١٩٢٨ اجتمع الوطنيون في مؤتمر عام انكروا فيه المعاهدة ووضعوا ميثاقاً وطنياً ، دعا البلاد الى التمسك به ، وخلاصته التمسك باستقلال الامارة ، كدولة عربية ذات سيادة . كما تقدموا بمذكرة احتجاج الى المندوب السامي البريطاني عند زيارته عمان في نهاية السنة ١٩٢٨ . وفي ١٠ نيسان ١٩٢٩ تأسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الذي ضم عناصر من المثقفين وزعماء العشائر لكن الامير عبد الله افسح المجال لقوى سياسية اخرى طغت على اهدافها مفاهيم ونزعات عشائرية اقطاعية منها حزب التضامن الاردني الذي اعلن عن نشاطه في اذار ١٩٣٣ وكان يؤكد على النظرة الاقليمية الاردنية وخاصة في مجال اشغال المناصب .

ومهما يكن من امر فقد توالت احتجاجات الوطنيين على المعاهدة . وحين دعت الحكومة الى اجراء الانتخابات قرروا مقاطعتها . وقد استفاد الوطنيون من احداث ثورة ١٩٣٦ في فلسطين لكي يشددوا في عدائهم للنفوذ البريطاني لذلك اعلنت وزارة المستعمرات البريطانية سنة ١٩٣٦ انها توافق على ان يكون للامير مجلس وزراء مسؤول امامه بدل مجلس المستشارين القائم . كما صرحت له بحق التمثيل القنصلي في بعض الاقطار العربية المجاورة وفي ١٩٣٩ الغيت من المعاهدة البنود التي تحول دون توسيع الجيش وتحديثه . كما عدل القانون الاساسي الاردني في الخامس من آب ١٩٣٩ وبما يضعف . الى حدما . من رقابة المعتمد البريطاني ويزيد في الوقت نفسه من صلاحيات الامير .

تأسست الوزارة الاردنية الجديدة في ٦ آب ١٩٣٩ برئاسة توفيق ابو الهدى وكان رئيساً للمجلس التنفيذي فأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية . وقد استمر في منصبه برغم العديد من التغييرات التي تناولت اعضاء وزارته حتى تشرين الأول ١٩٤٤ حين خلفه سمير الرفاعي . وفي ٢٥ ايار ١٩٤٦ اجتمع المجلس التشريعي الاردني . بعد عقد معاهدة الصداقة والتحالف الاردنية – البريطانية لسنة ١٩٤٦ والتي حلت محل معاهدة ١٩٢٨ لتتخذ قرار اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية . وفي اليوم ذاته توج الامير عبدالله في عمان ملكاً على الاردن باسم ملك المملكة الاردنية الهاشمية وعند ذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الاردن الحديث .

المملكة العربية السعودية :

اشرنا فيما سبق الى ان نجد كانت مركزاً لظهور حركة تجديدية عربية منذ اواخر القرن الثامن عشر عرفت بالحركة الوهابية . وقد ذكر بان هذه الحركة تستهدف العودة بالعرب والمسلمين الى الاسلام بصورته الاولى وطهارته ونقائه ووحدانيته بعد ان شابته الوان متعددة من الشرك . وقد استطاع مؤسس الحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣– ١٧٩٢) الاتفاق مع امير الدرعية محمد بن سعود سنة ١٧٤٤ للعمل في سبيل الدعوة واظهارها . وقد مثل هذا الاتفاق مرحلة فاصلة في حياة الدعوة وتحولها الى حركة دينية – سياسية . وكان بمثابة الاساس الذي قامت عليه الدولة السعودية الاولى التي اتسعت بعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب سنة ١٧٩٢ لتشمل الاحساء ومناطق كبيرة من الساحل

ـ الأردن خلال الحرب العالمية الثانية

ما أن اعلنت الحرب العالمية الثانية في الاول من ايلول ١٩٣٩ ، حتى سارع الأمير عبدالله الى وضع الامارة ، على الصعيدين المعنوي والعملي الى جانب الحلفاء وبالتحديد بريطانيا .(١٩٧) فكان بذلك الحاكم العربي الوحيد الذي قدم دعمه المطلق لبريطانيا خلال الحرب ، بوضعه الامارة وجيشها تحت التصرف البريطاني .(١٩٨)

في اليوم التالي لأعلان الحرب ، وضعت الحكومة الاردنية الامارة في حالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية . وفي ٣ أيلول أبرق الامير عبدالله الى جورج الخامس (ملك بريطانيا) يعلن الولاء والتأييد والاسناد لبريطانيا . وفي ١٦ ايلول اعلنت الامارة رسمياً الحرب على المانيا . والملاحظ ان الجيش الذي وضعه الامير تحت تصرف بريطانيا لم يكن بالمستوى الذي تعتمد عليه الاخيرة في حرب خارج الامارة وخاصة في اوربا ، اذ لم يزد عدد قواته القادرة على المساهمة في العمليات العسكرية عن ثلاثمائة وخمسين جندياً فقط . ومع هذا ، سعت بريطانيا الى تقوية قدراته العسكرية وزيادة قواته . وقد جاءت هذه البادرة بعد الزيارة التي قام بها كل من انتوني أيدن (وزير الخارجية البريطاني) والجنرال ويفل (قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط) الى عمان في ١٨ تشرين الاول ١٩٣٩ . ولكن بريطانيا فضلت في بادىء الامر استخدام جيش الامارة لحراسة منشآتها العسكرية في الامارة وفلسطين .(١٩٩)

وخلال النصف الاول من عام ١٩٤١ ، ساءت الاوضاع العسكرية البريطانية في الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية على نحو خاص ، وذلك بعد الانتصارات العسكرية التي حققتها قوات دول المحور في اوربا ، وتقدمها تجاه شرق البحر المتوسط ومصر . وساد اوساط الرأي العام والعديد من الوطنيين العرب ، الاقتناع القائل بأن بريطانيا خاسرة للحرب لامحالة . وكما سبق القول ، اصبحت سوريا ولبنان تحت سيطرة حكومة فيشي الفرنسية التي غدت علاقاتها مع الالمان تشكل خطراً معادياً بنظر الحلفاء . أما في العراق فقد قامت ثورة مايس التي اعلنت عن رغبتها في الاستقلال والتخلص من الهيمنة البريطانية ، ثم لجأ الامير عبد الاله (الوصي على عرش العراق) مع عدد من السياسيين العراقيين الى الاردن . وعلى اثر هذه التطورات المتلاحقة ، اعطت بريطانيا السماح للقوة العسكرية الاردنية للعمل خارج حدود الامارة .(٢٠٠)

وازاء ذلك، اعلن الأمير عبدالله موقفه الرسمي المندفع والمؤيد لبريطانيا، وبالأخص اظهاره التصلب والمناهضة الصريحة لثورة مايس في العراق. فقد وصف الأخيرة بـ «الفتنة الهدامة». وفي رسالة بعثها الى الجنرال ويلسون في ١٨ مايس ١٩٤١ طلب منه فيها أخماد وضرب هذه الثورة باسرع وقت ممكن.(٢٠١) في حين نالت هذه الثورة عطف الاوساط الشعبية والوطنية الاردنية، اذ اعلن المتظاهرون في عمان تعاطفهم القومي العربي لاسناد جيش العراق، بل رفعوا شعارات الاستنكار والتنديد بالاستعمار البريطاني وأسقاطه.(٢٠٢)

وعلاوة على هذا اعطى عبدالله موافقته على أرسال قوة البادية الاردنية التي قادها كلوب باشا، لمرافقة القوات البريطانية المكلفة باخماد ثورة العراق. ومن المفيد القول بأن قوة البادية هذه تغلبت عليها المشاعر القومية العربية، فأعلنت تمردها على الاوامر المتعلقة بالاشتراك في هذه الحملة وعلى أثر ذلك طال العقاب العديد من افرادها. وبالرغم من ذلك، اشتركت القوة الاردنية في احتلال مدينة الرطبة وحصار قاعدة الحبانية والقتال الذي دارت رحاه حول بغداد. اضافة الى قيامها بمهام حراسة السكك الحديدية على الطريق الممتد بين بغداد والموصل. ومن الملفت للنظر، ان هذه القوة بعد عودتها الى الامارة نالت ثناء ومكافأة وتكريم الامير عبدالله نفسه.(٢٠٣)

وعلى ما يبدو. فان عبدالله قصد من وراء ذلك الى تأييد الاسرة الملكية الهاشمية الحاكمة في البلدين، ثم كسب عطف بريطانيا الى جانبه، واظهار مكانة دولية له، علاوة على تعزيز طموحاته السياسية الخفية في العراق وسوريا.(٢٠٤) وقد تعزز طموح عبدالله هذا، بعد تمكن بريطانيا من اخماد ثورة العراق ثم توجهها ـ وكما سبق القول ـ للهجوم على سوريا بمعاونة وحدات عسكرية من حكومة فرنسا الحرة بموافقة الجنرال ديجول وتحت امرة الجنرال كاترو، تحت ذريعة اخذ الحيطة والحذر من أي هجوم المانى متوقع في منطقة «الشرق الاوسط».

لقد وجد عبدالله في حملة الحلفاء على سوريا ولبنان، فرصة مواتية لأظهار نواياه الدعائية أزاء طموحاته القديمة في سوريا، فاشترك فيها أيضاً بشكل ينمّ عن الحماس. ففي خطاب له امام قواته المشتركة بهذه المهمة، دعاهم مجاهرة الى «تحرير سوريا»، بل ذكّرهم بأن «ساعة وحدتها قد دنت». كما نجح باقناع العديد من رؤساء العشائر بالمساهمة فيها. وفي بداية هجوم القوات البريطانية

والفرنسية على سوريا في ٨ حزيران ١٩٤١ ، ساهمت القوة الاردنية المذكورة بعملية الاستطلاع لها ، اضافة الى مساهمتها في القتال الذي جرى في عدد من القرى والمدن السورية كتدمر ودير الزور . وهنا ، اتضحت الاتجاهات القومية ـ اذا جاز القول ـ لدى الامير عبدالله بأنها كانت ضبابية وغامضة ، في حالة المقارنة بين تصرفه أزاء ثورة مايس في العراق وبين اندفاعه وتعاونه مع الحلفاء تجاه السلطة الفيشية الفرنسية في سوريا .

ومن جهة اخرى ، فان مساعي عبدالله ، لأشراك قواته في الجبهة الاوربية ، خابت ولم تدخل في أعتبارات الحلفاء الحربية . ومع ذلك ، أوكلت بريطانيا لجيش الامارة مهمة حراسة طرق المواصلات وأنابيب النفط والمطارات في العراق وسوريا وفلسطين وسيناء وايران وحسب مقتضيات السياسة البريطانية وظروفها . وكان لهذه الخدمات التي قدمتها الامارة للحلفاء أثر في دفع بريطانيا الى توسيع تشكيلات القوة العسكرية الاردنية بالعدد والمعدات ـ حتى بلغ تعدادها في نهاية الحرب ما يقرب من ثمانية الاف ضابط ومجنّد . كما اثنت بريطانيا على مواقف الامير عبدالله هذه خلال الحرب ، وجعلتها موضع اهتمام من جانبها(٢٠٥) وانعكس ذلك بعدئذ ، بشكل او بآخر ، على احداث انعطاف جديد في تحديد علاقات بريطانيا بالأمارة .

ـ تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية وقيام النظام الملكي

أ ـ نهاية الانتداب وأعلان استقلال الأمارة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أعلنت بريطانيا أنها ستتعامل مع الظروف السياسية المستجدة ، بصيغة جديدة تأخذ بنظر الاعتبار توفير اسس تنموية اقتصادية لدول « الشرق الاوسط » وعلى قاعدة « التعاون المشترك » .(٢٠٦) وبالنسبة لعلاقتها بالامارة فأنها ، ومنذ اوائل عام ١٩٤٦ ، كانت قد صرحت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عن رغبتها بالاعتراف باستقلال امارة شرق الاردن . وبعد مدة وجيزة عقب هذا التصريح ، توصل الامير عبدالله في مباحثاته مع الحكومة البريطانية الى

صيغة « معاهدة تحالف » وقع عليها الطرفان بلندن في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ، وحددت مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين بعد الحرب .

فقد تمّ بموجب المعاهدة المذكورة ، الغاء الانتداب البريطاني على الامارة ، وأعتراف بريطانيا بهذه الامارة « كدولة مستقلة » وبالأمير عبدالله ملكاً عليها . كما نصت على اقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين . ورغم انها حصرت بالأمارة مسؤولية حفظ الامن الداخلي والدفاع عن نفسها ضد اي اعتداء خارجي ، الا انها اكدت على التشاور بين البلدين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر في مصالحهما المشتركة . اضافة الى تعهد بريطانيا بتقديم المعونات المالية للجيش الاردني ، مقابل شروط محدّدة ، كمطابقة التعبئة والتجهيزات والتدريب للمواصفات البريطانية ، كما أعطت لبريطانيا الحق بالبقاء في البلاد . واستخدام مواصلاتها ومرافقها الحيوية . هذا الى جانب الامتيازات الاقتصادية التي نالت فيها بريطانيا مكان الأولوية ، ثم اعتماد الاردن من جديد على الخبراء والموظفين الانكليز في الادارة المدنية . (٢٠٧)

وكما يبدو ، فانه رغم اعلان هذه المعاهدة الجديدة لاستقلال الامارة ، غير أنها بقيت تعتمد على بريطانيا بشكل كلي تقريباً ، ومعالم سيادتها ناقصة ، كما لم تبدل من أوضاعها ما يدل على معطيات جوهرية . (٢٠٨) وبالمقابل احدثت هذه المعاهدة تغييرات سياسية جديدة في الأمارة ، ففي ٢٥ آيار ١٩٤٦ اجتمع المجلس التشريعي الاردني واتخذ قرارات عديدة هي :

١ ـ اعلان الاردن حكومة مستقلة استقلالاً تاماً ذات حكم ملكي وراثي نيابي .
٢ ـ البيعة للأمير عبدالله ليكون ملكاً دستورياً بلقب « ملك المملكة الاردنية الهاشمية » .
٣ ـ اقرار تعديل القانون الاساسي (الدستور) على ضوء القرارين الأولين . (٢٠٩)

وقد تم بنفس اليوم المذكور تتويج الامير عبدالله ملكاً على الاردن . وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ أقر الدستور الاردني الجديد ، بحيث يتلاءم والحالة السياسية الجديدة هذه .

لم تنل المعاهدة ومثلها الدستور الجديد رضى وارتياح الأوساط الثقافية والشعبية الاردنية . كما انتقلت المعارضة لها ايضاً الى اروقة مجلس النواب الذي دعا بدوره الى

الحد من النفوذ والامتيازات البريطانية . كما نالت المعاهدة انتقاد البعض من الاقطار العربية التي اعتبرتها بمثابة غطاء لهيمنة بريطانيا العسكرية على الاردن .

وقد حاول الملك الجديد عبدالله البحث عن امكانية جديدة لدعم اوضاع المملكة الاقتصادية والمالية على وجه خاص . فتوجه الى العراق معلناً عن مشروع للاتحاد بين البلدين ، الاّ ان مشروعه هذا ، لاقى معارضة شديدة ، لاسيما من سوريا ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية ، فضلاً عن انه لم يلق استحسان وقبول بريطانيا نفسها . وقد عبرت هذه الاقطار العربية ايضاً عن عدم أرتياحها لطموحات الملك الجديد في مجال توسيع اتصالاته مع العراق وتركيا وغيرهما ، ثم لطروحاته التي لاينفكّ يرددها في كل فرصة يراها مناسبة لمشروعه الأتحادي الاقليمي العربي الذائع الصيت (سوريا الكبرى)(٣٠)

ب ـ المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٤٨ :

لقد اعلنت الحكومة الاردنية عن رغبتها بتعديل معاهدة ١٩٤٦ ، ليس لأنها واجهت معارضة وطنية قوية فحسب ، بل لأنها لم تؤهل الاردن للدخول في هيئة الأمم المتحدة كدولة مستقلة . كما جاءت ظروف مستجدة شجعت على ذلك منها تدهور الاوضاع السياسية في فلسطين وعزم بريطانيا على الأنسحاب منها في آب ١٩٤٨ . وبدا وكأن الاخيرة ، كانت راغبة بترتيب اوضاعها السياسية في الاردن وفلسطين قبيل هذا الانسحاب . وفي وقت كانت فيه داخلة بمفاوضات مع مصر والعراق لتعديل المعاهدات معهما . كل هذا ، على ما يبدو ، قد دفع الانكليز أخيراً ، لأن يقدموا على ابرام معاهدة جديدة مع الاردن في ١٥ آذار ١٩٤٨ .(٣١)

أشتملت هذه المعاهدة على سبع مواد اساسية ، وملحق لها يتضمن سبع مواد ايضاً . وتحددت مدتها بعشرين سنة قابلة للتجديد بعد انقضاء خمس عشرة سنة ابتداءً من وقت تنفيذها وباتفاق الطرفين المتعاقدين . وبدت في العديد من بنودها على غرار معاهدة ١٩٤٦ الملغاة بموجب هذا الاتفاق الجديد . ورغم انها انقصت ، الى حد ما ، من بعض الامتيازات البريطانية ، الا ان الجوانب المالية والعسكرية قد طغت عليها بصورة عامة . فبموجبها تعهدت بريطانيا بتقديم معونات مالية للاردن مقابل احتفاظها بالعديد من التسهيلات العسكرية لقواتها . كالاحتفاظ بحق

امتلاك قاعدتين جويتين في عمان والمفرق ، وتشكيل لجنة بريطانية ـ اردنية للدفاع المشترك . (٢١٢)

لقد كانت هذه المعاهدة ـ التي حددت علاقة بريطانيا بالاردن حتى عام ١٩٥٧ ـ شديدة الوطأة على الشعب الاردني ، حيث عبر عن سخطه وشجبه لها منذ ابرامها . كما نالت سخط ورفض الاوساط الوطنية العربية ، وخاصة في سوريا والعراق . وذلك لأنها ضمنت لبريطانيا السيطرة على الاردن وصيانة مواصلاتها ومواقعها العسكرية في العراق وقناة السويس ، وغدت في حينها عائقاً في طريق حركة التحرر العربية . (٢١٣)

جـ ـ الأردن والحرب العربية ـ الصهيونية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) :

ان مجريات الاحداث التي عكست سياسة الملك عبدالله تجاه القضية الفلسطينية ، تكشف بوضوح عن سلوكه الغامض أحياناً والمزدوج في بعض الأحيان . فهو لم يعارض مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ . كما كان قد أصرّ على تنفيذ الكتاب الابيض ـ الذي اصدرته بريطانيا عام ١٩٣٩ ـ بشكل يدعو الى اتحاد كبير ، يذيب اليهود في دولة تضم فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الاردن . وهذا لم يخرج عن نطاق مشروعه المعروف سوريا الكبرى .

وعندما اصدرت الامم المتحدة قرار التقسيم الاخير لفلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، غدا الملك عبدالله موزع الاهتمام بين مواقفه الرسمية المنسجمة مع المواقف العامة للدول العربية ، وبين نظرته في اتباع « سياسة واقعية » مرافقة لقناعته بضعف امكانات هذه الاقطار على خوض حرب فعلية تحسم في النهاية لصالحها . وربما كان هذا الاتجاه ، يعتلج في ذهن عبدالله منذ (أتفاقية أبو الهدى ـ بيڤن السرية) ، خلال التمهيد لعقد المعاهدة البريطانية ـ الاردنية عام ١٩٤٦ ، والتي قضت في أحد خطوطها العامة ، على عدم اجتياز القوة العسكرية الاردنية « الحدود اليهودية » في حالة نشوب قتال فعلي ودخول هذه القوة فلسطين ، وعلى قيام « تشاور بين بريطانيا والاردن » في حالة تحقق هذا الغرض . (٢١٤)

ومهما يكن من امر ، فأن الملك عبدالله بدا وكأنه كان يغتنم الفرصة الملائمة لكي يؤمن لنفسه الاستفادة لما ستؤول اليه مجريات الامور وتطوراتها

المتصاعدة .(٣٥) فقد حصر همّه واندفع بشكل ملحوظ لتولي قيادة الجيوش العربية التي كانت قد بدأت بممارسة فعالياتها العسكرية المعلنة بتحرير فلسطين بعد اعلان الحركة الصهيونية العالمية ، بشكل رسمي وبدعم من الدول الكبرى ، كيانها السياسي الجديد على أرض فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ . وفي الوقت ذاته ، كان عبدالله نهباً للشكوك والحذر من قادة تلك الجيوش ورؤساء دولها . علاوة على عدم انسجامه التام مع القيادات الفلسطينية ، وخاصة (جيش الانقاذ العربي) الذي تشكل بناءً على توصية من جامعة الدول العربية . واذا كان الجيش الاردني قد اظهر فعالية قتالية عالية في باديء الامر ، لاسيما في معركة القدس ، فأن هذه الامكانية لم تبرز الاّ بالشكل الذي حدّد لها من قبل عبدالله وقائد القوة الاردنية وقتئذٍ كلوب باشا ، اضافة الى التأثيرات والضغوط السياسية البريطانية .(٣٦)

لقد أستثمر الملك عبدالله في خاتمة المطاف الاوضاع المأساوية لايقاف القتال والتطورات التي اعقبته . فتعامل بمرونة واضحة مع الوسيط الدولي (الكونت برنادوت) الذي اغتيل من قبل العناصر الصهيونية . وفي كانون الاول ١٩٤٨ اعلن نفسه ملكاً على عموم فلسطين رداً على تشكيل الحكومة العربية في غزة . وفي ٣ نيسان ١٩٤٩ أبرم عبدالله اتفاقية الهدنة ، في وقت كانت لاتزال ترابط فيه هناك قطعات من القوة العسكرية الأردنية والعراقية .(٣٧)

د ـ الأوضاع السياسية في الأردن بعد نكبة فلسطين :

اتخذ الملك عبدالله بعد الهدنة موقفاً بدا في جوهره متعارضاً والأجماع العربي الرسمي والشعبي ، خاصة ازاء السلوكية المزدوجة التي أتبعها في باديء الامر ، من دعوته الى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الاقطار العربية ، ثم محاولاته الرامية الى ايجاد خيوط من الاتصال مع اليهود منذ خريف عام ١٩٤٩ . وهناك من يرى ان زيارته للندن وقتئذٍ ، كانت في فحواها لا تخرج عن أحد مساعيه الرامية الى تحقيق تفاهم وتسوية مع اليهود ، وفاتحة لتفاهمه مع الحكومة البريطانية على مسألة الحاق « القسم العربي من فلسطين » بالأردن .(٣٨)

وفضلاً عن ذلك ، فان سياسة عبدالله هذه ، جعلته على طرفي نقيض مع بقية اعضاء مجلس الجامعة العربية ، التي اعتبرت تصرفاته السياسية هذه خارجة عن رغبتها ، ووصل الامر بينه وبين الجامعة العربية ، الى حد اوشك ان يعرض نفسه

للطرد منها، بعد ان بذلت الاخيرة جهودها لثنيه عن عزمه بالسير على هذا المنوال. ثم اتخذت في نيسان ١٩٥٠ قراراً يقضي بعدم موافقتها على مسألة الضّم، والامتناع عن الاعتراف بالكيان الصهيوني الجديد او اجراء اية تسوية معه. (٢٢٩)

لم يعط عبدالله اذناً صاغية للمعارضة العربية الشديدة. فأخذ يستعد بشكل محكم لهذا الاجراء، والتمهيد لتطبيقه، سواء من خلال جولاته العديدة لمدن الضفة الغربية او من خلال خطاباته الغامضة والتلميحية لما سوف يقدم عليه بعدئذٍ. (٢٣٠)

وبالفعل قامت الحكومة الاردنية بتنفيذ هدفها بهذا الخصوص. ففي كانون الاول ١٩٤٩ اخذت بالشروع في الغاء الكمارك والجوازات بين الضفتين الشرقية والغربية من نهر الاردن، ثم توحيد الادارة والمرجع بينهما، ورافق ذلك، منح الجوازات الاردنية للفلسطينيين. وبعد أن حلت البرلمان، أجرت في ١١ نيسان ١٩٥٠ انتخابات جديدة لغرض تمثيل سكان القسم المنضم من فلسطين في المجلس الجديد. وفي ٢٤ نيسان من العام ذاته، اجتمع مجلسا البرلمان الجديد ـ الذي كان عدد النواب فيه بالتساوي أما الاعيان فمثله ستة من الفلسطينيين من مجموع عشرين عيناً ـ برئاسة توفيق أبو الهدى (رئيس الحكومة الاردنية)، وحضر الملك عبدالله بنفسه جلسة الأفتتاح. بعدها أعلن أبو الهدى، وبشكل رسمي، قرار توحيد ضفتي الاردن. واهم ما جاء في هذا القرار، اجتماع الضفتين « في دولة واحدة في المملكة الاردنية الهاشمية » على أساس « الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً. كما تضمن ايضاً الدعوة الى « تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية ». (٢٣١)

وفي ٢٧ نيسان ١٩٥٠ اعترفت بريطانيا بهذا الاجراء الذي اتخذته المملكة الاردنية، كما وعدت بسريان مفعول معاهدة ١٩٤٨ عليه. وفي الوقت ذاته اعترفت بالكيان الصهيوني الجديد على ارض فلسطين، وأرفقت اعترافها هذا، بشرط التوصل الى « تسوية » لمنطقة القدس وتعيين الحدود بين هذا الكيان وبين الأردن بشكل نهائي. (٢٣٢)

كان لأجراءات الضم هذه ، آثارها الخطيرة في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم التطورات السياسية في الاردن . فقد شكل الفلسطينيون - ومنهم اللاجئون - الأغلبية العددية من سكانه . كما أن احوالهم النفسية والمعيشية ، كانت من الامور الأساسية التي جعلتهم منقسمين بين مؤيد لهذا الضم وينظر اليه كأمر واقع ، وبين ناقم وساخط على الذين اوجدوه . فضلاً عن ذلك ، شكل الفلسطينيون نسبة أقوى وأوضح في الوعي السياسي والثقافي من سكان الضفة الشرقية . فأعطى هذا بعدئذ ، مردوداً خاصاً لنشاط الحركة الوطنية الاردنية والفلسطينية ، لاسيما في نطاق تشكيل التكتلات والأحزاب السياسية . (٢٢٣)

كما أثرت هذه الأجراءات المذكورة ، في سياسة الاردن الخارجية . فقد زادت بريطانيا من معونتها المالية السنوية للاردن الى حدود (٣,٥) مليون جنيه استرليني . (٢٢٤) ثم ابرم الاردن مع الولايات المتحدة الاميركية في آذار ١٩٥١ أتفاقاً للمعونة والمساعدات الأقتصادية والذي عرف في حينه بـ (مشروع النقطة الرابعة) . وفي الوقت ذاته اعلن الاردن عن نواياه للمشاركة في الحرب الكورية مع جيوش الامم المتحدة ، متخطياً بذلك النهج الحيادي الذي رجّحته ودعت اليه الاقطار العربية . (٢٢٥)

هـ - اغتيال الملك عبدالله :

لم تكن المسيرة السياسية الطويلة التي أمسك بزمامها الملك عبدالله خالية من المفاجآت الطارئة . ففي ٢٠ تموز ١٩٥١ ، وحينما كان يهمُّ بدخول المسجد الاقصى في القدس ، تعرض لحادث أغتيال أودى بحياته في الحال . أما الفاعل فقد أطلق الرصاص على نفسه فوراً بعد أحكام الطوق من حوله . وقد أعطت السلطات الاردنية لهذا الحادث صفة المؤامرة المدبرة ، حيث وجهت اتهامها الى فئة من الفلسطينيين أطلقت على نفسها (جمعية الجهاد المقدس) . وبعد التحقيق والمحاكمة ، نفذت هذه السلطات حكم الأعدام في أربعة من المتهمين ، بينهم الدكتور موسى الحسيني - ابن عم مفتي القدس محمد امين الحسيني - ونجا من الاعدام أثنان لغيابهما ، أحدهما هو العقيد عبدالله التل (حاكم القدس الأردني الاسبق) الذي كان قبل اغتيال الملك ، قد غادر الأردن لاجئاً الى القاهرة . (٢٢٦)

لقد أحدث اغتيال الملك عبدالله نوعاً من القلق في الاو
البريطانية، مثلما خلق ـ كما يقال ـ جواً من الفراغ السياسي المؤقت في
الأ أنه، من جهة أخرى، أعطى المجال للبعض من الشخصيات السياسية الملتـ
حول البلاط الملكي لأدارة دفة الحكم الى حين. ولكن سرعان ما أختير الامير
طلال بن عبدالله ملكاً على الاردن. وقد سار هذا على سياسة مغايرة لسياسة والده
عبدالله الى حد ما. وخاصة عند أقدامه على اصدار (دستور ١٩٥١) الذي اشتمل في
أهم مواده على تعديلات لبعض الاسس الديمقراطية، وتحديد مسؤوليات السلطة
التنفيذية أزاء السلطة التشريعية. أضافة الى اتجاهه في معارضة الخطط السياسية
البريطانية، لاسيما مشروع سوريا الكبرى، واتباعه سياسة اتسمت بالمرونة
والتقارب مع كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية. (٢٢٧)

غير أن الأمر لم يطل بالملك طلال، فاعتلال صحته العقلية وتدهورها ـ كما
هو مشاع في وقته ـ جعل الأسرة الهاشمية تحبّذ تنازله عن العرش لأبنه الحسين.
ومما يلفت النظر، أن الملك طلال كان قد نال حظوة شعبية في الاردن. لذا،
أعتبر تنازله عن العرش من قبل الغالبية الشعبية ـ التي خرجت متظاهرة تأييداً
له ـ مناورة انكليزية قد تم أعدادها بإتقان. بل قيل أن طلال «كان لديه العزم
والنية للقيام بإنقلاب» فأحبطه الانكليز. (٢٢٨) ومع ذلك، ففي ١١ آب ١٩٥١ غدا
الحسين بن طلال ملكاً على الاردن، ولما كان الأخير لا يزال قاصراً، فقد تولى
الحكم (مجلس وصاية) مكوّناً من ثلاثة اشخاص، الى أن جرى تتويجه في ٢ أيار
١٩٥٣ في ظل المراسيم الرسمية الدستورية. (٢٢٩)

الحركة الوطنية في الأردن
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

أ ـ طبيعة الأوضاع السياسية الأردنية في مطلع الخمسينات:

لقد شهد الاردن منذ تولي الملك حسين العرش فيه، نشاطاً ملحوظاً تمثّل في
المعارضة الشعبية والسياسية، سواء داخل الحكم أو خارجه. وظهر ذلك، على شكل
أزمات وزارية مزمنة وانتخابات برلمانية متكررة، وخاصة بسبب ضم الضفة

قاوم الشعب العربي في مصر العدوان الثلاثي وأحبطه . وقد فشلت المحاولات التي استهدفت القضاء على نهج ثورة ٢٣ تموز القومي التقدمي وقد ألهب العدوان على مصر مشاعر الشعب العربي في كل مكان وكان الى جانب مصر في معركته تلك.. ومنذ ذلك الوقت بدأت المشاورات بين مصر وسوريا لأقامة الوحدة بينهما . وقد أنتهت تلك المشاورات في اول شباط ١٩٥٨ بقيام الجمهورية العربية المتحدة .

ثورة ١٩٥٤ في الجزائر :

فشل المستعمرون الفرنسيون في التوغل داخل الاراضي الجزائرية بسبب تنامي قوة حركة المقاومة . وكانت عناصر المقاومة تتخذ من الواحات المراكشية امثال توكلينة وفجيج قواعد لها ، وكثيراً ما حاول المستعمرون التوغل عسكرياً داخل الصحراء ومقاومة القبائل العربية ، الا انهم كانوا يضطرون الى التراجع ، وكانت منطقة الجنوب الغربي الصحراوية من اكثر المناطق مقاومة للغزاة .

لم يتوقف الجزائريون عن النضال ، وفي مطلع القرن العشرين ، بدأ الوعي القومي العربي يتنامى بين الجزائريين وخاصة قبيل الحرب العالمية الاولى واثنائها . كما تعمقت روح النضال بين الشعب العربي هناك فصمم على الاستقلال وتحرير الارض . وترجع اول محاولة سياسية قام بها الجزائريون للمطالبة . بحقوقهم المشروعة الى سنة ١٩١٢ حين قدم اربعة من الشبان المثقفين عريضة الى الحكومة الفرنسية يطالبون فيها برفع القوانين الاستثنائية واعطاء الجزائريين حقوقهم / كما تزعم احد احفاد الامير عبد القادر الجزائري وهو الامير خالد محي الدين ، وكان ضابطا في الجيش تنظيما سياسيا عرف باسم (وحدة النواب الجزائريين). واصدر جريدة ناطقة بلسان هذا التنظيم ، وهي جريدة (الاقلام) . وكان برنامج الامير خالد تتضمن المناداة بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، وان يمثل الجزائريون في المجلس الوطن الفرنسي ، وتأسيس جامعة في الجزائر وتطبيق التعليم الالزامي . وبالرغم من الطابع الاصلاحي الذي تميز به البرنامج ، فان السلطات الفرنسية في الجزائر اتخذت اجراءات شديدة ضده ، منها ابعاد الامير خالد عن الجزائر فتلاشى اثر ذلك نشاط حركته تدريجياً منذ سنة ١٩٢٥ .

حاول بعض قادة الحركة الوطنية نقل نشاطهم الى داخل فرنسا فاسسوا فيها بعض التنظيمات السياسية كما اصدروا صحفاً وطنية . ولعل من ابرز هذه التنظيمات منظمة اطلق

عليها اسم نجم الشمال الافريقي التي تأسست سنة ١٩٢٦ وغايتها العمل في سبيل استقلال المغرب العربي كله لذلك ضمت اعضاء جزائريين ومغاربة ولم يصرح مؤسسوها بغايتهم هذه بل قالوا ان هدفهم هو العمل على النهوض بسكان المغرب العربي والدفاع عن مصالحهم الوطنية . وحين انكشف امرها قررت السلطات الفرنسية مطاردة اعضاءها ، فلجأ قادتها الى العمل السري فاصدروا سنة ١٩٣٠ جريدة (الامة) واخذوا يحرضون الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي على التمرد . وقد نجح مصالي الحاج ، وهو احد قادة المنظمة في الاستفادة من وصول حكومة الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا سنة ١٩٣٦ . فعاد الى الجزائر ليستأنف نشاطه الوطني فيها . وقد شهدت مدن الجزائر في هذه الفترة مظاهرات عارمة اتسمت بطابع العنف واسفرت عن وقوع العديد من الشهداء برصاص المستعمرين الفرنسيين . لذلك اسرعت الحكومة الفرنسية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧ الى حل منظمة نجم شمال افريقيا . الا ان مصالي الحاج استطاع ان يؤسس في ١١ آذار ١٩٣٧ حزباً جديداً باسم حزب الشعب الجزائري الذي حظي بتأييد واسع من الشعب العربي في الجزائر. وقد نظم الحزب مهرجانات شعبية في الجزائر العاصمة في ١٤ تموز ١٩٣٧ اكدت عروبة الجزائر . وقد اعتقلت السلطات الفرنسية مصالي الحاج وحكمت عليه بالسجن لمدة عامين . كما اعتقلت عدداً من رفاقه . وقد استفادت السلطات الفرنسية من فرصة الحرب العالمية الثانية للقضاء على الحركة الوطنية في الجزائر وقمع كل شكل من اشكالها وعندما هزمت فرنسا سنة ١٩٤٠ خضعت الجزائر لحكومة فيشي ، التي اتخذت موقفاً عدائياً من نضال الشعب العربي في الجزائر . وبعد ان أعاد الحلفاء سيطرتهم على الجزائر منذ الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٢ لم يطلقوا سراح قادة الحركة الوطنية الجزائرية رغماً عن ادعائهم بالوقوف الى جانب الشعوب في نضالها من اجل التحرر .

عمدت الحركة الوطنية الجزائرية الى تشكيل تنظيم سياسي باسم « جمعية اصدقاء البيان والحرية » في ١٤ آذار ١٩٤٤ . وقد ضم هذا التنظيم عناصر من حزب الشعب وجمعية العلماء الجزائريين التي يرجع تأسيسها الى سنة ١٩٣١ وكانت تستهدف الحفاظ على الشخصية العربية في الجزائر ازاء محاولة طمسها وتشويهها . وقد اهتمت الجمعية باللغة العربية وتاريخ الجزائر وتعرضت من جراء نضالها الثقافي الى اضطهاد شديد من لدن السلطات الفرنسية .

لقد نص برنامج جمعية اصدقاء البيان والحرية على الدعوة الى « اقامة جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي متحدة بجمهورية فرنسية متجددة » . وحين ادركت السلطات الفرنسية خطورة الدعم الذي حصلت عليه الجمعية اسرعت الى حلها . وفي اعقاب القرار

الذي صدر في فرنسا سنة ١٩٤٦ والمتعلق باجراء انتخابات جديدة والتمهيد لوضع دستور جديد . تأسس في الجزائر حزبان اولهما باسم : حزب الاتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس وهو من الزعماء الجزائريين الذين برزوا في العمل السياسي خلال الحرب . اما الحزب الثاني فكان باسم حزب انتصار الحريات الدمقراطية الذي اسسه مصالي الحاج والذي كان بمثابة واجهة لحزب الشعب الجزائري .

بدأت القيادات الوطنية الجزائرية تبحث عن اسلوب جديد في مواجهة الاستعمار الفرنسي خاصة بعد صدور دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في ١٠ تشرين الاول ١٩٤٦ وهو ينص على ان الجزائر جزء من فرنسا . لذلك تشكلت جبهة الدفاع عن الحرية من القوى الوطنية المتمثلة انذاك بحزب انتصار الحريات الدمقراطية وحزب الاتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري ، وجمعية العلماء الجزائريين وغيرهم . وفي الاجتماع الذي عقدته الجبهة في الجزائر العاصمة في اب ١٩٥١ تم الاتفاق على تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة . وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤ اعلنت الثورة . وكانت الهجمات التي وجهت ضد القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة في معظم انحاء البلاد بمثابة البيان الاول . ولم يمض وقت طويل حتى ازداد عدد الثوار وتشكل جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الجزائرية وهي التنظيم السياسي الذي اصبح يتولى الاشراف على العمل العسكري . وقد تضمن برنامج الجبهة العمل على ايجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديمقراطي اشتراكي مع احترام جميع الحريات الاساسية . ولم يغفل البرنامج استعداد الجزائر للدخول في مفاوضات مع فرنسا كتعبير عن رغبة الثوار في حقن الدماء وكسب الدول التي تساند القضية الجزائرية . وكان لتعاظم الثورة وانتشارها وقدرتها على كسب الشعب وجذب اهتمام الرأي العام العربي والدولي ، اثر كبير في العرض الذي تقدم به الجنرال ديكول في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٨ والذي سماه « سلام الشجعان » . وقد كرر ديكول في خطابه الذي القاه في ايلول ١٩٥٩ عرضه الذي يقوم على طرح ثلاثة حلول هي الاندماج مع فرنسا او الاستقلال التام او الاستقلال الذاتي مع الارتباط مع فرنسا . وفي حزيران ١٩٦٠ جرت مفاوضات غير رسمية بين حكومة ديكول وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية . وانتهت المفاوضات بالتوقيع على معاهدة ايفيان التي اتفق بموجبها على ايقاف اطلاق النار في الجزائر اعتباراً من ١٨ آذار ١٩٦٢ وباجراء استفتاء فيها . وفي الاول من تموز ١٩٦٢ جرى الاستفتاء واختار الجزائريون الاستقلال بـ ٥٩٧٥٥٨١ صوتاً بالموافقة في مقابل ١٦٥٣٤ بالرفض . وفي الثالث من تموز ولدت الجمهورية الجزائرية المستقلة بعد مائة واثنين وثلاثين سنة من الاحتلال .

لمناقشة العمل على استئناف النضال الوطني ، والدفاع عن حقوق الشعب ، ومحاربة الطائفية والقبلية . وبعد عدة اجتماعات تم تكوين المؤتمر في مدينة ام درمان في اليوم الثاني من عيد الاضحى المبارك سنة ١٩٣٦ . وقد انضم الى المؤتمر فور قيامه ألفان من المثقفين وخريجي المعاهد العالية . وقد حدد سكرتير المؤتمر اسماعيل الازهري اهداف المؤتمر بالسعي لرفع مستوى الحياة الاجتماعية ونشر التعليم والاشتراك مع الحكومة في مناقشة المسائل التي تهم البلاد ويمثل نشاط مؤتمر الخريجيين للسنوات التالية التي سبقت الحرب العالمية الثانية خصائص مرحلة معينة من مراحل الحركة الوطنية السودانية ، كما سنرى ، حيث اقتصر نشاط المؤتمر على المسائل ذات الطابع الاجتماعي والثقافي . وهذا ما جعل الادارة البريطانية في البداية ترحب به وتعده شكلاً مناسباً ، يتح لها اذا ماأحسنت استغلاله ، السيطرة على مثقفي ومتعلمي البلاد وربطهم بها ربطاً محكماً لكن ذلك لم يدم طويلاً ، اذ سرعان ما حدد الخريجون موقفهم من الاستعمار البريطاني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اذ انقسم اتباعه الى فريقين : احدهما يؤيد الاتحاد مع مصر . والاخر يؤيد الاستقلال التام .

ثورة ١٩٢٥ في سوريا :

اشرنا فيما سبق الى دخول القوات العربية دمشق في ٣٠ ايلول ١٩١٨ واعلان الحكومة العربية . وبعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس ذهب الامير فيصل اليه بهدف تمثيل العرب فيه . وفي ٦ شباط ١٩١٩ بدأ النظر في القضية العربية رسمياً في مبنى وزارة الخارجية لكن مندوبي الدول الكبرى المتنفذين في المؤتمر لم يعيروا خطابه اي اهتمام لانهم كانوا قد خططوا مستقبل المنطقة العربية وفق مصالحهم الاستعمارية . وقبل ان يغادر فيصل

فرنسا دون ان يتخذ مؤتمر الصلح قراراً حول مستقبل الاقطار العربية نصحته بريطانيا بضرورة التوصل الى تفاهم مع فرنسا . ويظهر ، كما تقول الدكتورة خيرية قاسمية ، ان فيصلاً كان يعرف جيداً انه قد فشل نهائياً ليس في تنفيذ سياسة والده في الاعتراف بمطالبه بل في ضمان الحد الادنى من الاستقلال لسوريا . فكان عليه ان يحاول مواجهة الحركة الوطنية التي وصلت ذروتها بانعقاد المؤتمر السوري العام في دمشق في ٦ – ٨ آذار ١٩٢٠ وفي هذا المؤتمر تم الاعلان عن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية وبضمنها فلسطين استقلالاً تاماً ومبايعة فيصل ملكاً ، مع رفض مزاعم الصهيونيين حول جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود او محل هجرة لهم كما قرروا تطبيق مبدأ اللامركزية الادارية ومراعاة

امالي اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة لبنان وانشاء حكومة مسؤولة امام المؤتمر السوري عُد بمثابة مجلس تأسيسي في الوقت نفسه ، واكد المؤتمر كذلك على استقلال العراق استقلالاً تاما على ان يكون بينه وبين سوريا اتحاد سياسي واقتصادي.

وحين انعقد مؤتمر سان ريمو ، حدد يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ لمناقشة القضية العربية ، وقد رفض الملك فيصل التجاوب مع دعوة بريطانيا لشرح موقفه قبل ان يأتيه ضمان من الدولتين ، انكلترا وفرنسا باستقلال سوريا ، وعدم فصل فلسطين عنها واتخاذها وطناً قومياً لليهود .. ولكن قرارات المؤتمر باعلان الانتداب الفرنسي على سوريا ، جاءت مخيبة لآمال العرب الذين لم يثوروا لكي يستبدلوا حاكماً اجنبياً بآخر ، لذلك ازداد التوتر وعمت سوريا سلسلة من الحوادث الدموية التي تطورت الى انتفاضات شعبية كما حدث في دمشق والقدس سنة ١٩٢٠ . كما اندلعت الثورة في لبنان . وقام الجنرال غورو القائد الاعلى للقوات الفرنسية في سوريا باتخاذ اجراءات عسكرية صارمة لقمع هذه الثورات ، فدمرت مدن مهمة منها انطاكية والقصير والقدموس وبانياس ، وارتكب الفرنسيون كثيراً من الفظائع . وسمح الفرنسيون بتكوين عصابات في لبنان لاثارة الاضطرابات وتأجيج الخلافات الطائفية في المنطقة الشرقية . واحتج فيصل لدى غورو بان « ادخال المنافرة بين طائفتين عاشوا دهوراً كالاخوان سيثير مشاكل جديدة ليس في مصلحة فرنسا اومن مصلحة السلم العام » وطلب وقف تسليح العصابات بالاسلحة الفرنسية واصبح فيصل بعد ذلك نقطة تجمع لكل القوى المعارضة لفرنسا في سوريا بما فيها لبنان لكن غورو اقنع بضرورة انهاء حكم فيصل واخضاع سوريا للسيطرة الفرنسية المباشرة . لذلك تسلم فيصل انذاراً في ١٤ تموز من الجنرال غورو يبدأ « بلفت نظر الامير فيصل الى تعكير صفو الامن وقيام الاضطرابات ويلقى تبعة ذلك على حكومة دمشق التي باتت تتخذ من فرنسا موقفاً عدائياً . وطلب غورو بضعة ضمانات تكفل سلامة القوات الفرنسية في سوريا واهمها وضع سكة حديد رياق – حلب تحت السيطرة الفرنسية ، والغاء التجنيد الاجباري وتسريح الجنود الى ان يُبلغ فيصل العدد الذي كان بتاريخ الاول من كانون المنصرم وقبول الانتداب الفرنسي وتأديب من اسماهم غورو « المسيئين » الى فرنسا اومن يشتبه بعدائهم لها .

ازاء ذلك انعقد المؤتمر السوري في ١٩ تموز واتخذ قراراً بالاجماع نص على اعتبار كل حكومة تقبل شروط الفرنسيين غير شرعية وازداد الحماس الشعبي في كل المدن العربية ، وفي ميسلون جرت معركة غير متكافئة بين القوات العربية والقوات الفرنسية في ٢٤ تموز ١٩٢٠ ولم تستغرق عملية الاشتباك التي شاركت فيها الطائرات الفرنسية والدبابات اكثر من ساعات ، ومع ذلك كانت الخسائر الفرنسية كبيرة اذ

زادت عن ١٥٠ قتيلاً ، ولكن الاصابات العربية كانت اكثر ومن بين الذين استشهدوا يوسف العظمة وزير الدفاع . ولم يبق امام الجيش الفرنسي مايحول دون احتلال دمشق في اليوم نفسه . اما فيصل فقد غادر دمشق يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ فعادت سوريا الى الحكم الاجنبي مرة اخرى .

قاوم الشعب العربي في سوريا الانتداب الفرنسي مقاومة عنيفة . ففي سنة ١٩٢١ حدثت ثورة عارمة اندلعت من دير الزور ، ولكن القوات الفرنسية استطاعت قمعها وفي سنة ١٩٢٢ حدثت ثورة في جبل الدروز ، ولكن الفرنسيين اخمدوها بيد ان تكبدوا خسائر كبيرة . وفي آب سنة ١٩٢٥ اندلعت ثورة وطنية تحريرية عارمة في سوريا . وكانت هذه الثورة قد بدأت في جبل حوران بقيادة سلطان باشا الاطرش وكان جبل حوران من اشد مناطق سوريا ارتباطاً بفكرة الثورة العربية ثم امتدت الثورة الى دمشق وبقية المدن . وقد كان من اسبابها تفاقم السخط الشعبي بعد قيام المندوب السامي الجنرال سراي Sarrail باساءة استقبال واعتقال وفد وطني ذهب الى مقابلته في بيروت لكي يحتج على تصرفات السلطات الفرنسية ويطالب بالاستقلال التام وقد تحرج موقف الفرنسيين خلال هذه الثورة الوطنية لذلك لجأوا الى استخدام كل الوسائل الوحشية ، ومن ذلك قيام المندوب السامي والقائد العام الجنرال سراي باصدار اوامره بضرب دمشق بقنابل الطائرات والمدفعية . ولم يتم للفرنسيين القضاء على الثورة الا بعد انقضاء سنتين على نشوبها ، وبعد ان تكبدوا خسائر جسيمة في الارواح والاموال .

اضطرت الحكومة الفرنسية بعد هذه الثورة الى الاستجابة لبعض المطالب الوطنية فاستدعت المندوب السامي سراي وارسلت الجنرال ديبور Duport للتحقيق في اسباب الحوادث . وفي سنة ١٩٢٨ قام المندوب السامي الجديد دي جوفنيل De Jouvenel باجراء انتخابات الجبهة تأسيسية وقد فازت « الكتلة الوطنية » التي كان من قادتها هاشم الاتاسي وسعد الله الجابري ، في الانتخابات . ومما هو جدير بالذكر ان الكتلة لم تظهر كـكيان تنظيمي الا في المؤتمر الذي عقد في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ وقد ضمت احزاباً عديدة منها حزب الاستقلال وحزب الشعب والحزب الوطني السوري . ولقد نصت المادة الاولى من المبادئ العامة على ان الكتلة هيئة سياسية غايتها تحرير سوريا وايصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة على اراضيها المجزأة في دولة واحدة وتأمين الاتحاد مع الاقطار العربية الاخـــرى .

وضعت الجمعية التأسيسية دستوراً لسوريا سنة ١٩٢٨ لم ينل موافقة فرنسا وذلك لانه نص على وجوب توحيد سوريا . كما نص على تأسيس قوات سورية مساحة حلاً نهائياً بعد ذلك . واصدر سنة ١٩٣٠ دستوراً جديداً لسوريا يضم جميع المواد التي يحتويها الدستور القديم عدا المواد التي اعترضت عليها فرنسا وتمسكت بها

سارع المندوب السامي بونسو Ponsot الى تعطيل الجمعية التأسيسية ثم حلها المواد التي يحتويها الدستور القديم عدا المواد التي اعترضت عليها فرنسا وتمسكت بها

الجمعية التأسيسية . وقد أكدت المادة (١١٦) من الدستور الجديد مسؤوليات فرنسا المنصوص عليها في صك الانتداب ، وفرضت فرنسا الدستور على الشعب العربي في سوريا ، وقامت باجراء انتخابات جديدة طبقاً له في سنة ١٩٣٢ فاز فيها الموالون لسياستها . الا ان الاوضاع في سوريا لم تستقر . ففي سنة ١٩٣٣ علق الفرنسيون الدستور واستمر ذلك حتى سنة ١٩٣٦ حين اضطرت فرنسا ، في ضوء تواصل المقاومة العربية في سوريا ومجيء حكومة الجبهة الشعبية الى الحكم والمعروفة بعطفها على شعوب المستعمرات الى اتباع سياسة جديدة تقوم على اساس تنظيم علاقتها بسوريا بمعاهدة عرفت بمعاهدة ٩ أيلول ١٩٣٦ . ومن شروط هذه المعاهدة التي عقدها نيابة عن الشعب السوري وفد من الوطنيين في باريس ، ان تصبح سوريا دولة مستقلة مستقلة خلال سنوات ثلاث من اقرار المعاهدة ، وتعمل فرنسا على تيسير دخول سوريا عصبة الامم شريطة ان تحتفظ فرنسا بقاعدتين جويتين في سوريا ، وان تسمح ببقاء قوات برية في منطقتي العلويين والدروز خمس سنوات ، وان يقوم المدربون العسكريون الفرنسيون بتدريب الجيش السوري ، وان تمد فرنسا هذا الجيش بالاسلحة والمعدات العسكرية . وفي حالة الحرب تقوم سوريا بالتعاون مع فرنسا وذلك بالمحافظة على المطارات وتقديم المساعدات اللازمة في النقل والمواصلات

وبالنسبة الى لبنان ، فقد نجحت فرنسا بخلق كيان سياسي منفصل عن سوريا منذ ايلول ١٩٢٠. وفي ١٩٢٦ اصدرت دستوراً صنعته في باريس نص على تأكيد البنود الواردة في صك الانتداب ولما ثار الشعب العربي في لبنان على هذا الوضع سنة ١٩٣٢ اصدر المفوض السامي « بونسو» في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٢ قراراً بتعليق الدستور اللبناني مدعيا ان ذلك كان لاسباب مالية وتوفير النفقات على الخزينة . مع العلم ان اذاعة كولونيال . وهي الناطقة باسم الحكومة الفرنسية انذاك ، كشفت السر عن السبب الحقيقي فاشارت الى ان المفوض السامي قام بذلك ليمنع احد المرشحين غير المرغوب فيهم من الوصول الى كرسي رئاسة الجمهورية اللبنانية .

وحين عقدت فرنسا معاهدة ١٩٣٦ مع سوريا . اجرت في الوقت نفسه مفاوض
مع الوطنيين اللبنانيين . اسفرت عن توقيع معاهدة فرنسية – لبنانية على غرار المعاه
فرنسية السورية .

الا ان لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية لم توافق على المعاهدتين . بحجة انهما
لاينفعان مصالح فرنسا . فضلا عن ان الظروف الدولية لاتشجع فرنسا على ترك
مصالحها في سوريا ولبنان . وان استقلالهما سيغري الوطنيين في المغرب العربي
بالثورة ضد الحكم الفرنسي .

هذا فضلاً عن ان تركيا لم تكن لترضى عن قيام دولة مستقلة في سوريا تضم اليها
ميناء الاسكندرونة ذا الأهمية الكبرى بالنسبة لها . ولما كانت فرنسا تعد صداقةتركيا
في المكانة الاولى من الأهمية مادامت اوربا مهددة بقيام حرب عالمية جديدة . فانها
سارعت بالتنازل في تموز ١٩٣٩ لتركيا عن الاسكندرونة العربية . وهكذا أخلت فرنسا
بعهدها الذي سبق ان قدمته لعصبة الامم حين كلفتها بالانتداب على سوريا وكذلك
العهد الآخر الذي قدمته بموجب معاهدة ١٩٣٦ والذي ينص على « ان على الدولة
المنتدبة ان تحافظ على كيان سوريا ولبنان والأ تفرط في اي جزء من اراضيها للغير سواء
اكان ذلك بالتنازل ام بالتأجير ام باية طريقة اخرى » . وكانت حجة فرنسا في ذلك ان
٤٠ ٪ من سكان المنطقة من الأتراك وان باقي السكان خليط من العرب وغيرهم .
وتناست عروبة الاسكندرونة ودخولها جغرافيا وسياسيا في حدود سوريا . وانها آلت اليها
منذ سنة ١٩١٨ اثر سقوط الدولة العثمانية . وان ميناءها من أهم موانيء سوريا على
البحر المتوسط ولاغنى لها عنه . وقد عز على السوريين ان يقتطع منهم جزء عزيز . وان
تخل فرنسا بعهدها . فزاد سخطهم على الفرنسيين . وكان عليهم انتظار ماستسفر
عنه الحرب العالمية الثانية .

ثورة ١٩٣٢ في تونس :

قاوم الشعب العربي في تونس معاهدتي ١٨٨١ و ١٨٨٣ اللتان جردتا تونس عملياً
من كيانها السياسي المستقل وحولتها الى مستعمرة فرنسية . وتكونت حركة مقاومة قوية
يتزعمها الشيخ محمد بن عثمان السنوسي . وعملت هذه الحركة على عقد مؤتمر شعبي
في ٦ نيسان سنة ١٨٨٤ . وقد قرر المؤتمر تشكيل وفد يقوم بجمع تواقيع الأحتجاج الشعبية

تعديل الدستور. ومستقبل علاقة لبنان بفرنسا بموجب المعاهدة الجديدة. الا ان المندوب السامي بيو لوقف تنفيذ المعاهدة. كما لم يطرأ وعدا ثانيا حول مسألة الدستور. وظلت فرنسا تحدد علاقاتها مع لبنان على هذا المنوال حتى قيام الحرب العالمية الثانية.(٦٠)

د ـ سوريا ولبنان منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال

حال اعلان الحرب العالمية الثانية في اوربا في الاول من ايلول ١٩٣٩، كانت فرنسا قد احكمت سيطرتها الانتدابية على سوريا ـ كما سبق القول ـ وفي ٢٠ ايلول قام المندوب السامي بيو باجراءات مماثلة في لبنان. حيث أوقف العمل بالدستور، وحل المجلس النيابي، واعطى لرئيس الجمهورية سلطات شكلية. كما امر بتشكيل (مجلس مديرين) تولى رئاسته عبد الله بيهم، واستبدل الحكومة بوزير واحد ليحكم البلاد عن طريق موظفين مدنيين وتحت اشراف وتوجيه السلطة الانتدابية ذاتها.(٦١)

وفي واقع الأمر، وجد المندوب السامي بيو في نشوب الحرب، فريعة لتعطيل فعاليته ونشاط الحركة الوطنية في سوريا ولبنان، وذلك باعلانه الاحكام العرفية، وحل الاحزاب والجمعيات السياسية والثقافية. علاوة على منع التجمهر والتظاهرات، وتشديد الرقابة على الصحف والحريات الشخصية. وعلى اثر ذلك، أضطر العديد من الوطنيين في سوريا ولبنان، وبعض اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، الى مغادرة البلاد الى العراق وغيره من الاقطار العربية.(٦٢)

ولم يمض اكثر من عشرة اشهر على الحرب، حتى انهارت الجبهة العسكرية الفرنسية، التي رافقها دخول القوات الالمانية باريس، وفي ١٨ حزيران ١٩٤٠ وقع الفرنسيون الهدنة مع الألمان، وشكل المارشال بيتان حكومة مالت الى التعاون مع الألمان عرفت بـ (حكومة فيشي). وبالمقابل قاد الجنرال شارل ديجول بما يعرف بـ (حكومة فرنسا الحرة) في المنفى، والتي استهدفت اعادة وحدة الامبراطورية الفرنسية ومقاومة الاحتلال الالماني. وفي آب ١٩٤٠، وصلت بيروت لجنة الهدنة الايطالية ـ الألمانية. ولم يلبث الألمان ان اخذوا يوسعون من دائرة تحركهم الدعائي هناك. وأوفدوا لهذا الغرض بعثة فون هنتج ومن بعدها بعثة رودولف ران لغرض استقطاب للشاعر العربية القومية والوطنية في سوريا ولبنان الى جانبهم. ومراقبة التحركات والنشاطات الانكليزية والفرنسية.(٦٣)

وقد خضعت سوريا ولبنان في بادىء الامر، الى سلطة حكومة فيشي. حيث التحقت هذه الحكومة للجنرال فرنانو دانتز في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٠ كمندوب سام وقائد اعلى للقوات الفرنسية في هذه المنطقة. وحال وصوله عمل على تأليف اشكال من الحكومات في كلا البلدين تتماشى وسياسة الانتداب خلال الحرب. الا أنه واجه موجة من مشاعر القلق والتوتر الوطني، خاصة بعد ان اخذت الازمة الاقتصادية الخانقة تضرب اطنابها في سوريا ولبنان. وفي الوقت ذاته، اخذت الولاءات الوطنية بالتنوع تجاه تطورات الحرب. لكن الشعور السائد كان يوحي بالقلق الشديد على فرنسا خاصة والحلفاء بصورة عامة. كما أن انسحاب حكومة فيشي من عصبة الأمم، قد أعطى فرصة للوطنيين بالمطالبة ليس بالغاء معاهدة ١٩٣٦ فحسب، بل وبالغاء الانتداب أيضاً.

وخلال شباط ـ آذار ١٩٤١ قامت في سوريا انتفاضات وطنية، وعمدت الاضرابات دمشق ومدن سورية أخرى. وطالبت بالاضراب عن العمل واطلاق الحريات، والغاء القوانين الاستثنائية الصارمة. وتطور الأمر، بأن تألفت لجان محلية في كل مدينة سورية لتنظيم المقاومة الوطنية، وأخذت تدار من قبل مؤتمر شعبي عام برئاسة شكري القوتلي. ثم لقيت ثقة وتأييد الشعب السوري. فاضطرت السلطات الانتدابية الفرنسية بشكل أو بآخر، الى حصر هذه الانتفاضة الشعبية ومنع تسربها خارج البلاد، وأرفقت أجراءها هذا بإتباع سياسة جمعت بين الشدة والمرونة ازاء عناصر القوى الوطنية. ومن المهم الاشارة اليه، ان هذه الانتفاضة، تزامنت مع قيام ثورة مايس في العراق. حيث تجاوبت غالبية الشعب، ولا سيما الطلبة والمثقفون مع هذه الثورة. كما تظاهر آلاف المواطنين في دمشق معلنين شجبهم واستنكارهم الاحتلال البريطاني للعراق، بل رشق المتظاهرون دار القنصلية البريطانية بالحجارة. والأهم من ذلك، هو قيام نخبة من المثقفين بتشكيل ما يعرف بـ (حركة نصرة العراق) التي اكدت على اهمية الدعم القومي لهذه الثورة وأمدادها بالمتطوعين. (٦٤)

لقد اعطى انهيار فرنسا وانقسام سلطتها السياسية فرصة جديدة لبريطانيا للتحرك بشكل اوسع بهذه المنطقة. الا ان الاخيرة واجهت ضغوط وتهديدات التقدم السريع للقوات الألمانية باتجاه مصر، فضلاً عن الثورة الوطنية القومية في العراق. وقد بلغت الازمة البريطانية ـ الفرنسية أوجها، حينما أقدمت حكومة فيشي، وبموجب التعاون والتنسيق المشترك بينها وبين الألمان، على تقديم التسهيلات اللازمة للطائرات الألمانية والبعثة الألمانية في سوريا لدعم ثورة العراق.

وقد حاول الحلفاء ومعهم الجنرال ديجول ، ثني السلطة الفيشية في سوريا عن هذا الاجراء . ومع ذلك ، حاولت الاخيرة ، اتخاذ موقف يتسم بالسلبية الى حد ما ، تجاه التدخل الألماني المباشر في سوريا ، مغبة قيام بريطانيا بعمل عسكري انتقامي ضدها في سوريا ولبنان ، ثم عدم استعداد المانيا لتقديم تنازلات مناسبة لفرنسا مقابل تعاون أضمن معها .(٦٥)

ولم يتوصل الحلفاء الى اتفاق تام مع حكومة فيشي لابقائها على الحياد أو تخليصها -حسب اعتقادهم- من الوقوع في براثن الألمان . وفي الوقت ذاته ، اخذت السلطة الفيشية في سوريا ولبنان ، تعلن استعداداتها العسكرية ازاء أي عمل ممكن ان يقوم به الأنكليز ضدها . وأخيراً تحدثت المشاورات بين بريطانيا والجنرال ديجول على القيام بعمل مشترك لغرض اسقاط هذه السلطة ، تحت ذريعة الخشية من أي تقدم محتمل للقوات الألمانية هناك . وقد تمرغ الانكليز لهذا الاجراء بعد قمعهم وأخمادهم لثورة العراق . واذا كان العداء للألمان هو القاسم المشترك الذي جمع بين الفرنسيين الاحرار والانكليز ، الا أن اهدافهما المتعارضة للمحافظة على نفوذهما في هذه المنطقة بقيت دون أي تغيير . علاوة على ذلك ، فان بريطانيا أخفت في نفسها شعوراً ، بأن انهيار فرنسا في الحرب سيجعلها تصبح وريثتها في سوريا ولبنان على أقل تقدير . أما في الظاهر ، فقد مارست بريطانيا تصرفاً مزدوجاً ، فمن جهة أخذت تكيل الوعود للشعب العربي في سوريا ولبنان للحصول على استقلاليهما من نفوذ سلطة فيشي والألمان . وبالمقابل أعطت للفرنسيين الاحرار الضمانات بأن لا يقلق ولا يطال تحركها المصالح الفرنسية في هذين البلدين .(٦٦)

وعلى غرار هذا التصور ، قامت القوات البريطانية بقيادة الجنرال ويلسن ، وبالتنسيق مع وحدات عسكرية من حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال جورج كاترو (المندوب السامي والوزير المفوض فوق العادة لفرنسا الحرة والمعين من قبل الجنرال ديجول في سوريا ولبنان) ، بهجوم عسكري واسع على سوريا ولبنان في ٨ حزيران ١٩٤١ . وفي هذا اليوم ذاته ، أصدر كاترو بياناً موجهاً الى شعبي البلدين ، بين فيه عزم فرنسا على وضع حد لنظام الانتداب ، ووعدهما بالاستقلال ، واختيار الفرصة المناسبة للتفاوض بشأن معاهدة تحدد علاقاتهما المشتركة معها . ورافق تصريح كاترو هذا ، بيان مماثل أصدره مايلز لامبسون (السفير البريطاني في القاهرة) . وكانت حصيلة ذلك ، عدم تمكن القوات الفيشية بقيادة دانتز من الصمود

اكثر من شهر واحد ونيف في القتال، أذ أضطر الاخير الى طلب الصلح. وفي ١٤ تموز ١٩٤١ أبرمت الهدنة بين الطرفين، وانتهت بموجبها سلطات حكومة فيشي الانتدابية في سوريا ولبنان، وانتقلت بشكل بديهي الى حكومة فرنسا الحرة. (٦٧)

وأزاء ذلك وجد الفرنسيون الأحرار، بقيادة الجنرال ديجول، انفسهم في موقف بات عليهم فيه الموازنة بين بقاء نفوذهم في هذين البلدين، وبين أفضلية الوضع العسكري والسياسي الذي حصلت عليه بريطانيا هناك. ومع ذلك فان سوريا ولبنان كانتا قد خضعتا الى ما يشبه الحكم المزدوج من قبل بريطانيا وفرنسا. ومع هذا، فقد اتجهت سلطات الاحتلال الجديد في ادارتها الى تطبيق القوانين والاجراءات الخاصة بحالة الحرب. كما وجهت اقتصاد البلدين الى خدمة الاهداف الحربية للحلفاء. اضافة الى وضعها مسؤولية الامن والدفاع الداخلي والخارجي تحت أشرافها. (٦٨)

وفضلاً عن ذلك، دخل الانكليز والفرنسيون الاحرار بتعهدات غامضة فيما بينهما. ففي ١٥ آب ١٩٤١ وقع أوليفر ليتلتون (وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط) والجنرال ديجول اتفاقاً خاصاً، وبموجبه اعترفت بريطانيا بمركز الأفضلية لفرنسا في سوريا ولبنان. وفي ٩ أيلول ١٩٤١ اطلق ونستون تشرشل (رئيس الوزراء البريطاني) تصريحات مشابهة، اكد فيها على أن التحالف بين بريطانيا والفرنسيين الاحرار لا يخرج عن نطاق منح سوريا الفرصة المناسبة للتمتع بالاستقلال.

في الوقت ذاته، سعى الفرنسيون الأحرار، بشكل أو بآخر، الى زيادة تطميناتهم لسوريا ولبنان بشأن مستقبل استقلالهما. حيث أقدم الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول ١٩٤١ على اصدار تصريح ثان، اكد فيه على حق سوريا بالتمتع بحقوق الدولة ذات السيادة، وحقها في تعيين الممثلين الدبلوماسيين، وتشكيل قواتها الوطنية. الا انه أخضع هذه الوعود، الى الضرورات التي تفرضها الحرب. وذلك بمنح فرنسا وحلفائها التسهيلات اللازمة التي تنسجم وهذا الظرف. كما نوّه كاترو، بامكانية استبدال هذه الشروط، بتحقيق تسوية نهائية على شكل معاهدة تبرم بين الطرفين، وتضمن «استقلال البلاد التام». وعلى غرار هذه الاشتراطات، أعلن كاترو في ٢٦ تشرين الثاني من السنة ذاتها «استقلال لبنان». (٦٩)

ولغرض تنفيذ هذه الاجراءات اقدمت فرنسا الحرة على تشكيل حكومتين وطنيتين في سوريا ولبنان. ولكنهما خضعتا لاشرافها. كما طغت على اعمالهما الشكلية، ولم تحظيا بتأييد واسناد شعبي ووطني. غير ان فرنسا ابقت تجميد العمل بالدستورين اللبناني والسوري على حاله. ومع ذلك اعلنت بريطانيا في شباط ١٩٤٢ اعترافها بالجمهوريتين السورية واللبنانية، وعينت الجنرال سبيرز كممثل عنها في هذين البلدين. واظهرت الاقطار العربية بعض التحفظ من مسألة الاعتراف. اما الولايات المتحدة الاميركية، فقد حددت اعترافها بعقد معاهدة بين فرنسا والدولتين السورية واللبنانية، كإجراء مناسب في نظرها لأنهاء حالة الانتداب. (٣٠)

لكن فرنسا الحرة لم تبد من الرغبة الصادقة، ما يجعلها تعمل على نقل مسؤوليات الانتداب الى هذين القطرين. فقد عمدت الى اساليب التسويف والمماطلة، لاسيما فيما يخص موافقتها على اجراء انتخابات حرة تحت ذريعة ضرورات الحرب. ورغم ذلك، واجهت فرنسا الحرة ضغوطاً عديدة من قبل بريطانيا عن طريق ممثلها الجنرال سبيرز، اضافة الى تأييد الرأي العام العربي والعالمي، ثم تشديد الشعبين السوري واللبناني لكفاحه الوطني، خاصة بعد ان اعلنت سوريا اضرابها العام احتجاجاً على تعطيل الفرنسيين ازاء مطاليبهما العادلة.

والحالة هذه، لم تجد لجنة التحرير الوطني الفرنسية (التي كانت قد تأسست وقتئذٍ في الجزائر بقيادة الجنرال ديجول) بداً من الاذعان للأمر، فأعلنت في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٣ موافقتها على اجراء انتخابات حرة في سوريا ولبنان، واناطت للجنرال كاترو مهمة تنفيذها، على اساس المفاوضة لتحديد العلاقة بين هاتين الدولتين وفرنسا وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦. لذا، أصدر كاترو في ٢٥ آذار ١٩٤٣ عدة قرارات تضمنت اعادة العمل بالدستورين اللبناني والسوري، وتشكيل حكومات وطنية، ثم اجراء انتخابات نيابية. وفي صيف العام ذاته، جرت الانتخابات في كلا البلدين، فأسفرت عن انتخاب برلمانين حازت فيهما القوى الوطنية على أغلبية عددية.

وهكذا عادت (الكتلة الوطنية) في سوريا من جديد لتتصدر مسؤوليات الحكم فيها. ففي ١٧ آب ١٩٤٣ انتخب البرلمان السوري شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وسعدالله الجابري لرئاسة الوزارة، اما فارس الخوري فقد غدا رئيساً للبرلمان نفسه. وجرى من قبيل ذلك في لبنان أيضاً، حيث جاءت حصيلة الانتخابات فيها لصالح

(الكتلة الدستورية) اذ انتخب مجلس النواب اللبناني بشارة الخوري رئيساً للجمهورية ، بينما اختير رياض الصلح لتولي مهام الحكومة . وقد استبشرت القوى الشعبية والوطنية خيراً في كلا البلدين ، وعدت ذلك بمثابة الخطوة الايجابية تجاه الاستقلال . (٧١)

ولم تلبث القوى الوطنية في سوريا ولبنان ، ان طالبت باعادة النظر بمجمل الامتيازات الخاصة التي احتفظت بها في فرنسا ، مما يتنافى والسيادة الوطنية . لكن الاخيرة ، تلكأت في الرد على ذلك محتجة بأن تنفيذها لا يمكن النظر فيه الا عن طريق عصبة الامم او من ينوب عنها ، والتخلي عنها يرتبط بمعاهدات تبرم بين الطرفين .

وفي الوقت ذاته تكللت جهود كل من بشارة الخوري ورياض الصلح بالتوصل الى صيغة وثيقة غير مدونة عرفت بـ (الميثاق الوطني) ، وهو ما أطلق عليه ايضاً بـ (بيان الاستقلال) ، حيث القاه الصلح على شكل بيان لحكومته في البرلمان اللبناني في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ ، ومنح النواب ثقتهم به والعمل بما جاء به . واعتبر في وقته بمثابة حل وسط وتسوية لمختلف اتجاهات التركيبة الطائفية والسياسية التي كانت تتجاذب لبنان ، فيما يخص شكل الاستقلال وعلاقة لبنان بالغرب والاقطار العربية . كما نظر اليه بمثابة نقطة التقاء بين مختلف الفئات اللبنانية ودعوة للوحدة الوطنية . (٧٢)

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ اصدر البرلمان اللبناني قراراً بتعديل الدستور ، والغاء المواد التي تخص امتيازات فرنسا الانتدابية فيه . فاغاض هذا الاجراء فرنسا ، فالتجأت الى القيام برد فعل اتسم بالشدة والقسرية وتجاوز المشاعر الوطنية . فقد اصدر جان هيللو (المندوب السامي الفرنسي) اوامره باعتقال بشارة الخوري رئيس الجمهورية ومعه رئيس الوزراء والعديد من الوزراء والنواب ، ثم عين اميل أدة رئيساً للدولة وأتبع ذلك بأعلانه الاحكام العرفية ، وتعطيل اعمال المجلس النيابي . وقد أيقظ هيللو بإجراءاته هذه ، المشاعر الوطنية اللبنانية ، حيث اندلعت تظاهرات واضطرابات واسعة شملت بيروت واغلب المدن اللبنانية ، كما اثارت استهجان واستنكار الدول العربية وخاصة مصر والعراق . اما السلطات البريطانية فقد استغلت هذه الاجراءات الفرنسية ، وقامت بالضغط على فرنسا لكي تعدل عنها ، ووجهت اليها ما يشبه الانذار بأنها ستتخذ من التدابير التي يقتضيها الموقف كاضطرارها لأستلام سلطة الادارة والأشراف على البلدين . وازاء ذلك اضطر الجنرال ديجول الى

أستدعاء المندوب السامي هيللو، وأرسل بدلاً عنه الجنرال كاترو لغرض تسوية الأمر ومن ثم اطلق سراح المعتقلين وعودتهم الى مناصبهم الرسمية السابقة .. وقد اعتبر الوطنيون اللبنانيون ذلك، بمثابة هزيمة للفرنسيين وبداية عهد جديد في حياتهم الوطنية وخطوة موفقة في وضع البلاد على طريق الأستقلال .(٧٣)

وقد أحدثت هذه التطورات السياسية في لبنان صدىً واسعاً في سوريا أيضاً . حيث كانت الاخيرة ترقبها وتتابعها بدقة، كما لم تقطع الكتلة الوطنية فيها مشاوراتها مع السلطات البريطانية بهذا الصدد. وكان شغلها الشاغل تعزيز الاستقلال أيضاً. ففي ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ تمخضت المفاوضات بين ممثلي سوريا ولبنان وبين الجنرال كاترو، عن التوصل الى اتفاق يقضي بأن تقوم السلطات الفرنسية بتسليم جميع الصلاحيات التي كانت تتمتع بها في سوريا ولبنان، ويضمنها الامور التشريعية والادارية، أبتداءاً من الاول من كانون الثاني ١٩٤٤، شريطة أن يتم أنتقال هذه الصلاحيات بموجب أتفاقات خاصة .

وفي ٥ تموز ١٩٤٤ أبلغت سوريا ممثلي الدول المعتمدة في دمشق استلامها بشكل نهائي لجميع الصلاحيات التي كانت تقوم بها فرنسا نيابة عنها . وكان هذا، أيذاناً بأن سوريا قد أصبحت دولة مستقلة . وكانت فرنسا قد قامت باجراء مماثل في لبنان أيضاً . وفي السنة ذاتها، شرع البلدان بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكثير من الدول . كما أعترفت باستقلالهما دول عديدة، لاسيما الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة الاميركية، أضافة الى الاقطار العربية المستقلة وقتئذٍ . علاوة على ذلك، سمح الوضع الجديد لسوريا ولبنان بالاشتراك في المفاوضات التي قادت أخيراً الى تأسيس جامعة الدول العربية ومن ثم التوقيع على ميثاقها في ٢٢ آذار ١٩٤٥ كدولتين مستقلتين . وتأييداً لميثاق الأمم المتحدة، أعلنت كلتا الدولتين الحرب على المانيا واليابان . وفي نيسان ١٩٤٥ وقعتا على تصريح هيئة الأمم المتحدة، مما هيأ لهما الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة الذي أنعقد في سان ـ فرانسيسكو بعد أنتهاء الحرب .(٧٤)

ومع ذلك، لم يكن الاستقلال الذي حصلت عليه كل من سوريا ولبنان حاملاً الصبغة السياسية التامة . فقد بقيت القوات الانكليزية والفرنسية رابضة على أراضي البلدين . كما أن فرنسا أظهرت تهربها من مسألة نقل صلاحيات القوات المسلحة الى الحكومتين السورية واللبنانية، حيث أشترطت لذلك، عقد معاهدات خاصة

معهما كضمانة ضرورية تعفيها من مسؤولياتها الانتدابية . لذا ، طالبت بالاشراف على شؤون التعليم ، لاسيما المعاهد الثقافية الفرنسية ، والشؤون الاقتصادية ، ثم الاحتفاظ بقواعد لقواتها البرية والبحرية والجوية والاشراف على تنظيم الجيشين السوري واللبناني .

. ومهما يكن من أمر ، فأن فرنسا كانت راغبة بجعل معاهدة ١٩٣٦ كأساس تستند إليه ، خلال مفاوضاتها مع سوريا ولبنان ، وأن تفرض بنفس الوقت ، معاهدة غيرها تحصل من خلالها على مراكز نفوذ جديدة . وقد تحدد يوم ٢٩ مايس ١٩٤٥ موعداً للتفاوض بين الجنرال بينيه (المندوب السامي الفرنسي) وممثلي سوريا ولبنان بشأن المعاهدة المقترحة . الا أن فرنسا أرادت وضع البلدين بمواجهة الأمر الواقع ، باستخدامها الضغوط العسكرية ، حيث أنزلت قبل موعد التفاوض بأيام قلائل قوات عسكرية جديدة في بيروت . ورداً على ذلك أعلنت الحكومتان السورية واللبنانية ببيان مشترك لهما في ١٩ مايس عن قطع المفاوضات مع فرنسا ، واعتبرا تصرفها هذا ، بمثابة أنتهاك صارخ لسيادة البلدين ، وحملاها مسؤولية أيقاف المفاوضات . كما أوضح البيان أيضاً ، أن شروط المعاهدة التي تريدها فرنسا تتنافى والسيادة الوطنية . وفي ٢٦ مايس قدمت الحكومة السورية مذكرة الى جميع ممثلي الدول المعتمدة في دمشق ، أوضحت فيها أسباب قطعها للمفاوضات ، ثم ناشدت هذه الدول بالتدخل العاجل لارغام فرنسا على سحب قواتها العسكرية .(٣٥)

ومن جهة أخرى ، أثارت الاجراءآت العسكرية الفرنسية هذه ، ردود أفعال واسعة النطاق في المجالين الوطني والدولي . فقد أستنكرها بشدة شعبا سوريا ولبنان ، فقامت تظاهرات واضرابات عنيفة أمتدت الى كلا البلدين دعماً لمطاليب حكومتيهما المشروعة . وبالمقابل كثفت فرنسا من أساليبها الفظة لحمل البلدين على الرضوخ لشروطها بالقوة . ففي ٢٩ مايس هاجمت القوات الفرنسية وبمعونة سلاحها الجوي دمشق وحلب ومدن سورية أخرى . ثم دعمت عملها هذا ، بتصريحات سياسية أكدت فيها الحفاظ على مصالحها دون نقصان . ومع ذلك ، أيد الشعب العربي بأجمعه القضية العادلة للشعبين السوري واللبناني . وفي ٤ حزيران أتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً خاصاً أدان به هذا العدوان ، ومساندة طلب سوريا ولبنان بأجلاء القوات الاجنبية عن أراضيهما ، كما وضع القرار مسؤولية المساس بحقوق وسيادة البلدين على عاتق فرنسا . أما بريطانيا فقد أستغلت الموقف بشكل واضح ، وتحول الأمر الى مواجهة دبلوماسية ساخنة بينها وبين فرنسا . ففي

٣١ أيار ١٩٤٥ طلب تشرشل من الجنرال ديجول بأن يأمر قواته بإيقاف أطلاق النار والانسحاب الى معسكراتها المعتادة، وأبلغه ذلك غدا ديجول نفسه في موقف صعب لا يحسد عليه. الا أنه في الوقت ذاته وجه اتهاماته الى بريطانيا بالتدخل في شؤون سوريا ولبنان. وفي ٢١ حزيران من العام ذاته، أصدرت الحكومتان السورية واللبنانية بيانا مشتركا، تضمن قرارهما الداعي بأخراج الرعايا الفرنسيين من الخدمة الادارية فيهما، ووضع القوات العسكرية تحت أشرافهما المباشر. كما أخذتا، في الوقت ذاته، بالاصرار على بريطانيا وفرنسا بالدخول في مفاوضات معهما من أجل اجلاء القوات البريطانية والفرنسية. (٣٦)

وعلى أثر ذلك، أنتقلت المطالب السورية واللبنانية الى طاولة المداولات البريطانية والفرنسية، ومن ثم الى طاولة الأمم المتحدة لأتخاذ قرار نهائي بشأنها. فقد حاولت بريطانيا وفرنسا أولا الأمر، حصر المسألة بهما فقط، وعقدتا لهذا الغرض أتفاقية سرية مشتركة في ٣ كانون الأول ١٩٤٥ دارت حول تحديد مدة بقاء قواتهما المذكورة الى وقت غير محدد على الأراضي السورية واللبنانية، دون أخطار حكومتي البلدين، تحت ذريعة ضرورات المحافظة على الأمن في هذه المنطقة. أما الحكومتان السورية واللبنانية، فقد أعترضتا على أية تسوية تتم دون أعلامهما بالأمر، ورفضتا الأعتراف بأي مركز خاص ومفضل لاية دولة أجنبية على أراضيهما. كما أبدى كل من الأتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية أعتراضهما على الأتفاقية الثنائية بين فرنسا وبريطانيا. وفي كانون الثاني ١٩٤٦ أنتقلت المسألة الى هيئة الأمم المتحدة لمناقشتها، وحينها أظهرت كل من سوريا ولبنان التمسك بحقوقهما المشروعة ودافعتا عنها بقوة، رغم مناورات كل من بريطانيا وفرنسا لدفعهما الى التخلي عن شكواهما وسحبها من مجلس الأمن.

وفي آخر الأمر، أضطرت فرنسا ومعها بريطانيا الى الرضوخ الى الضغوط الوطنية والعربية والدولية. وفي آذار ١٩٤٦ عقد مؤتمر في باريس، شاركت فيه فرنسا وبريطانيا وبحضور ممثلين عن القطرين السوري واللبناني، تمّ فيه التوصل الى صيغة معاهدة خاصة، قضت باجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن الأراضي السورية في ١٧ نيسان ١٩٤٦، وعن لبنان في نهاية كانون الأول من السنة ذاتها. وبهذا يكون الشعب السوري ونظيره اللبناني قد كللا كفاحيهما الوطني التحرري بالأستقلال التام والاحتفاظ بسيادتيهما الوطنية. (٣٧)

الحياة السياسية في سوريا ولبنان
١٩٤٧ ـ ١٩٦٧

أ ـ الوضع السياسي في سوريا بعد الاستقلال :

مع البدايات الاولى للاستقلال ، واجهت سوريا جملة تطورات سياسية ، مرتبطة مع بعضها بشكل أو بآخر ، على الصعيدين الداخلي والخارجي . فقد اتجهت الجهود لإزالة تركة الاستعمار الفرنسي عن كاهل البلاد والرغبة في القيام بإصلاحات شاملة في النواحي التعليمية والثقافية والاقتصادية . (١٨) كما عكست هذه الفترة بروزاً جلياً في القوى والأحزاب الوطنية التي أخذت شيئاً فشيئاً تمسك بخيوط قيادة المعارضة أو مساعيها في المشاركة بالحكم . ثم ما لبثت أن ظهرت تطورات جديدة ، خلدت المعالم الرئيسية لاتجاهات الوضع السياسي في سوريا ، كالنكبة التي حلت بفلسطين عام ١٩٤٨ ، وانغمار الجيش السوري في الشؤون السياسية ، وتنامي التيار القومي العربي ، ومحاولات الدول العربية الاستعمارية لسحب سوريا الى المشاريع والأحلاف العسكرية .

8390 4659 6586 8625

ومهما يكن من أمر ، فقد استمرت (الكتلة الوطنية) التي كان يرأسها شكري القوتلي ، بعد الاستقلال ، متصدرة لمسؤوليات الحكم الى حين . وعلى أثر الانشقاقات التي حصلت فيها ، ظهرت كتل سياسية منها (الحزب الوطني) الذي بقي يمارس الحكم وتميز بالوطنية والاقليمية ، و (حزب الشعب) المعارض له وأبرز من مثله رشدي الكيخيا وناظم القدسي وغيرهما ، وكان مركز نشاطه في حلب ، والتفت حول أعدائه مصالح كبار الملاكين وشرائح اجتماعية تجارية . وقد وقف موقفاً معارضاً من الاشتراكية ، وأيد المشاريع الاتحادية العربية وخاصة مشروع الهلال الخصيب . كما أظهر رغبة في الاتحاد مع العراق . (١٩)

كما ظهرت أحزاب سياسية معارضة أخرى ، منها (حزب البعث العربي) الذي تبلورت أولى تنظيماته منذ عام ١٩٤٠ وأعلن عن تأسيسه بشكل رسمي في ٧ نيسان ١٩٤٧ حيث تولى أمانته العامة ميشيل عفلق . وفي كانون الثاني ١٩٥٠ أعاد أكرم الحوراني تأسيس (حزب الشباب) وغدا اسمه (الحزب العربي الاشتراكي) ولتقارب أهدافه الوحدوية والاشتراكية والنضالية مع حزب البعث العربي ، أعلن الحزبان معاً في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ عن قرارهما بدمج الحزبين وأصبح يسمى